


کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۸
۶۳۸





مذكرات لينين

عن الحروب الأوروبية ماضيها وحاضرها

تأليف

ن . لينين

رئيس الجمهورية الروسية

عربها عن الفرنسوية

احمد رفعت

يطلب من المكتبة التجارية بأول شارع محمد على بمصر

لصاحبها مصطفى محمد

شركة دار الطباعة الفنية
بشارع كوبري قصر النيل نمرة ٤٢

كلمة المعرب

ان الحرب الكبري التي قلبت كيان العالم الأرضي وقضت على أعظم دول الاستبداد والاستعمار وتوشك أن تقضي نتائجها على البقية الباقية من هذه الدول المتحكمة في رقاب العباد والمستأثرة بالسلطة المطلقة سواء أفي بلادها أو في البلاد التابعة لها ، قد أبرزت لنا من عالم الخفاء رؤساً كبيرة كانت تعمل بتؤدة وحزم وعلم لانقاذ شعوبها من سيطرة أفراد قلائل يتحكمون فيها وفق أهوائهم ومطامعهم ، حتى اذا ما أتمت تلك الرؤوس الكبيرة أعمالها الدائرة على محور منتظم نهضت فجأة ومتعت أممها بفوائد أعمالها . ومن موجب الأسف أن الجمهور المصري لايعرف شيئاً عن تلك الرؤوس الكبيرة التي أحدثت أعظم انقلابات العالم ، فرأينا أن نفسح جانباً من مجال أعمالنا الموصولة لاطلاع جمهورنا على آراء تلك الرؤوس تاركين للقراء حرية الحكم لها أو عليها .

ولما كان لينين رئيس حكومة السوفيت الآن وأحد بناة هيكل العقيدة البولشفية من تلك الرؤوس الكبيرة التي طبقت شهرتها الآفاق شرقاً وغرباً ، وهو لايزال الى اليوم من أهم العاملين قولا

وفعلا على تحرير النوع الانسانى من الخضوع للسلطة الفردية ومن عبادة القوة الغاشمة ، وهو بهذه الصفة العدو الالد لدول الاستعمار فقد رأيت أن انقل الى جمهورنا هذا الكتاب الذى أودع فيه لينين خلاصة أفكاره التى حمته على قلب كيان دولة الاستبداد القيصرى .

وعدا هذا السبب فاني أردت بتعريب هذا الكتاب وصل سلسلة المعلومات الاكيدة عن تفاصيل الحرب الكبرى تلك المعلومات التي بدأتها بكتاب هندنبرج ثم بكتاب وليم ليكيه عن راسبوتين وهذا الكتاب سيكون ثالثة حلقات هذه السلسلة ثم اتبعه بكتاب آخر في منتهى الاهمية لاأزال مشتغلا بتعريبه

وقد قربت الفاظ هذا الكتاب كما فعلت فى الكتابين السالفين ، الى الاذهان ليستطيع كل مصري ملم بالقراءة البسيطة أن يتلوه وأن يدرك معانيه بغير صعوبة .

فعسي أن يجد القراء فى عملي هذا تسلية لهم فى هذا الزمن العصيب وفائدة يستخلصونها منه

مساء ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

احمد رفعت

لينين

لقد خاضت الصحف كثيراً فى سيرة لينين وأوردت عنه الانباء الجمة لان من الممكن اعتباره أعظم رجل على وجه الكرة الارضية فى الوقت الحاضر . ولسنا نريد بهذه الكلمة الوجيزة أن نأتى بتاريخ حياته مفصلا لان هذا عمل آخر لايتسع له كتابنا هذا وانما نريد أن نورد للجمهور المصري خلاصة مختصرة جداً من تاريخ حياته تقربه الي ذهن الجمهور حتى اذا ابتدأ فى تلاوة أقواله والاطلاع على أفكاره يسهل عليه فهم مقاصد هذا الرجل الشهير الذى كثر مادحوه وذاموه

لينين روسى لايزال فى شرخ الشباب أتم دراسة الحقوق ولما حان وقت اشتغاله بالمحاماة كان مثله كمثل كارل ماركس الذى انصرف عن مهنته الرسمية وهى المدافعة عن الاشخاص جناة أو مجني عليهم الى مهنته الحقيقية وهى المحاماة عن الانسانية المظلومة المضطهدة المعذبة . ولما كانت الانسانية شائعة فى العالم أجمع وحمايتها أو الدفاع عنها يقتضي عملا فوق طاقة فرد أو جماعة من أمة واحدة فقد رأي لينين كما رأى من قبله كارل ماركس أن يبدأ بالدفاع عن عضو الانسانية المعذب في وطنه وهو الطبقة المستعبدة من شعبه .

الا أن يد الحكومة القيصرية المستبدة لم تسمح له بالاعتراف بهذه المهنة الشريفة فقضت بنفيه الى سيبريا . ولكن القدر المتغلب على كل ارادة وقوة أراد أن ينقذه من منفاه الذي كان لاشك قاضياً على حياته كما قضى على مئات الالوف من شهداء الحرية الابرار .

ولما نجا لينين من منفاه بقى في البلاد الاسكندنافية وهو على اتصال برفاقه ومشايعيه في داخل البلاد الروسية الذين كانوا يشتغلون في الخفاء ويعدون العدة لليوم المنتظر . فلما اشتدت وطأة الحرب وتزعزعت اركان الدولة الروسية المستبدة من ضربات المطرقة الالمانية الهائلة خشي لينين أن يخضع القيصر نيقولا الثاني للامبراطور غليوم الثانى فيبرم الصلح معه وتفلت الفرصة السانحة من لينين وأشياعه ، فأسرع باستخدام هذه الفرصة التى قلما يسمح الدهر بمثلها فخابر المانيا واستخدم ذهبها فى تنفيذ مآربه . وكانت المانيا اذ ذاك تبذل منتهى جهدها لحمل الروسيا على الصلح المنفرد لتتمكن من نقل جنودها الموجودين في الساحة الشرقية الى الميدان الغربي فما كادت تتأكد من قدرة لينين على قلب حكومة القيصر وايجاد حكومة اشتراكية تكره الحرب وتريد السلم حتي أمدته بالاموال الطائلة فزالت دولة الاستبداد .

غير أن لينين لم يكن من الرجال الذين يطمعون فى الشهرة

الباطلة ويتطلعون الى المجد الكاذب فترك لغيره تولي شؤون البلاد الروسية واقتصر على أن يكون فرداً من جملة العاملين لخير شعبه ورقي بلاده . ولكن الانانية والغطرسة حملت تروتسكي علي أن يستبد بالحكم وأوشك أن يجعل نفسه دكتاتوراً أى حاكما مطلقاً لولم يتدارك لينين الامر ويعمل على اسقاط تروتسكى في الحال ، ففر هذا الى فرنسا

وحينئذ ادرك لينين أن تخليه عن العمل واطلاق الاعنة لسواه من ذوى المطامع والاهواء لابد أن يلقي الروسيا مرة أخرى بين ايدى الظلم والاستبداد فعمد إلي الظهور حينئذ وتولى شؤون بلاده بنفسه .

وهو لايزال حتي الآن يكافح الرجعيين ويقاوم الدسائس الاجنبية وكم من مرة صارت حياته عرضة للخطر بل لقد جاءتنا الانباء اكثر من مرة بقتله او القبض عليه او فراره ثم اسفرت الحقيقة عن نجاته من المكائد والمؤامرات وبقائه على قيد الحياة ثابتاً فى مركزه وعمله ثبات الجبال الراسخة .

والرجل فى مأكله وملبسه ومسكنه ملتزم منتهى البساطة ولاهم له الا نشر مبادئه الحرة التي ترمى إلي تحرير العالم بأسره من نير الاستعباد وتجعل كل الناس اخوانا متساوين.

وليس لينين من الغباوة إلى حد انه لا يفهم أن التطرف في كل شيء مذموم وان الطفرة مخالفة لنواميس الطبيعة ولهذا بدأ يلطف من مبادئه حتى يتمكن من جمع سائر طبقات الشعب الروسي حوله .

وقبل أن نختم هذه الكلمة نقول أن للينين فضلا عظيما في انقاذ تركيا اذا قدر الله لها السلامة والحياة ولم يقع القائمون بشؤونها الآن في الاشراك الخفية المنصوبة لها بطرق باعثة على الوقوع فيها من عدة جوانب .

« تنبيه من طابع الكتاب »

« باللغة الفرنساوية »

أن ترجمة « الحكومة والثورة » إلى اللغة الفرنساوية ، وهي الترجمة التي نقدمها الآن إلي الجمهور ، قد طبعت في موسكو بعناية المشاعية الدولية ، فعملنا مقصور على اعادة نشره مع تنقيح الاسلوب بايضاح بعض التعبيرات المضطربة او المبهمة جدا والباس بعض الجمل حلة فرنسوية وبهذه الطريقة نجعل نص الكتاب سهل المطالعة قريباً الى الاذهان جداً .

ويوجد في كتاب « الحكومة والثورة » نقل جمل عديدة

من اقوال ماركس ، وانجيل وكاووتسكي . وهذه الجمل المنقولة مترجمة من اللغة الروسية الى الفرنسوية بمعرفة المترجم المجهول لدينا اسمه الذي نقل هذا الكتاب الى الفرنسوية في موسكو . ولم تمكننا السرعة التي نقحنا بها هذا الكتاب من مراجعة نصوص اقوال ماركس وانجيل وكاووتسكي كما هي مترجمة من اللغة المانية الى الفرنسوية مباشرة وهي منتشرة بكثرة في المكاتب الفرنسوية . ومع ذلك فنحن واثقون من صحة ترجمتها عن الروسية .

وكتاب « الحكومة والثورة » لا يزال ناقصا لأن الفصل الاخير الذي كان يريد لينين أن يشرح فيه التجربة المستخلصة من ثورتي ١٩٠٥ ومارس ١٩١٧ الروسيتين لم يتم تحريره . ومن المتمنى أن يتمكن من إنجازه يوما ما . ولقد كان من المرغوب فيه أن لينين بعد ان درس باتمام النتائج التي استخلصها كل من ماركس وانجيل من ثورتي ١٨٤٨ و ١٨٧١ عن الحكومة يتوسع هو في إيضاح النتائج التي استخلصها بنفسه من الثورتين الروسيتين اللتين اشترك في إشعال نيرانهما . ولكن كتاب لينين على الرغم من عدم تمامه يعتبر سليما وقويا ، فهو يعرض على الملأ بشجاعة نادرة المثال مسألة جوهرية إعتاد كتابنا النظريون على أن يطرحوها في ظلمة الاهمال قبل نشوب الحرب الكبرى ، وهي مسألة الحكومة ، أي مسألة

موقف طبقة العمال الاشتراكيين أزاء الحكومة . وهذه المسألة ذات الشأن الخطير تركها بطريقة موجبة للكدر كل من أشياع كاوتسكي وأنصار بليخانوف من رجل الاشتراكية القديمة الى الفوضويين . فعمد لينين الى البحث فيها وحلها على طريقة ماركس اى باعتباره تلميذا لماركس بلا شك ، بل باعتباره أعظم من ذلك — اي على منوال ماركس نفسه — بصفته تلميذاً نشيطا حازما لتجربة ثورة الجماهير وبصفته عالما نظريا بأعمال طبقة العمال

﴿ تنبيه من المؤلف ﴾

لقد صار وضع هذا الكتاب فى شهري أغسطس وسبتمبر سنة ١٩١٧ . وكنت قد وضعت ايضا مشروع الفصل السابع الذي عنوانه التجربة المستخلصة من ثورتى ١٩٠٥ و ١٩١٧ ، ولكنى بعد ان كتبت العنوان لم أجد متسعا من الوقت لكي أخط سطرا واحدا من هذا الفصل ، لان الازمة السياسية منعتني من تنفيذ هذا العزم بنشوب ثورة نوفمبر ١٩١٧ . ومع ذلك فان هذا الحائل الذى منع من نشر بقية الكتاب يدعو الي الارتياح . لان تحريرها تأجلت الى زمن طويل ، إذ من الافيد دراسة « التجربة المستخلصة من الثورة » بدلا من الكتابة فى صددها

بيتروغراد في ٣٠ نوفمبر ١٩١٧ ن لينين

المستهل

﴿ المبدأ الماركسي في الحكومة ﴾

(ومهمة طبقة العمال في الثورة)

ان مسألة الحكومة قد أخذت في أيامنا هذه شأنا خاصا من الوجهة النظرية ومن الوجهة السياسية العملية . فان الحرب الاستعمارية قد زادت وعممت تحويل رأس المال الاحتكاري الى رأس مال احتكارى حكومي . فان الاستعباد الوحشي الواقع على العمال الذين تستخدمهم الحكومة الذي يزداد اتحاداً شيئا فشيئا مع نقابات أصحاب رؤوس الاموال ذوات القوة العظيمة يكاد يصل الى أن يصير بالتدريج ذا خصائص متناهية فى الفداحة . فأعظم البلاد حضارة ومدنية وعلما أخذت تتحول (نحن نتكلم عن « الماضى ») الى أماكن أشغال شاقة (لومانات) عسكرية للعمال

فالفظائع التى لم يسمع بمثلها ومصائب الحرب التي لا تنتهي جعلت حالة الجماهير لا تطاق وزادت فى غضبها واستيائها . فثورة طبقة العمال فى العالم أجمع على وشك أن تصبح قابلة للتنفيذ وصارت علاقة هذه الطبقة بالحكومة محور اهتمام عظيم فى الوقت الحاضر

ان العناصر التي تذهب الى انتظار الاوقات المناسبة ، وهي

العناصر التي تجمعت في غضون عشرات السنين التي انقضت في في السلم النسبي قد أوجدت تياراً للاشتراكية المخادعة تسلط على الاحزاب الاشتراكية الرسمية في العالم أجمع. وهذا التيار (المؤلف من أحزاب بليخانوف وبوترسوف وبريخكوفسكي وروبانوفيتش ثم تحت شكل مستتر قليلا تألف من أشياع تسيريتللي وتشيرنوف وشركائهما في الروسيا، ومن شيدمان وليجيين ودافيد وأنصارهم في المانيا. ومن رينوديل وجيسدو فاندرفيلد في فرنسا وفي بلجيكا. ومن هيندمان والفابيين في انجلترا الى سواهم من أمثالهم) الذي هو اشتراكي بالالفاظ ولكنه محبذ لفكرة الوطنية بالفعل يمتاز بخضوع شائن مهين من قبل زعماء الاشتراكية لمصالحهم التي ليست مصالح وجاهتهم الوطنية فقط بل مصالح حكومتهم الخاصة بالمثل لان أغلب تلك الدول المعبر عنها بالدول العظمى تستثمر وتستعبد منذ زمن طويل عدداً عظيما من الشعوب الصغيرة الضعيفة. وما هذه الحرب الاستعمارية الا طريقة من طرق التنازع على تقسيم وانتهاب هذا النوع من الغنيمة. فالكفاح الذي تقوم به الجماهير النشطة للتخلص من نفوذ طبقة الماليين بنوع عام والماليين الاستعماريين بوجه خاص لا يمكن أن يقرن بالنجاح بدون أن يكون مصحوباً بمصارعة الاوهام السيئة التي يتمسك بها أشياع

انتهاز الفرص مراعين بها جانب الحكومة

وقبل كل شيء نبدأ باستعراض تعليم ماركس وانجيل عن الحكومة شارحين بتفصيل هذا المبدأ الذي صار تركه في زاويا الاهمال أو صار اخراجه من حدوده الطبيعية بواسطة مذهب انتهاز الفرص. ثم نتكلم فيما بعد بنوع خاص عن ممثل هذه المبادىء المخرجة عن طورها الطبيعي وهو كارل كاوتسكي الذي هو زعيم الاشتراكية الدولية الثانية من عام ١٨٨٩ الى ١٩١٤ الذي أصيب بفشل محزن أزاء الحرب الحاضرة. وأخيراً نستخلص أهم التعاليم المستمدة من تجربة ثورتي ١٩٠٥ و ١٩١٧ الروسيتين ولاسيما الاخيرة منهما. وهذه الاخيرة في الوقت الذي نحن فيه (مستهل أغسطس ١٩١٧) في نهاية المرحلة الاولى من انتشارها وتمكنها ولكن كل هذه الثورة لا يمكن الخوض في شؤونها الا باعتبارها احدى حلقات سلسلة ثورات طبقات العمال الاشتراكية التي استوجبتها الحرب الاستعمارية. ومسألة علائق الثورة الاشتراكية القائمة بها طبقات العمال بالحكومة ليست ذات معنى سياسي عملي فقط بل ذات أهمية حالية لا مثيل لها لان هذه المسألة أفهمت الجماهير ما يجب أن تفعله لتتحرر من نير صاحب رأس المال في المستقبل القريب

(أغسطس ١٩١٧) ن لينين

(الحكومة والثورة)

الفصل الاول

الطبقات الاجتماعية والحكومة

١ — الحكومة نتيجة الاختلاف الدائم بين طبقات الشعب

أن مذهب ماركس (١) اصيب فى هذه الآونة بما اصيب به مذاهب المفكرين الثوريين ورؤساء الطبقات المضطهدة فى صراعهم لاجل تحرير تلك الطبقات . وكبار الثوريين كانوا دائماً عرضة للمصادرة والاضطهاد طول حياتهم ، وكانت تعاليمهم موضعاً لافظع الاحقاد ولحملات الاكاذيب والمطاعن المتناهية فى السخف والحماقة الموجهة ضدها من الطبقات المتحكمة الغاشمة. وبعد وفاتهم يحاول خصومهم أن يجعلوهم مثال التقى والفضيلة باعتبارهم من الاولياء والقديسين ووضع اكاليل المجد على هاماتهم لاجل تسلية الطبقات المضطهدة وغشها وتضليلها مع الاستمرار على تحطيم اساس تعاليمهم الثورية .

وينضم الى هؤلاء المتحكمين الغاشمين فريقا الاعيان ومتحيني الفرص من طائفة العمل اللذين يتحدان فى تهذيب المذهب

(١) كارل ماركس مفكر المانى مؤسس الاشتراكية الدولية ١٨١٨ — ١٨٨٣

الماركسي . فهما اما يتناسيان او يصقلان او يخرجان القسم الثورى من هذا المذهب عن طبيعته ، بل يبعدان عن هذا المذهب روح الثوورة بالمره . فاول مايبدأ أن يعرضه من مبادىء هذا المذهب يبل بالمغالات فى تفخيمه واجلاله هو كل ما كان قابلا للانطباق على مصالح جماعة الاعيان والوجهاء . وهنا ينقلب الاشتراكيون الوطنيون الى ماركسيين (لاتضحكوا !) فالعلماء الوجهاء الذي كانوا يتاجرون بالامس فى المانيا بانقاض المذهب الماركسى الذين يحاولون هدمه اصبحوا يتكلمون شيئاً فشيئاً فى امكان وجود مذهب ماركسي ذى صبغة وطنية المانية يكون المراد منه اعداد نقابات للعمال بطريقة منظمة باهرة للقيام بحرب فتح واستعمار .

وامام هذا الامر الجارى الآن وعما انهم أفلحوا فى ابعاد المذهب الماركسي عن طبيعته الحقيقة بالتدريج فمهمتنا هى أن نقيم دعائم المذهب الاشتراكي الماركسي كما كانت عليه من قبل ولاسيما المبادىء المختصة من هذا المذهب بمركز الحكومة . وحينئذ يجب علينا لاجل تحقيق هذا الغرض أن نسرد جملا عديدة من كتب ماركس وانجيل . (١) وايراد هذه السلسلة الطويلة من جمل هذين

(١) جان جاك انجيل كاتب اجتماعى المانى يعتبر من اوائل من وضعوا المبادىء الاشتراكية ، ١٧٤١ — ٢ ١٨

الرجلين من شانه جعل عملنا ثقيل الوطأة فى عرضه على الجمهور بهذه الصفة ولا يساعد على تسهيل تعميمه بين الناس قاطبة. ولكننا من جهة اخرى نرى استحالة الوصول الى الغرض المقصود الا بهذه الواسطة الوحيد. فلا بد من ايراد كل الجمل المبسوطة في كتب ماركس وانجيل او على الاقل الجمل الجوهرية التي تتكلم ببيان واضح عن مركز الحكومة، ويجب أن يكون ايرادها بشكل تام بقدر مايمكن ليستطيع القارىء أن يقف على حقيقة آراء منشيء المذهب الاشتراكي العلمي. وبهذه الطريقة الاستدلالية سنظهر للملأ عيانا وبالاعتماد على الادلة القاطعة كيف ابعد انصار كاويتسكي مباديء الاشتراكية الاصلية الصحيحة عن غرضها الاساسي وعن طبعتها الاولى.

ولنبدأ بكتاب انجيل المنتشر جداً بين الايدى وهو كتاب « مبدأ الاسرة والملكية الخاصة والحكومة » الذي ظهرت الطبعة السادسة منه فى ستوتجارت (١) عام ١٨٩٤. ومن الواجب علينا أن نترجم الجمل التى سنقتبسها من هذا المؤلف من الاصل الالمانى

(١) ستوتجارت مدينة المانية عدد سكانها ٢٤٩٠٠٠ نسمة وهى عاصمة مملكة وورتمبرج وموقعها على مجرى النيزنباخ ولها شهرة بتجارة الكتب اذ توجد فيها مطابع ومكاتب عظيمة عديدة

مباشرة لان التراجم الروسية على الرغم من تعددها اما أن تكون ناقصة واما مشوهة وفاسدة فى النقل الى درجة تبعدها عن أصلها بالمرة.

قال انجيل وهو يلخص تحليله التاريخى: « ليست الحكومة على الاطلاق قوة مرسلة للحكم من خارج دائرة الهيأة الاجتماعية » فالحكومة اذن ليست لها ميزة بل هى عبارة عن تحقيق فكرة أدبية، فهي صورة ونتيجة للروية والصواب كما أكد ذلك هيجل. (١) فالحكومة اذن ليست الا من عمل الهيأة الاجتماعية الى حد ما من تشكلها، بل ليست الحكومة الا طريقة من طرق الاعتراف بأن الهيأة الاجتماعية مرتبكة في اختلاف داخلي لايمكن حله جعلها تنقسم على نفسها الى فرق متعارضة غير قابلة للتصالح والاتفاق فأصبحت عاجزة عن التخلص من وطأة انقسامها وتفرقها. وعلى هذا صار الشعور بأنه لابد من وجود قوة ظاهرة للعيان تحول دون مصائب هذا الخطر الذى سببه اختلاف المصالح الاقتصادية المتصادمة وتكون ذات نفوذ محسوس فى الهيأة الاجتماعية، قوة لها خاصية

(١) فيلسوف الماني ولد في شتوتجارت وفلسفته قائمة على أساس وحدانية الله والعالم وهي مستمدة من مذاهب كانت وفيخت وشيلينج ولتعاليمه التأثير الاكبر فى النهضة الالمانية، ١٧٧٠ – ١٨٣١

تلطيف المصادمات المتواترة ووقفها عند حد «النظام» وهذه القوة المستخلصه من المجتمع ولكنها اسمي منه والتى أخذت تبتعد عنها شيئاً فشيئاًهى « الحكومه »

فهذه هى الفكرة الاساسية من المذهب الماركسى المختصة بايضاح تاريخ نشأة الحكومة ومعنى وجودها قد بسطناها بمنتهى الوضاحة والبيان .

فما الحكومة الانتيجة التظاهر بمظهر التنازع والتخاصم واستعصاء طبقات المجتمع على التصالح والتوافق . فحيثما وجد هذا النزاع بين الطبقات واستحكمت حلقاته الى حد أن تصير المصالحة بينها مستحيلة تظهر الحكومة لاجل التوفيق مابين هذه الطبقات. ويقابل ما تقدم : أن وجود الحكومة هو دليل على ان منازعات طبقات المجتمع غير قابلة للحسم والتوفيق .

عند هذه النقطة ذات الشأن الجوهرى الأهم بالتدقيق يبتدئ تسوئ وافساد المذهب الماركسى بالذهاب فى خطين أساسيين .

فمن جهة يعمد الفلاسفة الاعيان وعلى الاخص الفئة الاكثر وجاهة منهم وهم مضطرون بحكم الحوادث التاريخية القاهرة التى لايمكن انكارها الى الاعتراف بان الحكومة لاتوجد الا حيثما

توجد المنازعات والاختلافات ما بين الطبقات الاجتماعية ولاسيما حيثما يشتد الصراع مابين هذه الطبقات ولكنهم يعدلون مذهب ماركس بالتحايل على جعل ماركس يقول ان الحكومة هى العضو أو العامل الموفق مابين الطبقات المتنازعة . ولكن ماركس لايقول الا ان الحكومة لايمكن أن تعمل ولا ان توجد اذا أصبح التوفيق مابين الطبقات الاجتماعية ممكنا . الا أن جهابذة الاعيان ومؤلفيهم الذين لا يأبهون بضمائرهم أكثر من اهتمامهم بمصالحهم يستخلصون على الدوام من أقوال ماركس نصوصا يطبقونها على مبدإهم الذاهب الى ان الحكومة هى اداة التصالح وعامل التوفيق مابين طبقات المجتمع . ومن رأى ماركس ان الحكومة هى عضو مهيمن على الطبقات أو بالاوضح عضو استعباد طبقة لطبقة اخرى ، فهى التي أوجدت « نظاماً » للاشياء وشرعته وبموجبه أيدت وقوت هذا الاستعباد باخمادها تصادم الطبقات . ومن رأى سياسى الفئة المتناهية فى الوجاهة ان النظام هو بالتدقيق المصالحة بين الطبقات وليس استعباد طبقة لطبقات اخرى ، وما اخماد التصادم الا عبارة عن انجاد التصالح . وليس هو بمثابة انتزاع الوسائل والطرق التي تكافح بها الطبقات المضطهدة الطبقة المتحكمة فيها .

ومن هذا القبيل ماحدث من ان الاشتراكيين الثوريين وكل المانشفيين حينما عرضت امامهم فى ثورة ١٩١٧ مسألة مدلول وظيفة الحكومة فى أتم أوجه مباحثها أى انها عندما عرضت فعليا متطلبة عملا وقتيا تفصل فيه الجماهير أجمعوا كلهم بغير استثناء على نظرية فئة الوجهاء القائلة بان الحكومة عامل الاصلاح والتوفيق ما بين الطبقات وظهرت اذ ذاك حلول ومقالات لاتحصى باقلام المحررين السياسيين المنتمين الى هذين الحزبين وكلها مستعارة من نظرية فئة الاعيان والوجهاء ومنتهزى الفرص وهى « المصالحة » وأما كون الحكومة هى العضو المتحكم من طبقة ذات جراءة ومجازفة لايمكن ان تتصالح مع الطبقة المقابلة أى المضاده لها فهذا اما لاتقوى على قوله فئة الاغنياء الوجهاء. وان معرفة الاشتراكيين الثوريين والمنشفيين بحقيقة كنه الحكومة لمن أقوى الادلة القاطعة على انهم ليسوا اشتراكيين مثلنا نحن البولشفيين الذين ظللنا دائما نقيم الادلة على انهم ليسوا سوى ديموقرطيين من فئة الوجهاء الذين يتقربون الى الاشتراكيين من الوجهاء اللفظيين فقط

على أن تشويه المذهب الماركسى جار بطريقة أدق وأبرع فهم من الوجهة النظرية لاينكرون أن الحكومة هى عضو التحكم من احدي الطبقات ولا أن التنازع بين الطبقات لايمكن استئصاله.

ولكنهم يتجاهلون أو على الاقل يبرون ما يأتون به في حلة مصقولة وهو: اذا كانت الحكومة نتيجة عدم الاتفاق بين الطبقات المتناقضة ، واذا كانت قوة متفوقة على المجتمع وآخذة فى التباعد شيئاً فشيئاً عن المجتمع فمن الجلى المؤكد اذن ان تحرير الطبقة المضطهدة من المستحيل الا بواسطة الثورة الحادة فقط، بل بدون ابطال آلة الحكومة التي أوجدتها الطبقة المتملكة التي يتجلى فيها هذا التباعد. وهذه النتيجة الواضحة نظرياً من تلقاء نفسها استخلصها ماركس بتدقيق تام ، كما سنرى ذلك فيما بعد ، من التحليل التاريخى المحسوس لمسائل الثورة ؛ وهذه النتيجة هى التى نسيها كاوتسكي وأخرجها عن طورها الطبيعي كما سنبين ذلك بالتفصيل فى الايضاح الذي سنسطره .

— ٢ —

القوة المسلحة الممتازة والسجون الخ

ثم قال انجيل « واقتداء بالنظام القديم الذي كان متبعاً فى الاسرات والقبائل والعشائر عمدت الحكومه أولا الى تقسيم رعاياها الى مناطق منفصلة من البقاع »

وهذا التقسيم يتراءي لنا كأنه « طبيعى » غير أنه فى الحقيقة قد استلزم صراعاً طويلا ضد نظام العشائر والاسرات القديم .

« . . . وكان ثاني عمل مميز لهـا ايجاد سلطة علنية لاتتفق مطلقاً اتفاقاً مباشراً مع الشعب منظمة نفسها في شكل قوة مسلحة .

وهـذه السلطة العلنية الممتازة لاغنى عنها لان انتظام الشعب من تلقاء نفسه صار مستحيلا منذ أن انقسمت الهيأة الاجتماعية الى طبقات . . . وهـذه السلطة العلنية توجد فى كل بلد. فهى لاتشتمل على رجال مسلحين فقط بل أيضاً على عناصر مادية كالسجون وأماكن الاضطهاد من كل نوع وهى امور لم تكن معروفة في نظام العشائر » . . .

وقد توسع انجيل فى الكلام على هذه القوة التى تسمت بالحكومة، وهي قوة صادرة من الامة الا أنها اسمى منها وهي آخذة فى الابتعاد عنها شيئاً فشيئاً . ومن أي شئ تتألف على الاخص هذه القوة ؟ إنها تتألف من قوة مسلحة حاصلة على سجون وعلى وسائل أخرى . . .

إننا محقون فى التكلم عن قوة مسلحة ممتازة لان السلطة العامة الخاصة بكل بلد لاتتفق مباشرة مع الشعب المسلح وبنظامها القائم بذاته .

ويبذل انجيل مجهوده كسائر المفكرين الثوريين فى لفت العمال الى أهم ماطرأ على مجموع الشعب ، الذى لم يكن له من قبل شكل

مخصوص ، من التغير الذي استلزم ادخال أشكال جديدة عليه . فالجيش الدائم والشرطة هما أهم أشكال هذا التغير وهما فى الوقت نفسه العاملان الاساسيان التي تستتب بهما قوة الحكومة ، وهل كان من المنتظر أن يحدث شيء خلاف هذا التطور ؟

فمن جهة السواد الاعظم من الاوروبيين الموجودين فى أواخر القرن التاسع عشر الذى يوجه انجيل الخطاب اليهم والذين لم يروا ولم يلاحظوا عن قرب حدوث أية ثورة عظيمة لم يكن من المنتظر أن يحدث شيء خلاف ماتقدم الكلام عنه . وهم لايعرفون شيئا مطلقاً عما يختص « بالنظم القائم بذاته فى الشعب المسلح بمحض إرادته . » وتجيب المذاهب الاوروبية والروسية على السؤال الآتي وهو :

« من أين جاءت الحاجة الى الفيالق الخاصة المؤلفة من الاشخاص المسلحين (وهى البوليس والجيش الدائم) المنفصلين والمميزين عن المجتمع والناهضين فى منزلة فوق منزلته ؟ » بجملة أو جملتين من أقوال سبنسر أو ميخايلوفسكي ومتخذين ادلتهم من الفرص التى تعرض اتفاقاً فى الحياة الاشتراكية ومن تنوع الوظائف الى غير ذلك ... وهذه الشواهد تتراءى فى صفة علمية ولها مفعول عجيب في تخدير أعصاب الجمهور الساذج بإبهام الامر المهم الجوهرى

وهو : تجزئة المجتمع الى طبقات متعادية غير قابلة للتصالح . ولو كانت هذه التجزئة غير موجودة لامتاز « النظام الذاتى للشعب المسلح من تلقاء نفسه » بتعقده وبوضعه الغنى الى غير ذلك مما يستلزمه النظام الابتدائى لعصابة من القرود المسلحة بعصى أو لعصابة من الرجال الناشئين على الفطرة أو من الرجال الملتئم شملهم فى شكل عشائر ، ومع ذلك فهل كان من الممكن حدوث مثل هذا النظام .

من المستحيل حدوثه لان المجتمع المتمدين منقسم إلى طبقات متعادية وغير قابلة للتصالح فالتسلح الاختيارى يدعو إلى التقاتل فيما بينها بالسلاح . فما تكاد الحكومة تتكون حتى تصبح قوة ممتازة وحتى تتواجد فيالق من الرجال المسلحين ، وكلما اتلفت الثورة الجهاز الحكومي فانها ترينا إلى حد الوضوح التام كيف أن الطبقة المتملكة تعيد تنظيم فيالق مؤلفة من الرجال المسلحين لتستخدمها في المحافظة على تسلطها ، وكيف تجتهد الطبقة المضطهدة فى ايجاد نظام جديد من النوع نفسه لاتقدمه لخدمة المستغلين بل لخدمة المستغلة مجهوداتهم

ويعرض انجيل فى الجمل المسرودة بطريقة نظرية نفس السؤال الذى تطرحه علينا كل ثورة عظيمة بطريقة عملية بوضوح تام وبتسلسل

مستمر وهو السؤال المختص بالصلات الموجودة بين الفيالق الممتازة المؤلفة من الرجال المسلحين ونظام الشعب المسلح باختياره وسنرى كيف ان هذا السؤال يوجد الجواب الشافى عنه فى تجربة الثورات الاوروبية والروسية .

ولكن لنعد الآن الى مابدأ انجيل يبسطه .

لقد ظهر ان هذه السلطة العامة يعتورها الضعف في بعض الاحيان كما هو مشاهد فى بعض جهات أمريكا الشمالية (والكلام هنا يختص باستثناء نادر المثال جداً فى المجتمع الرأسمالى وبعض جهات أمريكا وذلك قبل عهد الاستعمار الذى تغلب على الافكار الحرة) ولكن على العموم هذه السلطة العامة آخذة فى النمو :

« إن السلطة العامة تزداد نمواً كلما اشتد الخلف وازداد التنازع مابين الطبقات في داخليتها وكلما صارت الحكومات المتجاورة أوفر قوة وأكثر نفراً . فانظروا فقط الى أوروبا الحاضرة التى ادى تنازع الطبقات فيها وتراميها فى ميادين الفتوحات الى نمو السلطة العامة الى درجة أصبحت تهدد بالتهام كل المجتمع بما فيه الحكومة نفسها . »

ان هذه السطور قد خطت حوالى عام ١٨٩٠ . ويرجع تاريخ آخر مقدمة لكتاب انجل الى ١٦ يونيه سنة ١٨٩١ . أن التيار الاستعمارى

المتمثل فى الملكية الطلقة المتمتع بها المحتكرون وهى القوة العظمى للمصارف المالية الكبرى وسياسة ادارة المستعمرات المتناهية فى التسلط الى ما يجرى فى هذا السبيل لم تكن اذ ذاك الا وشيكة الابتداء فى فرنسا، وكانت اذ ذاك أشد ضعفا فى أمريكا وفى المانيا . ومن بعد هذا التاريخ خطا التوسع فى الفتوحات خطوة هائلة كادت تجعل الكرة الارضية بأسرها فى سنة ١٩١٠ مسقمة تقسيما نهائيا ما بين هؤلاء الخصوم المتزاحمين أى ما بين الدول الكبرى المنكبة بشراهة على غنائمها . ومنذ ذلك الحين أخذت التسليحات البرية والبحرية تعظم بدرجة لا يمكن تصورها حتى انتهت الى الدرجة التى بلغتها عند نشوب حرب الجشع الاستعمارى التى استغرقت المدة المترامية مابين عام ١٩١٤ و ١٩١٧ لتنازع السيادة العامة على العالم بأسره مابين انجلترا والمانيا ولاقتسام الغنيمة المطروحة بينهما، هذه الحرب التى استغرقت كل قوى الهيئة الاجتماعية لسد مطامع السلطة الحكومية إلى الحد الذى بلغته هذه الكارثة الفادحة العامة

ولقد عرف انجيل كيف يسوىء ويفضح سباق الفتوحات باعتباره احد الصفات الممتازة الاساسية المرتكزة عليها سياسة الدول العظمى الخارجية فى حين أن خبثاء الاشتراكية الوطنية

الحربية لم يعملوا فى المدة الكائنة مابين ١٩١٤ و ١٩١٧ على اثر تفاقم المزاحمة الموجودة بين تلك الدول الى أن صارت مائة مثل مما كانت عليه من قبل وادت إلى تلك الحرب الاستعمارية الشعواء سوى أن يبرروا مجهودات وجهاتهم ذوى المصالح الاستعمارية بجمل فاتنة يضعونها للتغرير بالعقول البسيطة كالدفاع عن الوطن وكالدفاع عن الجمهورية وكالدفاع عن الثورة الى غير ذلك من جمل التغرير والتضليل .

— ٣ —

الحكومة آلة استغلال الطبقة المستعبدة

لتوطيد دعائم السلطة العامة الممتازة المستخلصة من المجتمع والمتفوقة عليه ينبغى وضع ضرائب والالتجاء الى عقد قرض عام .

وفى هذا الصدد كتب انجيل مايلي :

«ان الموظفين الذين ليسوا سوى أعضاء من الهيأة الاجتماعية أصبحوا بمقتضى سلطة التوظف التي خولتهم إياها السلطة العامة وبحق جباية الضرائب فوق مستوي هذه الهيأة الاجتماعية التى صاروا بهذه الطريقة منفصلين بالطبع عنها . والحرية الاختيارية فى إحترام المجموع للاعضاء العاملة من هيأة العشائر السالفة لم تعد كافية

ولا مرضية لهؤلاء الموظفين لو استطاعوا أن يحصلوا عليها . » فكان هذا مدعاة لسن قوانين خاصة تقضي بتقديس وعدم خدش شرف الموظفين . « فاصبح أحقر عامل من رجال البوليس » له من النفوذ اكثر مما كان لممثلي العشيرة بل من تلك العاطفة الاجلالية التي كان يتمتع بها زعيم العشيرة بمحض اختيار المجتمع من غير تهديد وسوق بالعصا ، تلك العاطفة التى يتمنى الحصول عليها رئيس أى عسكرية لاي بلد متمدين فى العالم بأسره . »

وهنا يعرض السؤال الآتى المختص بالمركز الممتاز الذى يتمتع به الموظفون باعتبارهم أعضاء من السلطة العامة . والنقطة الجوهرية فى هذا السؤال هي :

من ذا الذى جعلهم فوق مستوى المجتمع ؟

أننا سنرى كيف أمكن حل هـذه المسألة النظرية بالطريقة العملية بواسطة مشاغبي باريس فى سنة ١٨٧١ وكيف صار الخروج بها عن مجراها الطبيعي بمعرفة المغرر كاوتسكي فى ١٩١٢ .

قال انجيل : « بما أن الحكومة وليدة الاحتياج الى قمع الخصومة الموجودة بين الطبقات وبما أنها في الوقت نفسه قد تولدت من المصادمات التي حدثت بين هذه الطبقات فهى بالطبع وبحكم القاعدة العامة حكومة أقوى الطبقات ، تلك الطبقة التي بمقتضى

مركزها الاقتصادى تعتبر ذات السيادة والتملك والتي بفضل قوة الحكومة ونفوذها صارت بالمثل الطبقة السائدة سياسياً ، بهذه الطريقة تحصلت على وسائل جديدة لاستعباد الطبقة المحكومة المستعبدة واستغلال مجهوداتها . » وليست الحكومات العتيقة على عهد العصور المظلمة هي التي كانت أعضاء الاستغلال التي تسخر الارقاء والاسرى بل « الحكومة الدستورية التمثيلية المعاصرة هى بالمثل آلة استغلال العمال لحساب رأس المال . ومع ذلك فقد وجدت مدد توازنت فيها قوى الطبقات المتصارعة بدرجة جعلت السلطة العامة الى وقت ما في موقف مستقل غير مغرض بين الكفتين المتراجحتين وبهذه الطريقة أصبحت كحكم عادل بينهما . »

وهذه هى الحالة التى اتصفت بها الحكومة الملكية المطلقة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر والحكومة اليونانية فى سلطتها الاولى وفى سلطتها الثانية في فرنسا وحكومة بسمارك فى المانيا .

وهكذا كانت بالمثل حكومة كيرنسكي في الروسيا الجمهورية بسياستها الاضطهادية التى اتبعتها ضد طبقة العمال الثوريين فى الوقت الذى كانت العناصر الدمقراطية تدير فيه شئون السوفيت بطريقتها المألوفة لدى فئة الاعيان الانانيين وكل هذه الحكومات اصبحت

عاجزة وصارت الفئة الوجيهة فيها غير قادرة تمام القدرة على تشتيت سلطات العمال البلشفيين

ثم قال انجيل : « أن الثروة فى الجمهورية الديمقراطية تستخدم نفوذها بطريقة غير مباشرة ولكنها طريقة مؤكدة النجاح أولا بفضل افساد اخلاص وبساطة الموظفين (فى امريكا) وثانيا بفضل الاتحاد ضد سياسة حكومة البورصة » (فى فرنسا وامريكا).

وقد توسع الحكم الاستعمارى وحكم المصارف المالية بطريقة بارعة الحيلة في تأييد وتثبيت قوة الثروة العظيمة في سائر الجمهوريات الديمقراطية . فمن قبيل ذلك ماكاد يحدث فى احضان الجمهورية الروسية الديمقراطية التي أريد التأليف فى شهر عسلها اى فى اول عهدها مابين الاشتراكيين الثوريين والمانشفيين وفئة الاعيان فى الحكومة المؤتلفة لولم يقف المسيو بالتشينسكي دون كل الوسائل الخاصة التي عرضة لتحقيق هذا الغرض وبذلت لاجلها الوسائط العظيمة من قبل ارباب رؤس الأموال واشياعهم المشتغلين بالتوريدات العسكرية ذلك الوقوف الذى أدي الى خروج بالتشينسكي من الوزارة والاستعاضة عنه بالطبع بوزير آخر من قبيله أغراه أرباب رؤوس الاموال بجعل عظيم مقداره ١٢٠ الف روبل سنويا، وعلى أى محمل يمكن حمل هذا العمل ؟ اليس على محمل افساد ذلك الموظف

مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ؟ وهل ذلك التأليف الذى يراد ايجاده مابين النقابات الصناعية هو تحالف أو مجرد رابطة اتصال وصداقة فقط ؟ وما هى المهمة التى كانت ملقاة على عواتق تشير نوف وتسيريتللى وافكسنتييف وسكوبيليف ؟ وهل هم الحلفاء المباشرون لذوى الملايين المختلسين أو غير المباشرين فقط ؟

ان قوة الثروة العظيمة تظل فى ثبة تامة وطمأنينة دائمة في ظل الجمهورية الديموقراطية التي لاتضيرها سياسة التوسع الرأسمالى السيئة . إن الجمهورية الديموقراطية هي خير غشاء سياسى لستر مقاصد الساسة الرأسمالية بقدر الامكان : وهذا هو السبب فى أن رأس المال بعد ان استولى بفضل باليتشينسكي وتشير نوف وتسيريتللى وشركائهم على هذا الغشاء المتين مكن سلطته بطريقة فعالة مؤكدة التأثير لايستطيع أى تغير فى الاشخاص وفى هيئات الحكم أوفى الاحزاب الكائنة فى احضان الجمهورية الديموقراطية الوجيهة أن تزعزع نفوذها الراسخ وسلطانها المكين.

ومن الواجب أن يلاحظ فى هذا المقام أن انجيل يشرح بطريقة وافية حق التصويت العام : الذى هو آلة لسيادة الطبقة الوجيهة . إن التصويت العام كما يقول بحسب ماأدت اليه التجربة الطويلة فى الاشتراكية الديموقراطية الالمانية هو « الدليل على

رقي ونضوج مبادىء الطبقة العاملة وهو لا يمكن أن يؤدي الى مطمع فوقه ولن يمكن أن يؤدي الى شيء بعده مطلقاً فى ظل الحكومة الحاضرة . »

إن فئة الديموقراطيين الاعيان من نوع اشتراكيينا الثوريين والمانشفيين واخوانهم وهم كل الاشتراكيين الوطنيين ومنتهزى الفرص المنبشرين فى أووربا الغربية ينتظرون الوصول الى شيء أعظم من حق التصويت العام . وهم يشتركون مع عامة الشعب ويقنعونه بصواب هذه الفكرة العقيمة الذاهبة الى أن التصويت العام فى ظل الحكومة الحاضرة موصل الى الاعراب الحقيقي عن رغبة السواد الاعظم من العمال ومؤد الى تنفيذ هذه الرغبة

ونحن لا يسعنا فى هذا المقام الا أن نورد هذا الاعتقاد الفاسد ومن الملاحظ أن تصريح انجيل المتناهى فى الوضاحة والمحدد تحديداً دقيقاً فى هذا الصدد قد أبعد عن حقيقته وطبيعته بالخطوات والدعوات والمؤتمرات التى قامت بها الاحزاب الاشتراكية الرسمية أي بواسطة منتهزي الفرص . وسنظهر هنا بطريقة واضحة جداً كل ما احتوته هذه الفكرة التي يأبى انجيل قبولها من الخطأ والفساد وعند توسعنا فيما يلي في بسط نظريات ماركس وانجيل عن الحكومات الحاضرة

إن انجيل يلخص نظريته فى العبارات الآتية المستمدة من اشهر كتبه انتشاراً بين أيدى العامة كما يلى :

« وهكذا يثبت أن الحكومة لم تكن موجودة في كل زمان فقد وجدت مجتمعات مرت فى أدوارها المختلفة من غير حكومة وبدون أن يكون لها أدنى علم بالحكومة وبالسلطة الحكومية . وعلى أثر ما حدث من التقدم فى المسائل الاقتصادية التى دعت الضرورة الي تعلقها بانقسام المجتمع الى طبقات صارت الحكومة من جراء هذا الانقسام ضرورة لازمة للمجتمع . إننا نسير الآن بخطوات واسعة نحو ترقية المقصد المنشود ومن قبيل ذلك ، اذ وجود هذه الطبقات لم تعد فقط ضرورة قهرية بل لقد أصبحت عقبة كأداء امام الحصول على النتيجة المنشودة . فالطبقات ستختفي بطريقة لا يمكن تجنبها كما حدث فى اطوار تكونها وفى الوقت الذى ستختفي فيه الطبقات تختفى فيه بالمثل الحكومة بطريقة لا يمكن اتقاؤها ايضاً والهيأة الاجتماعية التى ستنظم من جديد طريقة الانتاج على طريقة المشاركة الحرة العادلة بين المنتجين ستضع الآلة الحكومية فى المكان اللائق بها : فى متحف الآثار العتيقة بجانب البندقية ذات الفتيله والفأس البرنزية »

وانك لن تجد البتة فى أدبيات الدعوة الاشتراكية الديموقراطية

المعاصرة مثل هذا النسق المحكم . ولو فرض ووجد شيء من هـذا القبيل لحملوه على غير محمله الحقيقي أو لاعتبروه من قبيل الاستدلال فقط على فساد مبدأ انجيل ولأهملوا كل ما في هـذا التعبير من الصفاء وصقل الجوهر والتغلغل في الاشتراكية الثورية ومن أين لهم أن يؤتوا بمثل هـذا التشبيه البديع المحكم في قوله « ارسال الآلة الحكومية برمتها الى متحف الآثار » بل لقد خفي على افكارهم في معظم الاوقات الماضية أو تجاهلوا ما أراد انجيل بالآلة الحكومية

— ٤ —

تلاشي الحكومة والثورة العنيفة

ان كلمات انجيل عن تلاشي الحكومة لها شهرة عظيمة لانها كثيراً ما يستشهد بها ، اذ هي خير محلل للمذهب الماركسي في سائل مذهب انتهاز الفرصة الذي يجب الوقوف عنده للافاضة في شرحه . وسنورد جميع الجملة الاستدلالية المجتزأة منها تلك الالفاظ

« أن طبقة العمال ستتولى السلطة العامة وتبتديء في الحث على التمسك بوسائل الانتاج الذي يصبح ملكا للحكومة ولكنها بهذا العمل نفسه تقضي على نفسها بيدها باعتبارها طبقة

كما انها بهذه بالطريقة نفسها تستأصل شأفة كل مميزات الطبقات والمناقضات الموجودة بينها كما تقضي بالعمل نفسه على الحكومة . ان المجتمع الذي ظل موجوداً حتى الآن والذي لا يزال موجوداً بالفعل والذي سيموت بين منازعات الطبقات في حاجة الى الحكومة والى ايجاد نظام تقضي به الطبقة المستغلة لتثبت به دعائم الطرق المتبعة من قبل في سبيل الانتاج أي بمعنى أخص لتثبت القوة المتغلبة على الطبقة المستغلة جهودها في دائرة نوع محدد من الضغط المؤدي الى الانتاج بفروعه العديدة (وهذه الوسائل القهرية تشتمل على الاستعباد والاستخدام والاستئجار) فالحكومة كانت الممثل الرسمي لكل الهيأة الاجتماعية التي تتمثل بواسطتها في حيز ظاهر ولكنها كانت بهذه المثابة فقط باعتبارها حكومة احدى الطبقات التي تمثل في عصرها بمفردها مجموع الهيأة الاجتماعية . وفي الاعصر القديمه كانت الحكومة هي سيدة الأرقاء . وفي الاعصر الوسطى صارت حكومة الاشراف ذوي الاقطاعات وهي تمثل في عصرنا هذا زمرة الاعيان والاغنياء . وحينما تصير الحكومة الممثلة الحقيقيه للهيأة الاجتماعية باسرها فانها تصير حينئذ عديمة الجدوى أي لا عمل لها ومن الآونة التي لا تصير فيها أية طبقة اجتماعية في حاجة الى أن تظل تحت نير الضغط . ومن الوقت

الذى يمكن فيه بواسطة اختفاء التحكم فى الطبقات والمنازعة لاجل الوجود الشخصي المنبعث عن الفوضى الحاضرة فى طرق الانتاج القضاء على المصادمات وعلى سوء التصرف التي يحدثها ذلك النزاع الشخصي . من تلك الآونة ومن ذلك الوقت لا يكون هنالك ما يقتضي الاخماد وحينئذ لا توجد حاجة لوجود القوة الخاصة المعدة للقمع والتسلط وعلى ذلك لا يبقى لزوم لوجود الحكومة بالمرة . وأول عمل تصير به الحكومة ممثله حقيقية لكل الهيئة الاجتماعية هو الاستيلاء على سائر وسائل الانتاج باسم الهيئة الاجتماعية وهو فى الوقت نفسه آخر عمل مستقل تقوم به بصفتها حكومة . وحينئذ يتلاشى من تلقاء نفسه تداخل السلطة الحكومية فى العلائق الاجتماعيه اذ يصبح عملا لا موجب له فى سائر الفروع واحداً بعد الآخر . وبدلا من استيلاء الحكومه على إرادة الاشخاص يتحول عملها الى ادارة الاشياء والى تدبير الانتاج . ولا تكون الحكومة قد أمحت بل تكون قد انطفأت جذوتها أو ماتت من تلقاء نفسها وعلى نور هذه الامور يجب البحث في قيمة الجمله المتضمنة « الحكومة العامه الحرة » وهى الجمله التى يمكن أن يكون لها في هذه الآونه حق فى التواجد كعنوان للدعوة ولكنها فى نهاية البحث تصبح علمياً مستحيلة الوجود . وعلى هذا الضوء

نفسه أيضاً يجب البحث في قيمة مطالب من يطلق عليهم اسم الفوضويين التى ترمي الى وجوب محو الحكومة ما بين يوم والآخر

ويمكن القول بدون تخوف من الانخداع انه لن يبقى على ألسنة سائر الاحزاب الاشتراكية الموجودة اليوم من هذا التحليل المعقول المحكم الذى بسطه انجيل والحافل بالرأى الحازم المأثور سوى ما يعبر عنه ماركس بموت الحكومة مخالفاً بذلك المذهب الفوضوى القائل بمحو الحكومة . وان الاجتزاء بهذا التعبير من المذهب الماركسي هو بمثابة تحويله الى مذهب ترقب الفرص . لانه بعد مثل هذا التأويل لا يبقى عليه الى تمام تحوله الى نقيضه سوى ظل حائر بسيط من التعديل الذى يحدث على مهل من طريق الرقي الفكري من غير وثوب ولا عاصفة ولا ثورة . فتلاشى الحكومة من تلقاء نفسها بحسب الاعتقاد الشائع أو المنتشر أو السائد على عقول العامة اذا أمكن القول بذلك هو بلا شك إمحاء الثورة ان لم يكن الرد السلبي عليها

ان مثل هذا التفسير هو أعظم تشويه للمذهب الماركسى يستخدم فى مصلحة الوجاهة والاثراء وهو تشويه قائم من الوجهة النظرية على تناسى أهم المناسبات والاعتبارات الموضحة فى استنتاجات انجيل التى سردناها برمتها .

١ — ففى نفس مفتتح تدليله قال انجيل بان طبقة العمال اذا استولت على السلطة « تعدم بهذه الواسطة الحكومة بصفتها حكومه » . وأما مايراد بهذا القول فليس من المعتاد الاطالة فى شرحه . ومن الطبيعى أما ان يصير تجاهل هذا الموضوع بالمرة ، وأما أن يصير اعتباره كضرب من ضروب الضعف الهيجلى الذى اقتبسه انجيل . وفى الواقع ان هذه الكلمات تعبر باختصار عن الخبرة المستخلصة من احدى كبريات الثورات التى قامت بها طبقات العمال ، وهي التجربة المستخلصة من الحركة المشاعية التى جرت فى باريس سنة ١٨٧١ التى سنتكلم عنها بتوسع كبير فى مكانها .

وفي الواقع ان انجيل تكلم عن اعدام الحكومة التى تمثل الاعيان بواسطة ثورة الطبقة العاملة فى حين ان كلمتى « موت الحكومه » انما يراد بها البقايا المتخلفة من حكومة طبقة العمال التى تباشر الشؤون عقب الثورة الاشتراكيه . وأما حكومة الاعيان فبمقتضى رأى انجيل لاتموت ، بل تعدمها طبقة العمال فى غضون الثوره . والتى تموت بعد هذه الثورة هي حكومة العمال أو شبه الحكومه .

٢ — ان الحكومة « قوة خاصة للاضطهاد » . وهذا التعبير الوجيه الدقيق الصادر من انجيل على أتم مايكون من الوضوح .

ومنه يؤخذ ان هذه « القوة الخاصة بالاضطهاد » الواقع على طبقة العمال من طبقة الوجهاء ، أى على ملايين العمال من فئة قليلة من الاغنياء يجب أن تحل محلها « قوة خاصة بالاضطهاد » الواجب وقوعه على فئة الوجهاء من طبقة العمال (بواسطة حكم العمال المطلق أو دكتاتورية العمال) . وبهذه الطريقة يتم « استئصال الحكومة بصفتها حكومة » . وبهذه الواسطة يتيسر أمر الحصول على وسائل الانتاج باسم الهيأة الاجتماعيه . على ان أمر الاستعاضة عن قوة خاصة (وهى قوة الاعيان) بقوة خاصة اخرى (قوة العمال) فلا يمكن أن يعادل فى حد نفسه اهلاك الحكومه .

٣ — وأما هذا التلاشي أو بطريقة أوضح وأبهر « هذه السكتة » فان انجيل يتكلم عنهما ببيان تام فى العصر الذى يلى عصر استيلاء الحكومة على وسائل الانتاج باسم الهيأة الاجتماعيه أى بعد حدوث الثورة الاشتراكية . ونحن نعلم كلنا ان الحكومة فى هذا العهد ليست سوى هيأة ديموقراطيه . ولكن لايوجد فرد واحد من منتهزى الفرص يذهب الى ان انجيل يقول بخمد أنفاس الديموقراطية أو بموتها . وهذا الأمر يظهر لاول وهلة في منتهى الغرابة ، ولكنه فى الحقيقة غير معقول بالمرة الا لدى أولئك الذين لايفكرون في ان الديموقراطيه هي نفس الحكومة، وان

لابد من اختفاء الديموقرطيه باختفاء الحكومه . ولا يوجد سوى الثورة ما يمكنه أن يقضى على الحكومة الغنية قضاء مبرما . فلا سبيل مطلقا للراحة العامة الا بموت الحكومة على العموم أى بمحو الفئة الديموقراطيه .

٤ — أن انجيل بتقريره مبدأه القائل بموت الحكومة أسرع باثبات ان هذا المبدأ موجه ضد منتهزى الفرص وضد الفوضويين . وقد جعل انجيل نتائج مبدئه هذا موجهة قبل كل شيء ضد منتهزى الفرص .

ومن الممكن الرهان على ان ٩٩٩٠ نفسا من عشرة آلاف شخص . ممن يقرأون هذه السطور أو ممن سمعوا الكلام عن قوله « موت الحكومة » يجهلون مطلقاً أو يحاولون أن ينسوا ان انجيل لم يوجه نتائج مبدئه ضد الفوضويين فقط . ولا يقل عدد الذين يجهلون ماهى الحكومة الحرة العامة عن تسعة من العشرة الباقية من العدد المقدر فيما تقدم ولا ما اذا توجهت الحملة على هذه الحكومة من جانب انجيل فانما تكون موجهة من قبله بالمثل على منتهزى الفرص وعلى هذا النمط يدون التاريخ وعلى هذا النمط أيضا يحدث التلاعب والغش بغير وجدان فى أعظم مبدأ ثورى الى حد ان يجعل شيئا مبتذلا في أفواه العامة . ان الحكم على الفوضويين قد

تكرر أكثر من ألف مرة ودوى فى الآفاق وثبتت كلماته فى العقول حتي أصبح من الاوهام التي لايمكن انتزاعها من العقائد ، وأما الحكم على منتهزى الفرص فقد ترك فى ظل الاهمال وخيمت عليه عناكب النسيان !

ان الحكومة العامة الحرة هي عمدة برنامج الاشتراكيين الديمقراطيين الالمانيين ورمزهم الشائع في عام ١٨٧٠ . وهذا الرمز لايوجد فيه اى معنى سياسي خارج عن دائرة ذلك الاصطلاح الفخم الرنان المحتوي على معانى الوجاهة والاثراء وهو الديموقرطية . وبالنظر لكون هذا الاصطلاح او هذا الشكل يرمي إلى ايجاد جمهورية ديموقراطية فانجيل يقبل بصفة وقتية وجوده لاجل ترويج الدعوة الاشتراكية الصحيحة فقط . ولكن هذا الرمز او الاصطلاح هو من المذهب الانتهازى لانه لايتضمن فقط ديموقراطية غنية ذات صبغة سيئة ، بل يتضمن ايضاً مالا يمكن فهمه من الانتقاد الاشتراكي على كل حكومة بوجه عام . ونحن انما نري فى الجمهورية الديموقراطية خير نوع من انواع الحكومات لطبقة العمال مادامو ا تحت نفوذ رأس المال ، ولكننا نخطىء اذا نسينا أن الاستعباد المأجور هو تجزىء الشعب حتي في أعظم جمهوريات الاعيان ديموقراطية .

ولقد ذكر نافيما تقدم أن كل حكومة هى « قوة خاصة للاضطهاد » الواقع على الطبقة المضطهدة . واذن لايمكن أن تكون أية حكومة حرة ولا مقبولة من الشعب بأسره . وهذا هو الذى أوضحه ماركس وانجيل مرارا عديدة إلى زملائهما المنضمين إلى حزبهما فى عام ١٨٧٠ —

٥ — وفي كتاب انجيل هذا الذى يتذكر كل الناس كلامه فيه عن مسألة تلاشي الحكومة يوجد فيه شرح ضاف على معنى الثورة العنيفة . وفي هذا الشرح يوجد استدلال تاريخي ينقلب الى ثناء على الثورة . وهذا يبين السبب في الجملة التي اختارتها الاحزاب السياسية المعاصرة وهي « عدم تذكر ذلك الاستدلال » لانه قد تقرر هذه الاحزاب عدم الخوض فى هذا الصدد مطلقا بل وعدم التفكر فيه بالمرة ، ولهذا فأن هذه الفكرة لاتشغل مكانا من اقوال الخطباء والكتاب الاشتراكيين اليومية التي ينشرونها على الجماهير في قالب الدعوة إلى المذهب الاشتراكي . ومع ذلك فان فكرتى نشوب الثورة العنيفه وتلاشي الحكومه مرتبط بعضهما ببعض ارتباطا غير قابل للحل والتفكك حتى انهما يكادان يعتبران فكرة واحدة او مبدأ واحداً .

وهذ هو التدليل الذى يبسطه انجيل فى هذا الصدد :

« لتمثل الشدة دورا اخر فى التاريخ كذلك الدور السيء الذى قامت به الثورة ، ولتكن هذه الشدة نفسها حسب مايرى ماركس مولدة الهيأة الاجتماعية العتيقة الفظة هيأة اجتماعيه جديدة ، ولتكن بالمثل هذه الشديدة نفسها السلاح الذى تفتتح به الحركه الاشتراكيه طريقا لها وتحطم التقاليد السياسيه الممقوته الميته ، فلتكن الشدة كما ذكر واكثر من ذلك ولكن المسيو دوهرنج لاينطق بكلمه عنها. وهو لايقبل الالتجاء إلى استعمال الشدة واعتبارها ضروة يقضي بها المصلحة العامة فى سبيل قلب حكم المستثمرين الآبين التنهد والارتجاف والتحسر لانه مع الاسف الشديد يرى ان استعمال الشدة مؤد حتما إلى الاضرار بالحالة الأدبية لدى اولئك الذين يلجأون الى استعمالها . وعلى هذا النسق يتكلمون عن الشدة والعنف على الرغم من الحماسة الفكرية والادبية التى تتولد من كل ثورة ظافرة . ومثل هذا القول يقال في المانيا التي سيكون لصدمة العنف فيها ، التى سيحمل الشعب غالبا على الالتجاء اليها ، ميزة القضاء على روح الاستعباد الذى أوجد العقيده الوطنيه على أثر حرب الثلاثين سنه المخجلة . وهل هذه الحالة العقليه الكهنوتية المضحكة الهزليه السخيفه هى التي يمكن التجرؤ على عرضها على اعظم حزب ثورى عرفه التاريخ حتى الآن ؟ »

فكيف يمكن التوفيق في مذهب واحد مابين هذا المبدأ الثوري العنيف الذى ظل انجيل يردده علي مسامع الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين من ١٨٧٨ إلى ١٨٩٥ اى إلى وقت وفاته وبين نظرية تلاشي الحكومه ؟

وعادة يحدث التوفيق مابين أحد الطرفين والطرف الآخر بواسطة مذهب الاجتزاء (أى اقتطاع جزء من فكرة أو مبدأ أو مذهب والارتكاز عليه فى ترويج مذهب مخصوص) بأخذ فكرة من هنا قائمة على التجربة والتقاط مبدأ من هناك مرتكز على السفسطة لارضاء زمرة الاقوياء فى الساعة الحاضرة مع وضع كلمة التلاشى ٩٩ مرة من كل مائة مرة بل ربما اكثر من ذلك في رأس الخطة الموضوعة من قبل . واكثر الطرق اتباعا أزاء المذهب الماركسى وأعظمها انتشاراً فى أدبيات الاشتراكية الديموقراطية الرسيمة الحالية إحلال القضايا المنطقية بجانب الاجتزاء أي محاولة الاقناع بالوسائل المنطقيه مع الاستدلال على ماراد اثباته بالفاظ او الجمل المجتزأة من مذهب ماركس .

ومن المؤكد أن هذه الطريقة ليست بدعه لان الاثبات بالاجتزاء حل محل الاثبات المنطقى فى تاريخ الفلسفه اليونانيه القديمه . فيمزج المذهب الماركسي بالسائل الانتهازى (انتهاز الفرص)

وبتمويه الطريقه الاجتزائيه بطلاء المنطق يمكن التوصل بلا عناء إلى تضليل الجماهير ، ومن الميسور ارضاؤها ونيل عطفها بالتظاهر بالالمام بالمسألة المعروضه فى مجال البحث والحل من سائر الوجوه وجميع اشكال تطورها وكل عوامل التأثير المتناقضة فيها ، غير أن هذا كله لايوصل الى حقيقة الفكرة الثوريه التى يمكن استخلاصها من اطراد الرقي الاجتماعي .

لقد أسلفنا القول وسنظهر بطريقة أوضح فيما سنورده من الشرح المسهب أن مذهب ماركس وانجيل الداعى إلي الثورة العنيفة انما يريد تحريكها على حكومة الاعيان لان هذه الحكومة لاتستطيع أن تتخلى عن مكانها لحكومة العمال (سلطة العمال المتحكمة) بواسطة التلاشي : اذ لايتاتي هذا التطور ، بمقتضي القاعدة العامة ، الاّ بالثورة العنيفة . وأن ثناء انجيل على الثورة العنيفه لعلى اتفاق تام مع التصريحات الصادرة من ماركس (لنتذكر خاتمة « بؤس الفلسفة » والمنشور المشاعي اللذين يصرح فيهما ماركس بشمم وبتأكيد أن شبوب الثورة العنيفة لايمكن اتقاؤه ولنتذكر برنامج جوتا عام ١٨٧٥ . ولقد ظل ثلاثين عاماً وهو يحببه النزعة الانتهازية وينحى عليها بلا تؤده ولا اشفاق) .

ومن المؤكد أن هذا الثناء لم يصدر عن اندفاع او غرور

او حب فى الجدل . بل خلاصة كل مذهب ماركس وانجيل تنحصر فى وجوب اعداد الجماهير بطريقة مرتبة للتشبع بعقيدة الثورة العنيفة . وأن فى اهمال تلك الدعوة لاعظم خيانة واضحة موجهة ضد مذهب الميول الاشتراكيه الوطنية والكاوتسكيه .

ان الاستعاضة عن حكومة السراة والوجهاء بحكومة العمال لاتتم الا بالثورة العنيفة . وانعدام حكومة العمال معناه انعدام كل حكومة لايمكن زوالها الا بطريقة التلاشي التدريجي . وقد توسع ماركس وانجيل فى إيضاح هذه النظرية باسهاب وأحكام دارسين حالة كل ثوره على حدة ومحللين الدروس المستخلصة من تجربة كل ثورة بنوع خاص . فلنتخط ما نحن فيه الى ذلك القسم من مذهبهما الذى هو بلاشك أهم أقسامه .

الفصل الثاني

الحكومة والثورة . التجربة المستخلصة من ١٨٤٨ الى ١٨٥١

— ١ —

ليلة الثورة

إن المؤلفين الاولين في المذهب الماركسي التام وهما : بؤس الفلسفة ، والمنشور المشاعي يطابق مقدمات الثورة التي حدثت فى سنة ١٨٤٨ . وبمناسبة سنوح هذه الفرصة نرى أن نبدأ بعرض المبادىء العامة للمذهب الماركسى . ولدينا هنا الى حد ما فكرة عن حالة الثورة فى ذلك العهد ، وأظن أن هذه المناسبة ادعي الى دراسة ماقاله مؤلفونا عن الحكومة أثناء تكلمهم عن الثورة ثم تتدرج الى خواتم التجارب التى استخلصوها من حوادث السنوات الكائنة مابين ١٨٤٨ و١٨٥١

كتب ماركس فى كتابه بؤس الفلسفة مايلي :

« إن الطبقة العاملة فى خلال رقيها وإنتشارها ستوجد مجتمعاً جديداً بدلا من مجتمع الاعيان القديم فتزول حينئذ فوارق الطبقات وخصوماتها . واذ ذاك لايبقى اقل احتياج الى وجود سلطة سياسية

لان السلطة السياسية ليست سوى اصطلاح رسمي قضت به الخصومات القائمة بين الطبقات المنقسمة من بعضها على بعض في داخل جمعية الاعيان ! »

ومن المفيد بعد ان عرضت في هذا المقام فكرة اختفاء الحكومة أن نلم بما جاء في هذا الصدد نفسه في المنشور المشاعي الذي اشترك في تحريره ماركس وانجيل في نوفمبر من عام ١٨٤٧ . اذ جاء في هذا المنشور ما يأتي :

« اننا بايرادنا أكثر الجمل زيوعاً وتداولا عن رقي وتوسع الطبقة العاملة استطعنا أن نواصل حربا أدبية أكثر أو أقل استتاراً ضد المجتمع الحالي وسنظل على مواصلتها الى أن تتحول الى ثورة تتمكن بواسطتها طبقة العمال من ارساخ سلطانها بواسطة اسقاط فئة السراة والاعيان بعنف وقوه ...

« لقد رأينا مما أسلفنا القول عنه ان الخطوة الاولى التي خطتها ثورة العمال هي تطور (من الوجهة الادبية ارتقاء) الطبقة العاملة الى طبقة حاكمة وهذا فتاح الديموقراطيه .

« وستقيم الطبقة العاملة سلطتها السياسية على انقاض السياسة المتداعية أركانها لتستخدمها في انتزاع رؤوس الاموال من الفئة السرية شيئا فشيئا ولتجمع بها كل ادوات الانتاج بين يدى الحكومة

أى بين أيدى الطبقة العاملة المنتظمة في هيأة طبقة مستولية ، ولتنمية القوى المنتجة باسرع ما يمكن . »

ونحن نرى هنا تكوّن فكرة من أجل وأهم الفكر الناهض عليها المذهب الماركسي ، فيما يختص بالحكومة وهذه الفكرة هي « سلطة العمال المتحكمة » كما سماها ماركس وانجيل على أثر تحرك المشاعية في باريس ، ثم اننا نجد في هذه الكتابة تعبيراً عن الحكومة في منتهى الافادة والاهمية مع ايراد بعض من الالفاظ التي اندرجت في سلك النسيان من الفاظ المذهب الماركسي كالمثال الآتي : « الحكومة أى الطبقة العاملة المنتظمة في شكل طبقة مستولية » .

وهذا التعبير الذي وصفت به الحكومة لم يصر الاقتصار على عدم شرحه والتكلم عنه في أدبيات الدعوة السيارة التي تذيعها الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية الرسمية فقط بل لقد صار اغفاله فعلا باعتباره غير قابل للاتفاق مع المذهب الاشتراكي الاصلاحي وعلى تناقض تام مع المزاعم الانتهازية الباطلة المعهودة وخيالات الاعيان التي تزين لهم « ترقي وانتشار الديموقراطية بالطرق السلمية المشروعه » .

ان طبقة العمال في حاجة الى الحكومة التي تتغلب على الانتهازيين

والاشتراكيين الوطنيين والكاوتسكيين جسما يقرره المذهب الماركسي . ولكن ذلك لايتم مع تناسي مايقرره المذهب الماركسي قبل شيء كل من انه لا يلزم لطبقة العمال الا حكومة على وشك الفناء أي مؤلفة بطريقة تجعلها تبتدئ مذ تكونها في التلاشي وانها لا يمكنها أن لاتتلاشى . ثم يجيء في الدرجة الثانية من الاهمية للعمال وجوب وجود « الحكومة المكونة من هيأة العمال المنتظمة في شكل طبقة متولية » .

الحكومة هي نظام خاص باحدى القوات ، أي هي نظام القوة المختصة بقمع واخضاع احدى الطبقات . فما هي اذن الطبقة التي تريد هيأة العمال أن تقمعها؟ من الواضح انها طبقة المستغلين الوحيدة ، اي طبقة الاعيان . فلا حاجة للعمال بالحكومة الا لاحباط مقاومة المستغلين ، ولا توجد سوى هياة العمال هيأة أخرى تستطيع أن تحبطها وان تكلل هذا العمل بالنجاح ، لان هيأة العمال هي الطبقة الوحيدة المتشبعة بمبادىء الثورة المتطرفة إلى النهاية والقادرة على ضم كل العمال وسائر المستثمرة مجهوداتهم تحت راية الصراع الناشب ضد فئة الاعيان للحلول محلها نهائياً .

أن مايلزم للطبقات المستغلة فهو التسلط السياسي للاثارة على الاستغلال أي لاستعماله في سبيل المصلحة الشخصية لقلة في منتهى

القلة ضد السواد الاعظم من مجموع الشعب . وأما مايلزم للطبقات المستغلة مجهوداتها فهو التسلط السياسي الذي يقتضيه اتمام القضاء على كل استثمار أي اللازم لاجل المحافظة على مصلحة السواد الاعظم من الشعب ضد الاقلية الصغرى من طائفة مستعبدي الارقاء علي الطراز الحديث اي طائفة ملاك العقارات الثابتة وارباب رؤوس الاموال .

أن الديموقراطيين السراة المتسمين اشتراكيين والذين نصبوا لمصارعة الطبقات احلامهم الحائمة حول التأليف مابين جميع الطبقات جعلوا من التعديل في المذهب الاشتراكي نوعاً من انواع تصرفات الجان ، فهم لا يذهبون الى قلب سلطة الطبقة المستثمرة بل يحاولون بكل هوادة ولطف اخضاع الاقلية المكينة في مركزها المطمئنة على سلطتها الى الاغلبيه . وهذا الترتيب الخيالى الذى تحلم به الديموقراطية الغنية لا يمكن تحقيقه وقد أظهرت فساده ثورتا عامى ١٨٤٨ و ١٨٧١ فى فرنسا اذا ظهرت التجربة فيهما استحالة التوفيق ما بين الطبقات المختلفة لأن فئة الاعيان خانت امة الطبقة العاملة وعبثت بمصالحها ولم تراع لها حقوقا ، وكما أثبتت هذه الاستحالة التجربة المتخلصة من اشتراك الحزب الاشتراكي في العمل مع وزارة الأعيان في انجلتر وفي فرنسا وفي

ايطاليا وفى كل مكان آخر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

ولقد ظل ماركس طول حياته يصارع هذه الاشتراكية الغنية التي تذكر بالحالة الجارية على عهدنا هذا فى الروسيا ما بين الاشتراكيين الثوريين والمنشفيين ، وبعد أن راجع ماركس نفسه استقر رأيه على استعمال مذهبه المختص بمصارعة الطبقات حتى في رأيه عن السلطة السياسية وعن الحكومة .

ولن يتم قلب زمرة الأعيان الا بواسطة الهيأة العاملة فانها الطبقة الوحيدة التي تساعدها أحوال كيانها الاقتصادية على أن تصير أهلا للتأهب للقيام بهذا القلب وبينما يقسم حكم الاعيان وتمزق طبقة الفلاحين وسائر الطبقات الوسطى فانه يجعل هيأة العمال تزداد تضامناً واتحاداً وانتظاماً . وطبقة العمال هي الطبقة الوحيدة التي يجعلها مركزها الاقتصادى الخاص فى وسائل الانتاج الكبرى جديرة بان تكون زعيمة كل الهيآت المشتغله باعمال اخرى غير الصناعة وسائر الجماهير المستغلة فى الغالب مجهوداتها ، والمستعبدة والمنتهكة قواها بقدر ما أصيبت الهيأة العاملة أو أكثر منها ولكنهن غير قادرات على التمالىء والاتفاق فيما بينهن ليجاهدن وهن كتلة واحدة فى سبيل تحررهن .

ولقد أدى مبدأ تكافح الطبقات الذى يستخدمه ماركس فى مسألة الحكومه والثورة الاشتراكيه لسوء الخط الى الاعتراف بالسلطة السياسية وهى حكم الطبقة العاملة المطلق أى بوجوب وجود سلطة لاينازعها ارادتها أحد وتكون معتمدة مباشرة على قوة الجماهير المسلحه . فقلب فئة الاعيان لا يمكن تحقيقه الا اذا تحولت الطبقة العاملة الى طبقة متولية قادرة على اخماد المقاومة التي لابد لفئة الوجهاء من القيام بها وهى فى حالة الاضطراب واليأس ، والا اذا أمكن تنظيم كل الجماهير النشطة المستغلة جهودها للدخول فى طور جديد من الحياة الاقتصاديه .

فلا بد اذن لهيأة العمال من الحصول على سلطة الحكومة التى تنظم بها القوة المركزية والقوة الفعالة التى تخمد بها مقاومة المستقلين وتقود بواسطتها جمهور الاهالى العظيم بما فيه طبقة الفلاحين وطبقة الملاك المتوسطين وذوى المهن المقترمة من اعمال هيأة العمال الى نظام الطريقة الاقتصادية الاشتراكية التي يصير تقريرها .

وبالتفكير فى تلقين وتدريب حزب العمال على هذه المبادىء يرى أن المذهب الماركسى يعلم طلائع الطبقة العاملة التي هى خير كفؤ لتولى السلطة وقيادة الشعب برمته الى التمذهب بالاشتراكية . كما انها خير كفؤ لادارة وتنظيم طريقة حديثة يتبعها الشعب فى

سائر أجزاء حياته ، ولان تكون خير اداة وزعيم لايجاد حياة لسائر المشتغلين وجميع المستثمرة جهودهم اجتماعية خالية من زمرة الأعيان والاغنياء ، وأن تتم على أيديها كل هذه الامور على الرغم من زمرة الوجهاء والماليين . أما المذهب الانتهازى ، فعلى العكس من ذلك ، لا هم له الا أن ينفصل من المجموع ويقتصر على تعليم زعماء العمال الذين قبلوا أن يبيعوا ضمائرهم للفئة المالية تلقاء أكلة يتناولونها على موائد الاغنياء وأجور عظيمة يتقاضونها من ذوى النفوذ المثريين ، فتعاليمهم لا تمتزج بشيء مطلقاً من مبادىء الثورة على ذوى اليسار ولا بتغيير حالة الحياة الحاضرة بطريق الانطلاق فهم اذن بتلك التعاليم يبتعدون بالشعب عن أى عمل ثورى ضد طبقة الاعيان وأصحاب رؤوس الاموال .

ان مبدأ ماركس القائل « الحكومة أى هيأة العمل منظمة فى شكل طبقة حاكمة » هو النظرية التى لا يمكن أن تنفصل عن كل التعاليم التى تعد هيأة العمل للدور الثورى الذى ستمثله في التاريخ . وهذا الدور قاعدته حكم الطبقة العاملة المطلق وحصولها على السلطة السياسية .

ولكن اذا كانت هيأة العمل في احتياج الى الحكومة باعتبارها نظاماً خصوصياً للقوة اللازمة ضد فئة الاعيان فمن الطبيعى

أن يعرض هذا السؤال على أثر الاعتراف بلزومها وهو : هل من الممكن تحقيق وجود هذا النظام بدون محو أو تدمير الآلة الحكومية التي أوجدتها فئة الوجهاء ؟ ان الجواب على هذا السؤال هو الذى يتكفل به المنشور المشاعي لانه خاض فى هذا الموضوع أثناء تلخيصه دروس العبر المستخلصة من الثورة التي حدثت ما بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٥١ .

﴿ ملخص عن الثورة ﴾

بمناسبة مسألة الحكومة التي تهمنا نقول ان ماركس قد درس نتائج الثورة التي قامت فى باريس من ١٨٤٨ الى ١٨٥١ ووضع عنها كتاباً عنوانه فى ١٨ بريمير من عهد لويس بونابارت . (أى فى الشهر الاول من حكمه) جاء فيه :

« ولكن الثورة متطرفة . فهى لاتزال قادمة فى الطريق تجتاز أشد المحن وتخترق النيران المطهره . وهى تعمل عملها بطريقة مرتبة محكمه . ولقد أتمت لغاية ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ (وهو اليوم الذى أحدث فيه لويس بونابارت انقلابه) نصف عملها التمهيدي وهى تتابع الآن اتمام النصف الآخر . وقد بدأت عملها بتربية السلطة النيابية تربية دقيقة لتستطيع فيما بعد أن تسقطها من مكانتها.

والآن وقد أدركت هذا الغرض فهى تثقف السلطة التنفيذية تثقيفاً كاملا لتوصلها الى معناها الحقيقى ولتعزلها عن كل شيء ولتجعلها متعارضة معها من غير ان تنحي عليها باية لائمة جديدة لكي تحشد ضدها كل القوي الساحقه . وحينما تنتهى الثورة من هذا النصف الأخير من عملها التمهيدى تنهض اوروبا حينئذ وهى متشبعة بالحماسة وتقول لها :

« انك لتحسنين الكيد أيتها العجوز الشمطاء ! » .

« وهـذه السلطة التنفيذية بنظامها الديوانى والحربى المتسع نطاقه وجهازها الحكومي المتناهى فى التعقد وفى التصنع والتكاف بجيش موظفيها البالغ نصف مليون اداري وجيش مقاتليها البالغ نصف مليون من الاجناد ، هـذا النظام الوحشى المتطفل الذي يختفى تحت جرمه الهائل جثمان المجتمع الفرنسوى ويسد عليه كل منافذ الفضاء كان مبدأ تولده وظهوره على عهد الملكية المطلقة عقب انحطاط الحكم الاقطاعى الذى عمل هذا النظام المطلق على التعجيل بانحطاطه وسقوطه » .

وادت الثورة الفرنسوية الاولي إلى توسع الحكم المركزى « ومع ذلك فقد زادت في الوقت نفسه حجم وخصائص وعـدد الموظفين المساعدين في السلطة الحكوميه . فاتم بذلك نابليون صنع

الآلة الحكومية » . ولم تزد عودة الاسرة البربونية ولا ملكية يوليه « شيئاً جديداً على ترتيب تلك الآلة سوى احداث تقسيم عظيم في مختلف الاعمال »

« واخيراً رأت الجمهورية البرلمانية انها مضطرة وهى تصارع الثورة الى تعزيز وتقوية وسائل الضغط كما رأت أن تقوى وتزيد مصادر سلطة الحكومه واشرافها المركزي . ولم يكن من شأن كل الثورات التي حدثت الا أن تزيد فى احكام واتمام عمل هذه الآلة بدلا من تحطيمها . وكل الاحزاب التي كانت تتعاقب بعضها اثر بعض لم يكن لهـا من هم سوى التصارع في سبيل التفوق والتسامي وهي لاجل ذلك تري أن حصولهـا على هـذا الهيكل الحكومي الهـائل بمثابة الغنيمة الكبرى التي تطلبت الظفر للوصول اليها » .

ففي هذه الخلاصة المحكمة يتقدم المذهب الماركسي خطوة واسعة الى الامام بمناسبة اصداره المنشور المشاعى . ولقد بسطت هنالك بالمثل مسألة الحكومة الا أن بسطها كان مبهما ومندمجا فى الاراء والتعبيرات ذات الصبغة السطحية جداً . اما هنا فهذه المسألة مبسوطة بشكل محسوس وبراهينها المتتالية من الاول إلى الآخر تبرز من تلقاء نفسها فى منتهى الوضوح وهي مشروحة شرحاً

وافياً ومن الوجهة العملية قابلة للتنفيذ : اذ كل الثورات السالفة لم تزد على تحسين واتمام الآلة الحكومية ، فى حين أن المطلوب انما هو الغاؤه وتحطيمها .

فهذه الخلاصة هى نفس روح المذهب المركسي فيما يختص بالحكومة وهذا الروح هو الذي لم تقتصر الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية الرسمية على تناسيه واهماله فقط بل لقد تجاوزت الى تشويهه وتجريده من طبيعته (كما سنري ذلك فيما بعد) واهم من قام بهذا العمل المستنكر اعظم الاشتراكيين النظريين رئيس الاشتراكية الدولية العامة الثانية كارل كاوتسكي .

أن المنشور المشاعى يستخلص التعاليم العامة من التاريخ : فهو يرينا أن الحكومة العضو الحاكم من احدى الطبقات ثم يرشدنا إلى هذه النتيجة اللازمة وهى أن الهيأة العاملة لاتتوصل الى صرع ثلة الوجهاء الا بعد أن تتمكن من السلطة السياسية وبعد أن تستوثق من الحكم السياسي أي بعد أن تصبح الحكومة « هيأة العمال المنظمة فى شكل طبقة متولية » وبعد أن تشرع هذه الحكومة المؤلفة من هيأة العمال فى أن تتلاشى على اثر انتصارها لان المجتمع الذى تزول منه أسباب الخصومات والمنازعات لايصير فى حاجة الى اية حكومة ولا يمكن أن تبقى فيه حكومة ما .

وهنا لم يجر البحث لمعرفة فيما يجب أن يؤول اليه (من جهة التوسع في الاستدلال التاريخي) حلول حكومة هيأة العمال محل حكومة زمرة الاعيان .

على ان ماركس بحث في هذه المسألة وحلها فى عام ١٨٥٢ . وبما انه حريص على التمسك بفلسفته المادية المنطقية فقد جعل أساس مباحثه قائما على ما استمده من التجارب التاريخية المستخلصة من حوادث الثورة التي توالت فى السنوات العظيمة المتتابعة ما بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٥١ . وظلت مبادىء ماركس فى هذا الصدد مدعمة بالتجارب المستجرة من دروس التاريخ تتلألأ عليها أشعة من الفلسفة الحكيمة ومن المعلومات الواسعة فى التاريخ المفصل

فمسألة الحكومة تتوضح بطريقة محسوسة بالاجابة على الاسئلة الآتية : كيف نشأت من الوجهة التاريخية حكومة الاعيان والآلة الحكومية اللازمة لتسلط الفئة الوجيهة ؟ وما هي التقلبات التي تقلبت فيها وما هو النمو الذي تم فى خلال ثورات الاعيان وإزاء حركات الحرية والاستقلال التي قامت بها الطبقات المستعبدة ؟ وما هو الدور الذى ستقوم به هيأة العمال تجاه هذه الآلة الحكومية ؟

ان سلطة الحكومة المركزية وهى المسألة التي يتميز بها مجتمع الاغنياء نشأت على أثر سقوط الحكم المطلق . والهيأتان المميزتان

لهذه الآلة الحكومية هما التشكيل الديواني واحتشاد الجيش الدائم
وقد وضح ماركس وانجيل بتوسع ضاف فى مؤلفاتهما العلائق التي
تصل هتين الهيأتين بفئة الاعيان وهي العلائق التي تعد بالآلاف .
وتدل التجربة على ان كل عامل يحسب حساباً لهذه العلاقات فى منتهى
الوضوح والاقتناع . وقد سعت الطبقة العاملة الى معرفة هذه
الروابط بدروس تلقتها وكلفتها ثمناً غالياً . وهذا هو السبب فى
معرفتها وتطبيقها على الواقع بسهولة وأحكام العلم الذي يقرر استحالة
فصم هذه الروابط وهو العلم الذي إما أن ينكره الديموقراطيون
الاعيان جهلا به وضلالا وإما أن يكونوا قد بلغوا من
التضليل والاعنات الى حد تناسيهم أو إخفائهم ما قامت عليه الشواهد
الحسية العديدة

ان الهيأة الديوانية (أي موظفي الدواوين) والجيش الدائم
هما العالتان اللتان أوجدهما مجتمع الاغنياء . وهما عالتان ناجمتان عن
المنازعات والخصومات الداخلية التي تمزق هذا المجتمع . وما هما
الا عالتان تسدان منافذ الفضاء فى وجه الحياة العامة . ويرى مذهب
انتهاز الفرص على طريقة كاوتسكي وهو المذهب الذي تستخدمه فى
أيامنا هذه الاشتراكية الديموقراطية الرسمية أن هذه النظرية
القائلة بأن الحكومة عضو ذو هيئات طفيلية هى من خصائص

وميزات الفوضويين فقط

ومن الجلي ان تشويه المذهب الماركسي وتسوءته بهذه الصفة
فى منتهى الاهمية والفائدة لهذه الفئة المتوسطه التى لطخت صحيفة
المذهب الاشتراكي بلطخة لا يمكن محوها حينما استجروه الى
تبرير وتزيين الحرب الاستعمارية تحت اسم وستار « الدفاع الوطنى »
ولكن هذا التشويه ليس من الامور التى لا يمكن انكارها
وأقصاؤها عن المذهب الاشتراكى الصحيح

وظل جهاز هيأة الموظفين والعسكريين يزداد استكمالا
وأحكاماً وتقوياً فى خلال كل ثورات الطبقة الغنية التى شهدتها أوربا
منذ سقوط العهد الاقطاعى . ومن المحقق ان الطبقة المتوسطة هي
التى استسلمت الى الانجذاب نحو الطبقة الغنية والى الاستتباع
والخضوع لها ، وخصوصاً بفضل ذلك الجهاز الذي يمنح الطوائف
العليا من الفلاحين وصغار أرباب الصناعات والتجار وسواهم
وظائف موافقة لهم بالنسبة لمراكزهم الاجتماعية . وهى وظائف
بسيطة العمل رفيعة المرتبة تجعل منازلهم وحقوقهم فوق عامة
الشعب . واليك ما حدث فى الروسيا . اثناء نصف سنة مضت
بعد يوم ١٣ مارس عام ١٩١٧ (وهو اليوم الذى شبت فيه الثورة
والتهمت الحكم القيصرى المستبد) : فان الوظائف التي تحجز

عادة فيما سلف للمحاسيب وذوى الحظوى أصبحت نهباً مقسما مابين الضباط من أبناء الاعيان والمنشفيين والاشتراكيين الثوريين وأما الاصلاح فلم يحدث تفكير جدي فيه . بل اذا حدث كلام فى صدده أرجأوا النظر الى أن تلتئم الجمعية الدستورية ، وهذه الجمعية لم تجتمع الا أجزاء صغيرة الى ما بعد الحرب

(الحرب ما بين الروسيا والدول المتحالفة الوسطى)

وأما مايختص باقتسام الغنيمة والاستيلاء على المناصب فلم يفكروا فى ارجائه يوماً واحداً فقد وجد الوقت الكافي فى الحال لتوزيع الوزارات وكالات الوزارات ووظائف الولاة والمحافظين وغيرها ولم ينتظروا لاجله انعقاد الجمعية الدستورية ! ولم تكن لعبة الترتيبات اللازمة لتشكيل الحكومة الا عبارة عن هذا التقسيم « الذى هو حصة الكلب من الصيد » فنجم عنها الانسعار والتصارع فى سائر البلاد الروسيه من الأعلا الى الاسفل سواء فى الادارة المركزيه أو فى الادارات المحليه . فكانت النتيجة بعد مضى نصف سنة أى من مارس الى سبتمبر عام ١٩١٧ ما يأتى : ارجاء الاصلاحات، والاسراع فى اقتسام مراكز الموظفين وتلافى اغلاط الاقتسام بسلسلة من الاقتسامات الاخري .

غير انه كلما صار اقتسام الجهاز الادارى بين الاحزاب

المتنوعة من طبقتي الاعيان والمتوسطين (أى مابين أبناء الوجهاء والاشتراكيين الثوريين والمنشفيين على مثال ماحدث فى الروسيا) كلما صار من الواضح للطبقات المضطهدة وعلى رأسها هيأة العمال وجوب اعتراضهم بالقوة ضد المجتمع المالى بجميع فئاته على اختلاف أنواعها . ومن هنا نشأت حاجة احزاب ذوى الاموال حتى أشدها ديموقراطية وفى جملتها حزب الثوريين الديموقراطيين الى مضاعفة الضغط على هياة العمال الثوريين وتمتين جهاز الآلة الحكومية وهكذا يلجيء مجرى الحوادث الثورة الى جمع كل قوى التدمير ضد سلطة الحكومة ، وهو لايضطرها فقط الى تعديل الآلة الحكومية واصلاحها بل الى تدميرها وافنائها

وليست هذه بسلسلة من النظريات والبراهين المنطقية ، بل هى استقراء حقيقى للحوادث ، والعظة البالغة المنتزعة من ١٨٤٨ — ١٨٥١ ، وكل هذه النتائج هي التي طرحت المسألة على بساط البحث بهذه الطريقة . ويمكن العلم بمقدار اعتماد ماركس على التجارب المستخلصة من وقائع التاريخ من الملاحظة الآتية وهى انه إلى عام ١٨٥٢ لم يكن قد عرض مسألة البحث فيما يمكن أن يخلف الآلة الحكومية التي يجب اعدامها . وذلك لان الخبرة والتجربة لم يكونا قد اوجدا إلى ذلك الحين المادة اللازمة لوضع

الحل العملى المعقول لهذه المسألة ، ولكن هذا الحل انما جاء من تلقاء نفسه بحسب الترتيب التاريخى على اثر الحوادث التي جرت فى عام ١٨٧١ . اما فى عام ١٨٥٢ فالذى امكن البحث فى تحليله ووضع الحل النهائى له استناداً على التجارب التاريخية انما هو اقدام ثورة العمال على جمع كل القوى المدمرة ضد سلطة الحكومة لاجل التوصل إلى تحطيم الآلة الحكومية .

وهنا قد يعترضنا سؤال وجيه لاينبغي لنا أن نتخطاه بغير الاجابة عليه وهو : هل يحق لنا أن نعمم التجربة والملاحظات والاستنتاجات التى استخلصها ماركس وأن ندعو الى العمل بموجبها فى وقت ابعد من التاريخ الذى حدثت فيه هذه الوقائع المستشهد بها فى فرنسا اثناء السنوات الثلاثه التى تتابعت مابين ١٨٤٨ و ١٨٥١ ؟ وللاجابة على هذا السؤال يجب قبل كل شيء أن نورد ملاحظة خطها قلم انجيل فى هذا الصدد ثم نخوض نحن فى تفاصيل الاجابة على هذا السؤال .

كتب انجيل فى كلمته الافتتاحية لمقدمة الطبعة الثالثة لكتاب « ١٨ بريمير » ما يأتى :

« أن فرنسا هي البلد الذى كان دائماً لصراع الطبقات التاريخى فيه ختام حاسم في كل مرة اكثر مما يحدث من هذا

القبيل فى سائر البلاد الاخرى . وفى فرنسا كانت تصهر الحوادث العظيمة فى كير تاريخ السلطات السياسية المتنوعة لتخرج منه فى كل دفعة أشكالا جديدة لم تكن معروفة من قبل وكان دائماً الصراع الطبقات دخل كبير فى هذه التطورات المتتابعة وتأثير مهم فى نتائجها. وبالنظر لانها كانت بمثابة مركز لدائرة الحكم الاقطاعى فى الازمان الوسطى ونموذجاً للمالكية المحتكرة منذ عهد النهضة الجديدة فقد صار لثورتها الكبرى شأن عظيم لانها بهذه الثورة الشهيرة قضت على الحكم الاقطاعى وأسست حكم اصحاب الاملاك بدرجة من الوضوح لم يسبق اليها ولم ينل مثلها أي بلد آخر من البلاد الاوربية . ثم جاء دور مكافحة العمال لاصحاب رؤس الاموال ، فرفع الأولون رؤسهم بشمم فى وجوه الآخرين المتولين شؤن السلطة ، وقد أخذت هذه المصارعة هنا شكلا من الجد لم تأخذ مثله فى سائر البلاد الأخرى » .

على ان هذه الملاحظة قد أصبحت عتيقة بالية لاحقيقة لها الآن لأن هيأة العمال الفرنسويين قد انكفت بتاتا عن كل مصارعة ثورية من بعد حركتها الشهيرة والأخيرة التي حدثت فى عام ١٨٧١ . على ان هذا الامتناع وان طال عهده فلا يقفل باب الرجاء نهائياً فى ان تكون فرنسا بلد الثورات القديمة ومهد الانقلابات

العظيمة فى مصاف الامم التى ستتحد هيآتها العاملة على القيام بالثورة العامة ضد السلطات المالية والاستثمارية والاستعماريه فتحفظ سمعتها القديمة وتواصل عملها الذى بدأته حتى تتوجه باكليل النجاح النهائى .

لنلق نظرة عامة على تاريخ البلاد المتمدينة فى آخر القرن التاسع عشر ومفتتح القرن العشرين ، فنرى الامور الآتية حادثة بتمهل شديد وعلى أشكال مختلفة جداً وفى ميدان متناه فى الاتساع : أولا ، الاتفاق فى الطريقة المتبعة فى البلاد الجمهورية كفرنسا وأمريكا وسويسرا وفى البلاد الملكية كانجلترا الى حد معين وألمانيا وايطاليا والبلاد الاسكندنافية وسواها لاجل زيادة انضاج السلطة البريطانية ؟ ثانيا ، استطالة النزاع مابين أحزاب كبار الملاك وصغارهم على السلطة لاجل اقتسام غنيمة الوظائف الادارية فى حين ان أساسات طريقة حكم الاعيان باقية بغير حراك ؛ ثالثا ، التمادى فى اتقان واكمال وتثبيت السلطة التنفيذية بجهازها الديوانى العسكرى .

ولا يوجد أدنى شك فى ان هذه ليست المظاهر العامة لكل الرقي الحديث الطارىء على حكومات رأس الماليين بوجه عام . ففى الاعوام الثلاثة التى تتابعت مابين ١٨٤٨ و ١٨٥١ أظهرت فرنسا منتهى ما وصلت اليه الاوساط المالية من التوسع والسمو .

ان عهد الاستعمار هو عهد المصارف المالية ذات رؤس الاموال الكبيرة ، عهد احتكارات الماليين الهائلة ، عهد توسع رأس المال الاحتكاري بصفته رأس مال احتكاري حكومي ليظهر مقدار الآلة الحكومية بدرجة لا يمكن تصديقها ونمو الجهاز الاداري العسكرى بدرجة لم يسمع بمثلها فى نفس الوقت الذى تكاثرت فيه وسائل ارهاق الهيأة العاملة سواء فى البلاد الملكية أم فى البلاد الجمهورية المتناهية فى الحريه .

والتاريخ العام يتمشى بنا الآن من تمهيد وبدرجة أعظم بكثير من الحالة المعروفة عن حوادث ١٨٥٢ الى « تجمع كل القوى » الثورية التى تستعد لها هيأة العمال فى سائر البقاع لتحطيم الآلة الحكوميه .

وهنا يعرض امامنا هذا السؤال : بأى شيء ستعتاض هيأة العمال عن تلك الآلة بعد تحطيمها ؟

ستزودنا مشاعية باريس فيما يلى بالمعلومات الكافية للالمام بالاجابة الشافية على هذا السؤال .

الفصل الثالث

(الحكومة والثورة . تجربة مشاعيه باريس ١٨٧١)

تحليل ماركس

— ١ —

اين توجد بطولة نهضة المشاعيين

من المعلوم أن ماركس حذر عمال باريس فى خريف عام ١٨٧٠ أي قبل الحركة المشاعية ببضعة اشهر مظهراً لهم أن كل حركة ترمي إلى اسقاط الحكومة تكون حماقة املاها اليأس . ولكنه حينما رأى المعركة الفاصلة التي نشبت ضد العمال فى مارس سنة ١٨٧١ والتي اجاب عليها هؤلاء بحمل السلاح ، وحينما رأى الهياج قد أصبح امراً واقعا لم يسعه الامساك عن تحية ثورة الهيأة العاملة ومقابلتها بالاعجاب والتهليل . وعلى الرغم من تنبؤاته التي لشؤم الطالع قد تحققت لم يشأ ماركس أن يجبه العمال الباريسيين وينحى عليهم باللائمة لاقدامهم على امر لم يكونوا على تمام الاستعداد له ولم تكن الفرص مساعدة عليه كما فعل ذلك جاحد المذهب الماركسي

ذلك الروسى بليخانوف ذو الذكرى المحزنة التي شجعت كتاباته المهيجة العمال والفلاحين على المكافحة فى نوفمبر ١٩٠٥ ثم عاد بعد ديسمبر من تلك السنة نفسها يصيح وهو مرتد ثوب الاحرار: « ما كان ينبغى حمل السلاح » .

ولم يقتصر ماركس على الاعجاب والافتخار ببطولة المشاعيين بل اراد ماهو فوق ذلك كتعبيره الآتى فى قوله « واثبون لمهاجمة السماء » . ومع أن الحركة الثورية التى نهضت بها الجماهير لم تؤد إلى الغرض المقصود منها فان ماركس استفاد منها خبرة تاريخية ذات شأن عظيم باعتبارها خطوة الى الامام قبل شبوب ثورة العمال العامة فى كافة انحاء المسكونة ، وشروعاً فى العمل اهم بكثير من مئات البرامج والاستنتجات والاستدلالات التاريخية وقد اهتم ماركس بهذه الثورة أعظم الاهتمام فحللها واستخرج العبرة منها وتلقى والقى منها دروساً خططية وبنى على كل هذه الامور نظريته الكبرى المشهورة .

ان التصحيح الوحيد الذى أرتأى ماركس ضرورة ادخاله على المنشور المشاعى انما اقدم عليه بعد الخبرة التي اكتسبها من الثورة المشاعية الباريسية . ويرجع تاريخ آخر مقدمة للمنشور المشاعي وضعها ووقع عليها محررا ذلك المنشور الى ٢٤ يونيه عام ١٨٧٢ .

فقد قال كارل ماركس وفر . انجيل فى هذه المقدمة أن برنامج المنشور المشاعى « أصبح اليوم عتيقاً بالنسبة للمكان الذى كتب فيه » ثم قالا : « أن المشاعية بصفة خاصة قد اقامت الدليل على أن الطبقة العاملة لاتستطيع أن تستولي فقط على آلة حكومية مكملة الصنع ثم تديرها كما هى فى سبيل مقاصدها » .

وقد استعار واضعا المقدمة الجملة الاخيرة المحصورة بين الاقواس الصغير من كتاب ماركس الذى عنوانه : (الحرب الاهلية فى فرنسا) .

وعلى هذا الاعتبار يكون ماركس وانجيل قد حسبا لتلك الثورة من الشأن فوق كل حسبان حتى انهما اعتمدا على حوادثها في ادخال تعديل فى اساس المنشور المشاعي الذى كان ولا يزال عمدة الاشتراكية العامة في جميع ارجاء العالم .

ومن الامور المتناهية فى الاهمية أن هذا التعديل الجوهري المهم هو الذى شط به الانتهازيون عن مغزاه الحقيقي حتى أصبح من المؤكد أن تسعة من عشرة لابل تسعة وتسعين من مائة قارىء صاروا لايفقهون المقصد الحقيقي من ذلك المنشور ولايحدث فى نفوسهم التأثير الذى اراده كاتباه من وضعه . وسنخوض فى صدد هذا التشويه في احد الفصول الآتية الذى سنفرد الكلام فيه

بالتشويهات خاصة . ونحن نكتفى الآن بان نلاحظ قبل الانتقال من هذا الموضع أن ماركس فى تكلمه على استيلاء هيأة العمال على الآلة الحكومية وهي مستكملة العدة حسنة النظام لم يقتصر على استهجان استخدامها فى مصلحة العمال بل حتم تحطيمها واخفاء آثارها.

وفى ١٢ ابريل سنة ١٨٧١ أي فى نفس الوقت الذى كانت المشاعية سائدة فيه على باريس كتب ماركس الى كوجيلمان مايأتى:

« لو انك تلقى نظرة علي الفصل الاخير من كتابى (١٨ بريمير) لترين فيه كيف توقعت قرب حدوث الثورة الفرنسوية : ولكن لالاجل تبادل الايدى الآلة الديوانية العسكرية كما تكرر حدوث ذلك حتى الآن ، بل لاجل تحطيمها (والكلمة التي استعملها ماركس باللغة الالمانية للتعبير عن التحطيم بالقاعدة التى تقابل الخط الرقعة عندنا هى زيربريخين) ، وهذا هو الشرط الاساسى لنجاح كل ثورة يمكن أن يقوم بها الجمهور فى هذه القارة . وهذا بالتحقيق ماكان يرمى اليه زملاؤنا الابطال بما حاولوه من اسقاط الحكومة في باريس » .

وان هذه الالفاظ الصادرة من ماركس وهى: « تحطيم آلة الحكومة الديوانية العسكريه » لتحتوى ملخص الدرس المعظم الذى يلقيه المذهب الماركسى فيما يختص بمهمة الهيأة العاملة أثناء الثورة تجاه

الحكومة . ولا شك فى أن هذا الدرس النفيس هو الذى يراد نسيانه برمته على الدوام والذى يجرده كاوتسكي من صفته الاصلية بلا خجل فى التأويلات التى تناول بها المذهب الماركسى !

وأما الاحالة التى يوجه بها ماركس الى كتابه (١٨ بريمير) فقد ذكرنا فى غير هـذا المكان الجملة المقصودة من هذه الاحالة برمتها .

وفى الجملة المنقولة عن ماركس توجد نقطتان ينبغي الالماع اليهما . فأولاهما انه لم يذهب بالنتيجة التى يريد العمل بها الى أبعد من القارة الاوربيه . وهذا ماكان يفهم من مجرى الامور فى سنة ١٨٧١ اذ كانت انجلترا حينئذ لاتزال مثال البلاد المستغرقة برأس المالية المجردة من الصبغة العسكرية الاجبارية ، وتكاد تصير الى حد ماغير رازحة تحت عبء النظام الديوانى . وهذا هو السبب فى ان ماركس استثنى انجلترا التى كانت الثورة بل الثورة العامة فيها على ما يظهر ممكنة الحدوث ، بل لقد حدثت حينئذ من غير تحطيم « الآلة الحكومية المحكمة الصنع كما كان ينتظر .

وفى عام سنة ١٩١٤ فى أبان عظمى الحروب الاستعمارية تلاشت ميزة ذلك الاستثناء الذي اراده ماركس في ذلك الخطاب فقد ساخت انجلترا وامريكا الى عقيصتيهما فى ذلك المستنقع العفن

الدموي الحافل بالادران الديوانية والعسكرية الأوربية ، وبعد ان كانتا الدولتين الكبريين الممثلتين الحرية الانجليزية الساكسونية المجردة من الشوائب الديوانية والعسكرية أصبحتا متناهيتين فى الضغط والارهاق والاضطهاد والاخماد . وعلى ذلك أصبح الآن الغرض من كل ثورة عامة تنشب في انجلترا أو فى أمريكا تحطيم الآلة الحكومية المحكم صنعها والذى تم اتقانها وتحسينها من عام ١٩١٤ الى سنة ١٩١٧ جريا على مبادىء الاستعمار الاوربى .

والنقطة الثانية التي تجب ملاحظتها فى جملة ماركس الاخيرة وتستدعى اهتماماً خاصاً بها هى ذلك الاحتياط الدقيق الذى احتاط به ماركس في قوله أن تحطيم الآلة الحكومية الديوانية العسكرية « هو الشرط الاساسي لكل ثورة عامية حقيقية . فان هـذا الاحتياط او هذا التعبير الذى خصص به الثورة بان جعلها عامية لاعامة يترأى مدهشا من قبل ماركس ، والروسيون البليخانوفيون والمانشفيون تلاميذ ستروف الذين يريدون أن يندمجوا فى عداد انصار المذهب الماركسي يمكنهم أن يقابلوا هذا التعبير بالاحتقار . لانهم يعتبرونه مذهبا ضيق النطاق فى الحرية وأنه عدا المقارنة ما بين ثورة الاعيان وثورة العمال لايتضمن فى نظرهم شيئاً آخر وفضلاً عن ذلك فانهم يعتبرون هذه المقارنة كشيء قد انتهى اجله .

على اننا لو ضربنا مثلا بثورات القرن العشرين لوجب علينا الاعتراف بان الثورتين البرتغالية والتركية كانتا من جملة ثورات الاعيان . وعلى هذا فلم تكن اية ثورة منهما عامية ، لان جمهور الشعب فى كلتا الثورتين لم يحدث بمطالبه الاقتصادية السياسية أي تاثير محسوس فيها . اماثورة الاعيان الروسية التي هبت فيما بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ فكانت على نقيض تينك الثورتين فانها على الرغم من عدم احرازها النجاح الباهر الذى احرزته الثورتان البرتغالية والتركية فقد كانت بلاريب عامية تماما اذ اشترك فيها جمهور الشعب او بمعنى اوضح اغلبيته أي الاوساط المنحطة من الهيأة الاجتماعية الرازحة تحت نير الاستغلال ووسمت صحيفة الثورة بميسم وجودها الخاص المعروف بنزعته الى الاستعاضة عن المجتمع القديم المراد استئصال نظامه بمجتمع جديد يطابق هوى هذه الاوساط .

ان هيأة العمال لم تكن تكوّن فى أى بلد من البلاد الاوربية فى عام ١٨٧١ غالبية الشعب فالثورة العامفة القادرة على استدراج السواد الاعظم من الشعب الى حركتها لم يكن فى وسعها الوصول الى هذه الغاية الا اذا اندمجت فيها هيأة العمال وطبقة الفلاحين ، فان هذين الوسطين كانا يؤلفان اذ ذاك الشعب . وهما متضامنان بحكم تساويهما فيما تفعله آلة الحكومة الديوانية العسكرية معهما من

الارهاق ومن استثمار مجهوداتهما .

فكسر هذه الآلة وتحطيمها هو مقصد الشعب العملى أو مقصد أغلبيته وهى العمال والفلاحون وهو الشرط الجوهرى لهذا التحالف الحر المتوثق مابين الفلاحين الفقراء وهيأة العمال ، وبدون هذا التحالف لا تتقوى الديموقراطية ولا يحدث أى تطور اجتماعى .

فالى صوب هذا التحالف كانت مشاعية باريس متجهة كما هو معلوم ولكنها انما اخفقت لسلسلة اعتبارات داخلية وخارجية .

وبالجملة فان الكلام عن الثورة العامية الحقيقية بدون تناسى شخصيات الطبقة المتوسطة التي كثر الكلام عنها باسهاب فى مواضع كثيرة انما اراد به ماركس التكلم بوجه ادق واحكم عن قوى اعم الطبقات في الشعوب التي كانت تتألف منها القارة الاوروبية فى سنة ١٨٧١ . ومن جهة أخرى فانه اكد أن العمال والفلاحين باشتراكهم وتضامنهم فى القيام بالثورة العامية الكبرى انما يريدون أن يحطموا الآلة الحكومية بجهازها الديوانى العسكرى ليحلوا مكانها شيئا جديدا .

فما هو هذا الشيء الجديد ؟

— ٢ —

بماذا يستعاض عن الآلة الحكومية اذا تحطمت ؟

أن ماركس لم يجب على هذا السؤال فى المنشور المشاعي الذى اصدره في عام ١٨٤٧ اجابة شافية : وبمعنى اتم أنه لم يفعل شيئاً في هذا الصدد سوى عرض هذه المسألة بدون تعيين الوسائل التي يمكن حلها بموجبها . فكان جوابه على السؤال المتقدم مقصوراً على قوله بالاستعاضة عن الآلة الحكومية « تنظيم الهيأة العاملة في شكل طبقة متولية » و « بالفتوح الديموقراطى » وهذا جوابان حائران مبهمان .

على أن ماركس لم يفته أن الاجابة على ذلك السؤال بهذين التعبيرين غير مجد ولا عملي ولكنه لم يشأ أن يتعرض للاجابة العلمية بغير الاعتماد علي التجربة العملية ليتفادى من الخطأ الذى قد يقع فيه اذا اعتمد على رأيه بدون الارتكان فى وضع الحل المطلوب على الاختبار الذى لا بد للحصول عليه من انتظار تصاريف الايام ليستخلص منها ما يصح أن يكون قاعدة محكمة للحل المنشود . ولهذا ذكر ذلك الرأي مطلقاً في المنشور المشاعى لا ليتخذ قاعدة عملية نهائية بل ليكون فكرة مبدأية لدى هيأة العمال يستأنسون

بها فى الثورة العامية المنتظرة وترك لهم بعد ذلك حرية تطبيق العمل تفصيليا بحسب مقتضيات الأحوال .

ثم ان ماركس اهتم بهذه المسألة اهتماماً عظيماً فى كتابه الحرب الأهليه (ترجم الى الفرنسوية بعنوان المشاعية فى باريس) وحللها تحليلا دقيقاً مستنداً على التجربة المستخلصة من الحركة المشاعية ولو انها كانت تجربة ضعيفة الجوانب بالنظر لاخفاق تلك الحركة قبل أن تخطو خطوات يمكن الاعتداد بها والاعتماد عليها فى تقرير مايراد من الحل . على اننا لا يسعنا الا أن نورد هنا أهم النقط الواردة فى ذلك المؤلف .

لقد انتقلت من الاعصر الوسطى الى القرن التاسع عشر وأخذت تعظم فيه « سلطة الحكومة المركزية باعضائها التى لاغنى لها عنها وهي : الجيش الدائم والبوليس والهيأة الديوانية والكنيسة والقضاء » وبفضل اتساع دائرة التنازع والتخاصم مابين الطبقات أى مابين رأس المال والعمل أخذت « سلطة الحكومة تزداد تشكلا على التوالى فى هيأة السلطة العامة المختصة باستخدام العمل وصبغه بصبغة آلة تعمل لتحقيق سيادة طبقة مخصوصة على سائر الطبقات الأخرى . وبعد كل خطوة تتقدمها الثورة الى الأمام فى كل مرة يشب لهيبها كانت السلطة الحكومية تزداد تقويا وضغطا وتحكما . »

وبعد ثورة ١٨٤٨ — ١٨٤٩ صارت «سلطة الحكومة الآلة الوطنية التى يستخدمها رأس المال ضد العمل » وما كان للامبراطورية الثانية من عمل سوى تقوية وتمكين هذه الآله .

ان المشاعية هي نقيض الامبراطورية . وقد تشكلت الامبراطورية فى بادىء الأمر بشكل جمهورية لا لتتوصل فقط الى استئصال ملكية الطبقة المالكة بل لتسود على هذه الطبقة المالكة نفسها » ...

ومن أى شىء يتكون هذا الشكل المعين لجمهورية العمال الاشتراكية . وأى نوع من أنواع الحكومات بدأت فى ايجاده ؟

« ان المشاعية بدأت أعمالها باصدار أمر بابطال الجيش الدائم مستعيضة عنه بالشعب المسلح » .

وهذه الضرورة القصوى أو المقصد الجوهرى قد أصبح اليوم جزءاً غير متجزىء من برنامج سائر الاحزاب المسماة باسم الاشتراكية .

ولكن الحقيقة اسفرت عن عدم تحقيق هذا المطلب الاساسي عندما افلحت الثورة الروسية الاخيرة فان احزابنا الاشتراكية الثورية والمنشفية أبت بعد حركة مارس ١٩١٧ تنفيذ هذا المبدأ القويم.

« لقد تألفت الهيأة المشاعية من مستشارين بلدين منتخبين

واسطة التصويت العام فى سائر اقسام باريس . وكانوا مسولين عن آرائهم واعمالهم وقابلين للعزل فى سائر الاوقات . وكانت الاغلبية بحكم الطبيعة مؤلفة من عمال ومن ممثلين معترف بهم من طبقة العمال.

« وكذلك رجال البوليس الذين كانوا الى ذلك الحين آلة السلطة الحكومية صار تجريدهم على الاثر من كل اعمالهم السياسية وتحويلهم الى عضو مسؤل امام المشاعية وأصبح كل فرد منهم عرضة للعزل فى سائر الاوقات .

« وعلى هذا النمط أصبح مركز الموظفين الآخرين فى جميع فروع الادارة مرتبطا بسلوكهم . وأصبح سائر الموظفين من اكبرهم الى اصغرهم لا يتقاضون فى الخدمة العامة اجوراً اكثر من اجور العمال الاعتياديين واختفت كل امتيازات الموظفين وكل العلاوات او النفقات الخصوصية او المكافآت التي كانت تعطى لكبار الموظفين او للنواب ولم يبق لها ولا لمن كانوا يتقاضونها من اثر . واذ لم تبق حاجة الى حفظ النظام فى الداخل ولا الى المحافظة على المستعمرات فى الخارج فلم يعد هنالك موجب لبقاء البوليس والجيش الدائم ، وعلى اثر اختفاء هتين الآلتين التين كانت تعمتد عليهما السلطة المادية فى الحكومة المنقرضة عمدت المشاعية حالا الى القيام بواجب تحطيم آلة الاستعباد الادبي وهي قوة الكهنوت ...

وفقد القضاة استقلالهم الظاهري ... اذ صار من الواجب انتخابهم بطريقة التصويت العام واصبحوا مسؤلين وعرضة للعزل من مراكزهم »

وهكذا اكتفت المشاعية بالاستعاضة عن الآلة الحكومية المحطمة بديموقراطية على اتم مايكون . فمن الغاء الجيش الدائم الى انتخاب كافة الموظفين وجعلهم تحت طائلة العزل . وفى الواقع ان هذا الامر يؤدى الى عمل هائل يرمي الى استبدال بعض القواعد المتبعة بقواعد أخرى ذات نظام اساسي مبتكر مخالف للنظام السابق . وهذا هو الذى يعبر عنه بالتحقيق « بتحول المقدار الى الصفة » : فالديموقراطية قد تحققت في اجلي مظهر واحكم نظام كان من المستطاع الحلم به ، وغدت بهذه الطريقة الطبقة العاملة السرية ، والحكومة التي كانت القوة المختصة بالضغط والارهاق الموجهين الى احدى الطبقات تحولت الى شيء آخر ليس هو الحكومة بعينها

وعلى ذلك فاز سحق الفئة السرية ومقاومتها العنيفة لم تبق لهما ادنى حاجة . في حين ان سحقهما كان من أعظم الامور الجوهرية اللازمة للمشاعية ، ولذا فقد كان احد اسباب فشل المشاعية وهزيمتها عدم البت فى هذا الصدد بطريقة حاسمة . فالتطور الذى حدث ظل مقصوراً فى جوهره على انتقال الضغط من جانب الى

آخر ، فبعد ان كان واقعاً من القسم الاصغر على القسم الاكبر من الشعب اضحى السواد الاعظم منه ذا السلطة المضطهدة على الجانب الاقل ، وكذلك كان الامر دائماً في عهد الاسترقاق ثم فى عهد الاستخدام واخيراً في عهد الاستئجار . ومن الواضح أنه عندما يكون السواد الأعظم من الشعب هو الذى يضغط على مضطهديه السابقين من الشعب نفسه فلا حاجة له البتة الى ايجاد قوة خاصة للضغط . وبمقتضى هذا النسق بدأت الحكومة تتلاشى من تلقاء نفسها . فبدلا من الانظمة الخصوصية التى كانت توجدها اقلية ممتازة (وهى الموظفون الممتازون ورؤساء الجيش الدائم) أصبحت الاغلبية نفسها قادرة على أن تؤدى اعمال هذه الوظائف ، وكلما ازداد الشعب تادية لوظائف السلطة الحكومية بمحض ارادته كلما قل الشعور بالحاجة الى هذه السلطة .

وقد اتخذت المشاعية احدى الطرق العملية المؤدية الى تحقيق ذلك الغرض النظرى ، واهتم بهذه الطريقة العملية ماركس وهي فى الحقيقة جديرة بالعناية والاهتمام . وهذه الطريقة هى : أبطال كل نفقات النيابة (أى نواب الجهات) وأبطال الامتيازات النقدية التي يتمتع بها الموظفون وخفض كل المرتبات الادارية الى مستوى « مرتب العامل البسيط » فهنا حدث الشعور القوى بتحول

الديموقراطية السرية الى ديموقراطية عاملية وانتقال ديموقراطية المضطهدين الى ديموقراطية الواقع عليهم الاضطهاد وتخطى الحكم من قوة خاصة بالضغط من جانب احدى الطبقات الى سحق الضاغطين بواسطة القوى المنظمة بمعرفة أغلبية الشعب المؤلفة من العمال والفلاحين . ومما لاشك فيه ان الدروس التى يلقيها ماركس بخصوص هذه المسألة العملية التى استمدحلها من عبر التاريخ وتجاربه على هيأة العمال العامة ، وهى الدروس القيمة المختصة بأهم مسألة اجتماعية تدعو الي راحة وسلام المجتمع العام هى التى أهملت أو صارتناسيها بنوع خاص بالنظر لفصلها بطريقة محسوسة معقولة لايمكن النزاع فيها فى موضوع الحكومة التى كثرت واختلفت فى أشكالها الاقوال واحتدم حول وجودها وفنائها الجدال ! وفى الشروح والتأويلات المنتشرة بين سائر هيات العمال والتي لايحصى عددها لاتوجد كلمة واحدة تحوم حول هذه النقطة الجوهرية الهامة ! ولقد أصبح من المعتاد السكوت على هذه المسألة كأنها فكرة ساذجة يجب اغفالها وكان المثل المتبع فى هذا الصدد مثل المسيحيين الذين أصبحت عقيدتهم دين الحكومة الرسمي فانهم غدوا شديدى التمسك بذلك الدين غير انهم تجاوزوا عن بعض اصوله التي اعتبروها فى منتهى السذاجة وما هى كذلك بل هى من تعاليمه الأولية

فتركوا باهمالها والاستخفاف بها أهم ما فى ذلك الدين وهو روح الديموقراطية الثوريه .

ويظهر ان خفض مرتبات كبار الموظفين هو الامنية الوحيدة البسيطة للديموقراطية الساذجة الابتدائيه . ولقد اعتاد أحد مؤسسى مذهب انتهاز الفرص وهو الاشتراكي الديموقراطى القديم اذبرنستاين على أن يكرر المرة بعد المرة تلك السخائف المضحكة التي تلوكها السنة السراة ضد الديموقراطية الأولية وهو فى هذا الصدد مثل سائر الانتهازيين والكاوتسكيين المنتشرين بكثرة فى أيامنا هذه لم يشا أن يفهم مطلقاً ان الانتقال من رأس المالية الى الاشتراكية البحتة مستحيل الحدوث الا بعد عودة قصيرة الى المبدإ الاشتراكي الاولى : والا فكيف يتيسر ادارة وظائف الحكومة بالسواد الاعظم من الشعب أولاثم بعامة الشعب فيما بعد ؟ وفضلا عن ذلك فانه لم ير ان الديموقراطيه الاولية القائمة على قاعدة رأس المالية والمدنية رأس المالية هي شيء آخر خلاف الديموقراطية الاولية المستمدة اصولها من العصور القدية المتقدمة على عهد ابتداع رأس المالية . ان المدنية رأس المالية قد أوجدت الانتاج العظيم ، فمن مصانع الى سكك حديدية الى بريد فتليفون الى أمثال هذه الاشياء من وسائل الحضارة رأس المالية : وقد

غاب عن الافكار ان هـذه الوسائل التى يسرت أسباب الراحة فى الحياة اذا اتخـذت قاعدة للنظر فى شؤن الوظائف التى لاتزال سائرة على نظام الحكومة العتيقة لوجدانها جعلت مباشرة أعمال الحكومة سهلة جداً لاتتخطى الاعمال الكتابية والحسابية والمراقبة، وهذه كلها أعمال من الميسور على كل فرد من الاهالى ملم بالقراءة والكتابة أن يؤديها مقابل أجر بسيط يعادل أجر أى عامل عادى ، وعلى ذلك يمكن بل يجب اختفاء آثار المميزات والدرجات والرتب والالقاب .

ان طريقة التعيين فى الوظائف بواسطة الانتخاب العام وتعرض الموظفين لخطر العزل فى كل آونة (بمعنى انهم كلما انتهت مدة انتخابهم للوظائف يصير انتخاب غيرهم حتى لاتكون الوظائف محتكره) بغير استثناء وخفض المرتبات الى درجة أجر العامل العادى ليست سوى وسيلة ديموقراطية سهلة تسير من تلقاء نفسها متضامنة مع مصالح العمال ومصالح الغالبية وهي طبقة الفلاحين كما انها تؤدى فى الوقت نفسه واسطة الاتصال مابين رأس المالية والاشتراكيه . وهذه الطريقة التي تتراءى بمظهرها الجميل انما هي مختصة بالاصلاح الحكومي وهي طريقة سياسية بحتة مؤدية الى حـدوث تطور ظاهري فى المجتمع ، ولكنه لايمكن أن يكون

مفيداً ونافذاً المفعول الا اذا كان مصحوبا بانتزاع الملكية من منتزعى الأملاك بواسطة التمهيد أو التنفيذ أى بانتقال الملكية الخاصة برأس المالية بواسطة الانتاج الداخل الآيل الى حوزة الجمهور .

ثم كتب ماركس :

« ان المشاعية حققت الامنية التي كانت تحوم حولها وتعمل لاجلها سائر ثورات الأعيان وهي الحكومة ذات الأجر البخس بأبطالها أعظم مصدرين للانفاق وهما : « الجيش الدائم واستخدام الموظفين » .

ويوجد مابين الفلاحين وما بين الاوساط الاخرى من الطبقة الوسطى أقلية صغرى فقط ليست لها جامعة مخصوصة ولا هى تمثل أية فئة من الفئات توصلت الى معنى الاثراء والوجاهة أى انها صارة رغدة العيش مرتاحة البال حائزة لكثير من متارف التنعم على نسق الاعيان أما بواسطة أعمالها الحرة وأما بواسطة الوظائف التى استأثرت بها واطمأنت على البقاء فيها واحرزت كل امتيازاتها . أما السواد الأعظم من طبقة الفلاحين في أية بلد من البلاد الحافلة برأس الماليين والتى توجد فيها طبقة من الفلاحين (وهى فى أغلب هذه البلاد تكون أغلبية الاهالى) فانهم مضطهدون من قبل الحكومة ويثمنون من صميم أفئدتهم أن يتمكنوا من

قلبها كما انهم يتمنون أن يحصلوا على حكومة رخيصة

وهـذا المشروع لايستطيع أن يخرجه من دائرة الرغبة الى حيز العمل سوى هيأة العمال ، وهى بتحقيقها هذه الامنية تتقدم خطوة نحو تحويل الحكومة الحاضرة الى اشتراكيه .

— ٣ —

أبطال الطريقة البرلمانية

ثم قال ماركس :

« لاينبغي أن تغدو المشاعية هيأة برلمانية بل يجب أن تصير هيأة عاملة نشطة تشريعية وتنفيذية فى آن واحد ..

« وعوضاً عن البت كل ثلاثة أعوام أو ست سنوات فيمن يكون العضو الذى يمثل الطبقة السائدة ويضطهد عامة الشعب فى البرلمان ، ينبغي أن يستخدم حق الانتخاب العام فى مصلحة الشعب المنظم على النسق المشاعى فيتمتع بفوائد الاقتراع والتصويت العام كل العمال ورؤساء العمال وكتاب الحسابات وكذلك أن يعم حق اعطاء الصوت الفردي حتي كل رئيس آخر من ذوى الشان في ادارة الاعمال وتكون عمليات الانتخاب العام صادرة من الجميع والمقصود منها فائدة المجموع »

وهذا النقد البرلمانى الوجيه كتب فى سنة ١٨٧١ على أثر استئثار الاشتراكيين الوطنيين والانتهازيين بالسيادة والحكم ولا سيما بالتغلب علي البرلمان ، وهو بالطبع يندمج فى سلك الصفحات المطوية المهملة من المذهب المارسكى . وقد ترك الوزراء والمحترفون بمهنة البرلمانية والآبقون من هيأة العمال والاشتراكيون الذين لايتأخرون عن الاستفادة الشخصية كل انتقاد برلمانى الى الفوضويين ووسموا كل من يتصدى لمثل هذا الانتقاد بميسم الفوضى . فلا غرابة اذا ماشمأزت هيأة العمال فى البلاد البرلمانية المسماة بالبلاد الراقية من الاشتراكيين المرائين أمثال شيدمان ودافيد ولجين وسيمبات ورينودل وهاندرسن وفاندرفيلد وستوننج وبرانتنج وبيسولاتى وشركاهم وأخذت تميل وتعطف الي النقابة الفوضية على الرغم من أن هذه النقابة صارت شقيقة الانتهازية

ولم ينزل ماركس طريقة الانقلاب الثورى مطلقاً منزلة التلاعب بالالفاظ على النمط المستحدث ، نمط التضليل والغرير الذى اتبعه بليخانوف وكاوتسكى وسواهما . وقد قاطع ماركس الفوضوية بلا شفقة لعجزها عن الاستفادة من حالة الاسطبل البرلمانى المنتمى الى طبقة الاعيان ولا سيما فى الوقت الذى يسود فيه روح الثورة ، الا انه لم يكتف بتلك المقاطعة بل عمدفي الوقت

نفسه الى انتقاد الطريقة البرلمانية بفكر ثورى أصيل مرتكز على مبادئ الهيأة العاملة ومتجه الى مصلحة العمال الحقيقية .

وقد اخذ ماركس ينتقل من بعيد خطوة فاخرى نحو اصدار حكمه القاطع بان الوظيفة الحقيقية للهيأة البرلمانية هى إخماد صوت الشعب وان اعظم اعضاء كل برلمان شانا هو الذي يتفوق علي زملائه فى هذا الميدان ، وليست هذه الوظيفة مقصورة على البلاد البرلمانية الملكية بل هى عامة حتى فى أعرق الجمهوريات ديمو قراطية .

على ان مسألة الحكومة اذا طرحت فى مجال البحث واذا ما اعتبر البرلمان كاحدي دوائر الحكومة فكيف يمكن الخروج من هذه الدائرة والتحظى الى سواها قبل ان نلقى عليها نظرة فيما يجب ان تقوم به الهيأة العاملة نحوها ؟

من الواحب علينا ان نعيدوان نكررمرارا قولنا : ان دروس ماركس المستمدة من التمعن فى استقراء حوادث واعمال المشاعية قد نسيتَ تمام النسيان حتي ان الاشتراكى الديموقراطي المعاصر (ليزيز المارق المعاصر من الاشتراكية) لا يسعه ان يرى في نقد البرلمان معنى آخر سوي انه انتقاد فوضوي او رجعى .

فطريقة التخلص من الهيأة البرلمانية ليست بالتاكيد محو الدوائر التمثيلية ووسائل الانتخاب بل تحويل هذه الطواحين

اللفظية التي هى الآن دوائر تمثيلية الى دوائر عملية . فمن الواجب اذن ان تكون المشاعية دائرة ولكنها ليست برلمانية بل عملية اى انها تكون في وقت واحد مشرعة ومنفذه .

« دائرة ليست برلمانية بل عملية » أفسمعتم هذا التعبير الذى يقال لكم في وجوهكم ايها الاجراء (جمع جرو وهو ولد الكلب) اللطاف البرلمانيين المنتمين الى الحزب الاشتركي الديموقراطى الحديث ! تاملوا فى اى بلد برلمانى كائنا ما كان من امريكا الى سويسرا ومن فرنسا الى النورفيج الى غيرها فلا ترون اعمال الحكومة الضرورية المهمة يجرى الحل والابرام فيها الا وراء الحجب فى الوزارات والسفارات والاستشارات واركان الحروب . واما مهمة البرلمان فمقصورة على الثرثرة لاجل غرض وحيد وهو تضليل البسطاء . وان هذه لحقيقة فى منتهى الثبوت والوضوح وهى حادثة حتي فى نفس الجمهورية الروسية وهى جمهورية الاعيان الديموقراطيين فقد ظهرت فيها كل الميول والاهواء البرلمانية حتي قبل ان تتمكن من أيجاد هيأة برلمانية لها . ولقد نجح ابطال الطبقة الغنية الفاسده امثال سكو بيليف وتسيرتيللي وتشيرنوف وافكزنتييف فى افساد السوفييت وجعله على نسق ابشع واضل البرلمانات المنتمية الى فئة الاعيان فانقلب الى طاحونة الفاظ . فاخذ حضرات الوزراء

الاشتراكيين يغررون بعقول الفلاحين الممتلئين ثقة وطمأنينة بجملهم البليغة والفاظهم الرشيقة وقراراتهم المرتبة ترتيباً محكما . وبهذه الطريقة صار السوفيت مائدة حكومية تستخدم في غرضين : احدهما ان يوضع فوقها الآنية الدسمة المفعمة بالوظائف ذات المراتب الفخمة والمرتبات الضخمه ويلتف حولها اعظم عدد ممكن احتشاده من الاشتراكيين الثوريين والمنشفيين "والغرض الثانى الهاء الشعب ومشاغلته . وفى هذه الاثناء تقضى حاجة الحكومة في الاستشارات (يريد بحال المستشارين وما المقصود من ذلك سوى المافيا) واركان الحروب ! (كتب لينين هذا المبحث قبل ان يحدث الانقلاب الثانى الذى اسقط به كيرنسكي الذى فر الى باريس بثلاثة اشهر)

وقد ظهرت اخيرا فى جريدة « الديلونارودا » لسان حال الحزب الاشتراكي الثورى مقالة افتتاحية تقرر بصراحة لامثيل لها ان اناسا من المجتمع المحمود قد سقطوا فى بؤرة الفساد السياسية بل ان الجهاز الادارى فى الوزارات المنسوبة الى الاشتراكيين (معذرة عن هذا التعبير!) يشتغل كعهده فى الزمن الماضى وانه لم يطرأ عليه اى تغير وانه يعمل على تجريد كل اصلاح ثورى من خصائصه الحره . ولكن حتي لو فرضنا عدم وجود هذا الاعتراف الصريح اليس تاريخ اشتراك الاشتراكيين الثورين والمنشفيين

في الحكومة خير دليل مقنع على صحة قولنا ؟ والعجيب المدهش فى هذا الامر هو ان يصل التغرير بالعقول الى حد ان يجرأ كل من المسيو تشيرنوف وروسانوف وزازنيوف وآخرون سواهم من محررى جريدة الديلونارودا مع اشتراكهم فى وزارة ابناء الاعياذ على التصريح علنا بغير حياء ومن غير ادني حساب للعواقب بانه لا يوجد في وزاراتهم اقل تغيير من نظام العهد المنقرض او لكن الذى لا تخدعه الظواهر يدرك في الحال ان هؤلاء القوم يستخدمون الجمل والتعبيرات الثورية ليسحروا بها الباب البسطاء من الشعب بينما تكون اعمالهم الحقيقية مطابقة لاهواء ارباب رؤس الاموال وهذه هي حقيقة ودخيلة التآزر الودي الوزارى .

ان هذه البرلمانية السامة المتعفنة التي تديرها ايدى الفئة المالية تستيض عنها المشاعية بانظمة اخرى لا تنقلب فيها حرية المناقشة والبحث الى غش وتضليل ، وحاملو التفويضات انفسهم يجب عليهم ان يشتغلوا وان ينفذوا بانفسهم القوانين التي سنوها وان يتحققوا بانفسهم نتائج اعمالهم وان يجيبوا بانفسهم امام منتخبيهم مباشرة على كل ما يسئلونهم عنه. فالهيآت والدوائر التمثيلية تلبث وطيدة الدعائم الا انه لن توجد هيأة برلمانية باعتبارها نظاماً خاصا ولا باعتبارها قسماً خاصاً بالعمل التشريعى والادارى ولا باعتبارها

مركزاً ممتازاً للنواب . نحن لايمكننا ان نتصورا مكان وجود هيأة ديموقراطية بل ولا ديموقراطية من هيأة العمال بدون انظمة تمثيلية ، ولكننا نستطيع بل يجب علينا ان نعمل لايجادها بدون هياة برلمانية اذا كان على الاقل الانتقاد الموجه الى مجتمع الاعيان وارباب رؤس الاموال لايمكن اعتباره لدينا مجرد قول يذهب ادراج الرياح واذا كان مجهودنا الذى نبذله لاجل قلب سيادة الاعيان وتحكمهم ينبغي ان يظل مجهوداً جدياً صادقا لا ان يكون مجرد جملة مكهربة لايراد بها الا اصطياد اصوات العمال كما يفعل المنشفيون والاشتراكيون الثوريون وكما يفعل اشياع شيدمان وانصار ليجيين والملتفون حول سيمبات والآخذون بآراء فاندر فيلد .

لقد ألقىء علينا ماركس درساً مفيدا عند كلامه على نوع الادارة اللازمة للمشاعية ولديموقراطية الهيأة العاملة بتخصيصه الذى ذكره فى قوله « وكل مدير آخر للاعمال » فقد اراد ان يشترك ارباب رؤس الاموال « العمال ورؤساء العمال وكتاب الحسابات » فى اعطاء الاصوات وترشيح الممثلين .

ومن هذا يتضح ان ليس لدى ماركس مثقال ذرة من الغفله والبله . فهو لا يختلق ولا يسبح فى لجة الوهم لاجل خلق مجتمع

جديد مؤلف من كل المستحيلات . كلا ولكنه يدرس حالة تولد المجتمع الجديد من المجتمع القديم كفرع من التاريخ الطبيعى والشكل الذى سيحدث بواسطة الانتقال من المجتمع السابق الى المجتمع الناشيء . وقد جعل قاعدة درسه مرتكزه على التجربة المستخلصة من حركة هيأة العمال فى مجموعها وبذل جهده فى ان يكون هذا الدرس النتيجة العملية لذلك الاستقراء الدقيق. وجعل نفسه تلميذ المشاعية كما فعل كل كبار المفكرين الثوريين الذين لم يحجموا عن الاندماج فى مدرسة التجربة المستمدة من الحركات الكبيرة التى تقوم بها الطبقة المضطهدة بدلا من ان ينشروا بينها مواعظهم المتغطرسة الفاسدة كما يفعل بليخانوف بمثل قوله : « لايجب الالتجاء الى استعمال الاسلحة » اوكما يفعل تسيرتيلى بمثال قوله « يجب على كل طبقة ان تقف عند حدها ،،

ان المسألة لاتدور حول محور الغاء التوظف دفعة واحدة وفى كل مكان والى النهاية القصوى ، لان مثل هذا المشروع يعتبر تحليقاً في جو الخيال وانما تدود حول محور استئصال الآلة الادارية العتيقة في الحال والابتداء على الاثر فى صنع آلة جديدة يسمح تركيبها بابطال التوظف بحذافيره تدريجاً ، وليس هذا الحل تحليقاً فى جو الخيال بل هو الاختبار المقتبس منحركات المشاعية

واعمالها وهو اول ما يجب على هيأة العمال الثورية تنفيذه فى الحال .

ان الاشتراكية تجعل وظائف الادارة الحكومية سهلة وبسيطة وتعمل على اطراح التفاوت فى المراتب والمرتبات وتنظيم الهيأة العاملة فى شكل طبقة متولية الاحكام تتكلم وتعمل باسم كل مجتمع العمال وكل رؤساء العمال وكتاب الحسابات .

لسنا ممن يبتنون قصور أمانيهم على قواعد الاوهام ، لاننا لم نحلم يوماً ما باجتيازنا طفرة كل ادارة وكل طاعة ، فان امثال هذه الامانى من احلام الفوضويين المنبعثة من المغالاة فى اختصاص حكم العمال المطلق ، وليس لهؤلاء أي اتصال بالمذهب الماركسي وهم فى الحقيقة يعملون على ارجاء الثورة الاشتراكية الى أن يتطور الناس بغير ماهم عليه من التطور الحالى ! كلا اننا لا نبتغى الانتظار الى هذا الحين ، بل نحن نريد الثورة الاشتراكية والناس على جبلتهم الحاضرة والعمال لايتعدون اتباع رؤسائهم والاعمال تحت رقابة كتاب الحسابات

ولكن هذه الطاعة يجب ان تكون للطليعة المسلحة الناهضة فى مقدمة سائر المستغلة بجهوداتهم وسائر الصناع وذوى المهن وهي هيأة العمال . وعلى هذه الطريقة يمكن بل يجب مابين كل يوم وآخر البدء فى الاستعاضة عن طريقة مراتب الموظفين العموميين

المعقدة المعهودة بالاثرة والميزة بطريقة الوظائف البسيطة التى يقوم بها رؤساء العمال والمحاسبون ، وهي الطريقة التي تعتبر قابلة التنفيذ منذ الآن بين المتمدينين القادرين على الاضطلاع بمهام هذه الاعمال نظير اجور بسيطة تعادل اجرة العامل العادى .

ولنتول تنظيم الصناعة العظيمة مبتدئين بما اوجده منها من قبل ارباب رؤس الاموال ، لنتول تنظيمها نحن انفسنا ، نحن العمال بما لنا من الخبرة التامة بصفتنا القائمين بما دق وجل من تلك الصناعات ، ولنوجد اطاعة وانتظاماً تامين لهما قوة الحديد تؤيدهما سلطة حكومة العمال المسلحة ، ولنجعل مهمة الموظفين العموميين مقصورة على مجرد تنفيذ ارادتنا ، وليصيروا مسؤلين وقابلين للعزل ولا يكونوا سوى قسمين رؤساء عمال ومحاسبين لايتناولون الا الاجور الزهيدة كسائر العمال ، وهذا مع احتفاظنا بالطبع بالفنيين والاختصاصيين فى كل نوع من الاعمال والصنائع والمهن ، فهذه هى مهمتنا ، العامله : وعلى هذا الاساس ولاجل تحقيق هذا الغرض يمكن بل يجب ان تضرم الهيأة العاملة نيران الثوره . وهذا المبدأ المختص بقاعدة الاهتمام بالانتاج العظيم مؤد بطبيعته الى تلاشي نظام التوظف بحذافيره على التوالى والى الاستعاضة بشيء آخر في مكانه بالتدريج مخالف لكل وسائل الاسترقاق والاستئجار ، بنظام آخر

من امور تجعل الوظائف تصبح على ممر الايام مجرد رقابة ومحاسبة فى منتهى البساطة يقوم بها الجميع بالتناوب ثم تغدوان فيما بعد تأملا وانعام نظر واخيراً تتلاشى آخر ظلال لهما باعتبارهما عملين مخصوصين تتكلف بتأديتهما فئة متفرغة لهما من الناس .

وفي عام ١٨٧٠ انشأ مفكر المانى اشتراكي ديموقراطى نظاماً أشتراكيا مخصوصا أطلق عليهم اسم « البوستة » . ولم يك ماهو احكم من هذا النظام الا انه لم يلبث أن تحول الى مصلحة منظمة على شكل احتكار الحكومة رأس المالية فسلطة التوسع والاستعمار أصبحت تحول الى نظام البوسته كل دوائر احتكارها . فالعمال العاديين المنهكة قواهم من نصب الاعمال والذين لاتسد اجورهم ثغرات عوزهم ولا تطفىء حرارة جوعهم ظلوا خاضعين بحكم الاحتياج الى النفوذ الديوانى رأس المالى . ولكن آلة الحركة الاشتراكية على تمام الاستعداد للعمل . فبعدأن تعمل على اسقاط رأس الماليين وكسر صلابة هولاء المستغلين بايدى العمال المسلحين الحديدية وتحطم الآلة الديوانية الحكومية الحالية نصبح وليس امامنا سوى ترتيب عملى فى منتهى الاتقان والاحكام خال من عناصر التطفل والفضول يستطيع العمال المتحدون ان يديروه بانفسهم بمهارة تامة بالاستعانة بالفنيين ورؤساء العمال والمحاسبين مع جعل اجور الجميع

متساوية معادلة لاجراى عامل اعتيادى . فهذه هى المهمة المحدودة العملية القابلة للتنفيذ فى الحال لابطال كل وسائل الاحتكار ولاجل تحرير العمال من نير الاستغلال وهى مستفاضة من التجربة العملية التي قامت بها المشاعية فى باريس أثناء حركتها الكبرى .

وما مقصدنا الاسمى وغرضنا المعجل سوى أن نصير كل مرافق الحياة الاقتصادية منظمة على نسق « البوسته » التى يتساوى فيها الفنيون وملاحظو الأعمال والحاسبون وسائر بقية المستخدمين فى تقاضي اجور لاتتخطى قيمة مايتناوله من الاجر العامل البسيط وأن يكون هذا النظام تحت اشراف وادارة هيأة العمال المسلحه : هـذا هو مرامنا المعجل . وهذان هما الشكل الحكومي والقاعدة الاقتصادية اللازمان لنا . وهـذا الرجاء اذا تحقق قضى على الترتيب البرلمانى واحل فى مكانه الا نظمة التمثيلية وهى الا نظمة الوحيدة الكافلة انقاذ الطبقة النشيطة من فساد دوائر النفوذ المالي الاحتكارى .

— ٤ —

لم شمل الامة

« ان المشاعية لم تتمكن من النظر بامعان فى مسألة تنظيم وحدة

الامة لان مدتها لم تطل ولانها كانت منهمكة فى توطيد دعائمها بمكافحة اعدائها الداخليين والخارجيين . ومع ذلك فيستخلص من النظرة البسيطة التي صار القاؤها على هذه المسألة لمحاولة البدء فى حلها وجوب اعتبار النظام المشاعي المنهج السياسى الوحيد الذى لامناص من انتهاجه حتى فى صغرى القرى ... والمجالس المشاعية المحلية هى التى تنتخب اللجنة الوطنية التى تمثل البلاد برمتها فى باريس

« فالوظائف القليل عددها العظيم شأنها هى التي ستظل فى قبضة الحكومة المركزية ولا ينبغى ازالتها (وما المطالبة بمحو هذه الوظائف الاضلال) ! ويجب اسنادها الى موظفين مشاعيين واقعين تحت طائلة المسؤلية الشديده .

« وبهذه الطريقة المشاعية المحكمة لا يهدم كيان الاتحاد الوطنى بل يزداد توثقاً واستحكاما . ولا بد من تحقيق الوحدة الوطنية على اثر محو السلطة الحكومية التي تزعم انها تعمل على تقوية هذه الوحدة والمحافظة عليها فى حين انها تريد ان تبقى مستقلة عن الامة وسائدة عليها . وفى الواقع ان هذه السلطة الحكومية ليست سوى عرض من اعراض الشلل التي تبدو على جثمان الامة.

« فالغرض الاساسى اذن هو استئصال اعضاء الضغط والارهاق التي تستخدمها سلطة الحكومة العتيقة وانتزاع الوظائف

المشروعة من هذه السلطة التي تدعي حق السيادة على الهيأة الاجتماعية لاسنادها الى خدام صادقين للامة مسؤلين امام المجتمع العام ".

ولسنا ندرى الي اي حد لم يفهم انتهازيو الاشتراكية الديموقراطية المعاصره او بمعنى أوضح لا يريدون ان يفهموا هذا البيان الجلى الذى بسطه ماركس ؟ ان الدليل المقنع على عدم فهمهم او على مكابرتهم يظهر باوضح مظهر فى الكتاب الذى وضعه الجاحد برنستاين الذى احرز به شهرة تعادل شهرة ايروسترات ، وهذا الكتاب عنوانه قواعد الاشتراكية ومهمة الاشتراكية الديموقراطية. فقد كتب برنستاين فى كتابه المذكور متصديا للجمل التي سردناها فيما تقدم من اقوال ماركس ما يلي : ان هذا البرنامج بفحواه السياسى يلتئم من كل اوجه الجوهرية بطريقة مدهشة مع المذهب الاتحادى ... فانه على الرغم من كل نقط الخلاف الموجودة فى امكنة اخرى من وجهة النظر ما بين ماركس وذلك المحسوب من « الطبقة الوسطي » واعنى به برودون — وقد وضع برنستاين لفظتى « الطبقة الوسطي » بين الاقواس الصغيرة حاسبا بذلك أنه يجعله عرضة للاستخفاف به — وتيار فكرهما فى هذا الصدد فى منتهى ما يمكن من التوافق والتمازج . ثم قال برنستاين لاشك فى أن

أهمية المجالس البلدية قد عظمت « ولكن يظهر لى أن من المشكوك فيه أن الغرض الاساسي للديموقراطية حل الحكومات الحديثة وقلب كيان انظمتها رأساً على عقب كما يتصور ذلك ماركس وبرودون بما يرميان اليه : من تكوين جمعية وطنية مؤلفة من لجنات موفدة من قبل المجالس الاقليمية او المحلية التي تتألف هي بالمثل من منتخبين ترسل بهم مجالس النواحى بطريقة تجعل شكل الهيآت التمثيلية الوطنية القديمة تدخل فى خبر كان » .

أن هذا لفى منتهى السذاجة الفظيعة ! أيمكن الخلط ما بين آراء ماركس المختصة بملاشاة السلطة الحكومية المتطفلة بمبدأ برودون الاتحادى ! ولكن هذا الخلط لم يجىء اعتباطا لانه لايدور بخلد أي اشتراكي حتى ولو كان انتهازيا أن ماركس يتكلم هنا عن المبدأ الاتحادى (أي اتحاد عدة ولايات او مقاطعات الى غير ذلك وكل واحدة منها محتفظة باستقلالها الادارى كالولايات المتحدة الاميريكية وكالاتحاد السويسرى والاتحاد الالماني والاتحاد النمسوى المجري سابقا وكالاتحاد البريطاني الذى وضعت قاعدته اخيراً) ولو من قبيل معارضة المبدإ المركزى ، وانما هو يتكلم عن تحطيم آلة الحكومة المالية العتيقة الموجودة فى كل بلد حافل بالاعيان واصحاب رؤس الاموال .

أن الانتهازى لايستطيع أن يكوّن له فكرة الا مما يحيط به فى الوسط المالي ذي الجمود الاصلاحي الذى اذا اراد أن يتكلم عنه لم يعد فكره حد المجالس البلدية ! اما من جهة ثورة الطبقة العاملة فهيهات أن ينصرف فكره اليها .

وان هذا الرأى الصادر من برنستاين لسخيف ، ولكن هنالك ماهو ادهى وأمر . ذلك انه لم يتعرض احد لمناقضة برنستاين فى رأيه هذا . لقد حمل عليه كثيرون ومن جملتهم بليخانوف فى الروسيا وكاوتسكي فى غرب اوروبا ولكن لم يتعرض احدهم لهذا التشويه الذى حاول به برنستاين أن يفسد المذهب الماركسي .

لقد برع هذا الانتهازى فى تجاهل الفكرة أو الرأى الثوري الذى نسبه الى المبدإ الاتحادى افتئاتاً على ماركس — الذى خلطه بمبتدع الفوضوية برودون (١) ومع ذلك فان كاوتسكي وبليخانوف اللذين زعمان انهما ماركسيان ارتدوكسيان ومن المدافعين عن تعاليم المذهب الماركسى الثورى التزما الصمت فى هذا الموطن ! وهذا هو احد الاسباب التي حملت على الاعتقاد بافتقار اشياع كاوتسكي

---

(١) هو بطرس يوسف برودون الاشتراكى الكاتب الفرنسوى الشهير صاحب النظريات الشهيرة في الملكية ومؤسس طريقة التعاون المهمة حياته من ١٨٠٩ الى ١٨٦٥

الى آراء الانتهازيين فى التمحيص مابين الماركسية والفوضوية ، وسنعود الى الخوض فى هذا الصدد .

لايوجد فى المباحث التي نقلناها من أقوال ماركس عن الخبرة التي اكتسبها ادني ظل للمبدإ الاتحادى . وفى الحقيقة ان ماركس يتفق مع برودون فى نقطة واحدة لم يفطن اليها بيرنستاين . وفى الموضع الذى يرى بيرنستاين ان ماركس متفقاً مع برودون يبتدئ افتراقه من الاخير . ان ماركس على اتفاق مع برودون فى وجوب استئصال شأفة آلة الحكومة الحاضره . وهذا التوائم مابين الماركسية والفوضوية — الفوضوية مذهب برودون وباكونين (١) — لايريدون الانتهازيو والكاوتسكيون أن يروه لانهما ينشقان عند نقطة هذا الاتفاق عن المذهب الماركسى .

ويختلف ماركس عن برودون وباكونين في مسألة المبدإ الاتحادى (بدون التكلم عن سلطة العمال المطلقه) . ان المبدأ الاتحادى ينبعث من وجهة نظر الفوضوية المتيسرة بعض اليسار أى التى تعيش عيشة الطبقة الوسطى من الشعب . وأما ماركس فمن القائلين بالمركزية ، وفى كل الجمل المسرودة من أقواله لايرى

(١) هو ميخائيل باكونين الثوري الروسي الشهير وأحد زعماء الاشتراكية الدولية . حياته من ١٨١٤ الى ١٨٧٦

أقل اخلال بتمسكه بالمركزية . فلا يوجد سوى المتشبعين بثقة عمياء فى الحكومة من يستطيع حمل استئصال آلة المالية المتحكمة على محمل استئصال المركزية ...

وهل اذا استولى العمال والفلاحون الفقراء على سلطة الحكومة ونظموا أنفسهم فى هيآت مشاعية ورتبوا عمل كل الانظمة المشاعية ليضربوا رأس المال وليقضوا على صلابة الماليين وليقدموا للامة أو للمجتمع العام باسره ملكية السكك الحديدية والمصانع وسواها مماكان فى دائرة الملكية الشخصية لايعتبر عملهم هذا من قبيل المركزيه ؟ والا يكون هذا العمل أعظم مركزية ديمقراطية قائمة على دعامتي المنطق والمصلحة العامه ؟ وهلا يمكن أن يقال عنها حينئذ أكثر من كل قول آخر انها مركزية عامليه ؟

ان برنستاين لايذهب الى أمكان حدوث مركزية اختيارية وامتزاج اختيارى بين الهيئات المشاعية المتكونة فى شكل امة والتى ينبغى لها أن تختلط بعضها ببعض وتتماسك لتتوصل الى محق السيادة المالية واداة الحكومة المالية . ان بيرنستاين يتصور ككل فلسطيني (يريد اسرائيليا) ان المركزية شيء يهبط من عل ولا يمكن اظهاره وتثبيته الا بواسطة هيأتا الموظفين والعسكريين .

وكانما ماركس لذكنه وفرط خبرته ادرك ما يمكن ان يصاب

به مذهبه من التأويل الباطل والتحريف فقال من باب التحوط :
ان من الخطا المعتمد والوهم المقصود اتهام المشاعية بمحاولتها هدم بناء وحدة الامة وابطال السلطة المركزية . ولقد استعمل تماركس لمقصد خاص الجملة التالية وهي « تنظيم وحدة الامة » ليعارض بها باعتبادها مركزية هيأة العمال الديموقراطية ، تلك المركزية المالية العسكرية الديوانية .

غير ان الذى لايريد ان يسمع يدعى الصمم . فالانتهازيون المنتمون الى الاشتراكية الديموقراطية العصرية لايريدون ان يسمعوا أى كلام يدور حول محور السلطة الحكومية واستئصال الهيأة المتطفله

— ٥ —

محو الحكومة المتطفله

سبق لنا ايراد بعض الفاظ من أقوال ماركس فى هذا الصدد فما علينا الآن الا ان نورد كلامه بتمامه فيه .

كتب ماركس مايلى :

« جرت العادة انه كلما استجد شىء تاريخى حمل على انه احد اشكال الامور القديمة بل الميتة اى التي عفت آثارها من الوجود

الاجتماعى كيفما كانت الانظمة الجديدة قليلة الشبه والارتباط بالانظمة القديمة المنسوبة اليها . وكذلك حدث في شأن المشاعية الجديدة التى همت بتحطيم الحكومة الحاضرة فقد صار اعتبارها محاولة بعث المشاعية التي ظهرت فى العصور الوسطى ... من قبيل مزج الحكومات الصغيرة (منتسكيو ، ثم الجيرونديون) ... ومن قبيل الكفاح الذى حدث قديما ضد المركزية المتناهية فى الشدة ، وكل ما فى الامر ان الشكل الحاضر فيه تطرف كثير ...

« ان طريقة الحكم المشاعى تعيد الى كيان المجتمع كل القوى التي كانت تلتهمها حتي اليوم تلك الغدة الطفيلية المتنامية المسماة « الحكومة » والتي تعيش على حساب الحياة الاجتماعية وهي عقبة كأداء فى سبيل نموها ورقيها. ولا يوجد من هو خير من هذه الطريقة لتمكين فرنسا من التقدم خطوة واسعة فى سبيل النهضة والتجدد ...

« ان النظام المشاعى يجعل المنتجين الزراعيين تحت الادارة الادبية التى تتمتع بها عواصم النواحى وتضمن لهم فى سخص العمال الموجودين فى هذه العواصم الريفية ممثلين طبيعيين يمثلون مصالحهم وحقوقهم . ووجود المشاعية نفسه داع بالطبع الى امتناع الانظمة المحلية بحريتها الادارية ولكن لابصفة تعادل بها سلطة الحكومة التى تصير من ذلك الحين أمراً عرضياً لاعمل ولا أهمية له .. »

« هدم سلطة الحكومه » ، « غدة طفيلية » ، « استئصال » ، « محو » هذه السلطة ، « سلطة الحكومة التى تصير الآن عرضية لاعمل ولا أهمية لها » — هذا هو النسق الذى يتكلم به ماركس عن الحكومة وهو يحلل تجربة المشاعية ويصدر حكمه بموجب هذا التحليل .

لقد كتبت هذه الانماط منذ خمسين عاماً ، ولكن يجب الآن البحث والتنقيب بين الآراء المنتشرة لاستخلاص المبادىء الماركسية الصحيحة وعرضها على ضمير الجماهير التي حرمت من الاطلاع عليها . لقد نسيت النتائج التى استخلصها ماركس من الآراء التي اكتسبها من الثورة العظيمة الأخيرة التى حضرها بنفسه فى الوقت الذى تتعاقب فيه ثورات العمال الحديثة الكبرى .

« ان تنوع الخطط التى أتبعتها المشاعية وتنوع المصالح التى كانت مضطرة لان تراعيها أثناء نهوضها لتدل أوضح دلالة على انها كانت هيأة سياسية ذات مرونة وبراعة لامثيل لها فى حين ان كل أشكال الحكومات السالفة لم تزد على انها كانت فى جوهرها آلات ضاغطة . فكل دخيلة أمرها ومستور سرها محصور فى انها كانت قبل كل شىء حكومة الطبقة العاملة ، وانها النتيجة المنطقية لنشوب الصراع مابين الطبقة المنتجة والطبقة المستغلة ، ثم انها صارت أخيراً

هيأة سياسية علنية تتكفل باتمام تحرير العمل تحريراً تاما من الوجهة الاقتصاديه ... »

« ومن غير هذا الشرط الأخير تصبح طريقة النظام المشاعى مستحيلة التواجد أو خيالا ضالا » .

ان افراداً من ذوي الأوهام أخذو يكدون ويرهقون أذهانهم فى البحث عن الأشكال السياسية التي يجب التي تصير فيها الهيأة الاجتماعية في طورها الاشتراكى . فالفوضويون أطرحوا مسألة الاشكال السياسية من ابحاثهم بالمرة . وأما انتهازيو الاشتراكية الديموقراطية المعاصرة فقد قبلوا الاشكال السياسية المالية المتمثلة في الحكومة الديموقراطية البرلمانية باعتبارها حداً لايجوز تجاوزه وطأطأوا لها الرؤس مصلين مبتهلين زاعمين انها « نموذج النماذج » ووصموا كل محاولة ترمي الى محو هذه الاشكال بالفوضوية

لقد استخلص ماركس من تفاصيل تاريخ الاشتراكية والصراع السياسي أن الحكومة مقضي عليها بالاختفاء وأن شكل تطور اختفائها أي الانتقال من عهد الحكومة الى عهد عدم وجود الحكومة هو انتظام هيأة العمال فى شكل طبقة متولية . واما من جهة ماستكون فيه من الاشكال السياسية فى المستقبل فهذا مالم يخض فيه ماركس جزافا . بل وقف عند حد التأمل الدقيق

في تحليل التاريخ الفرنسوى واستنتاج النتيجة التي استخلصها من حوادث عام ١٨٠١ وهي : اننا نقترب من تحطيم الآلة الحكومية المالية .

وحينما اضطرمت نيران ثورة العمال الكبيرة أخذ ماركس يدرس الاشكال التي تقلبت فيها على الرغم من انطفاء ضرامها واخفاق حركتها وعلى الرغم من سرعة تلاشيها وضعفها المدهش .

أن المشاعية هي الشكل الذى تطورت فيه اخيراً ثورة الهيأة العاملة والذى تحت ظلاله من المستطاع اتمام تحرير العمل من الوجهة الاقتصادية .

أن المشاعيـة هى اول شروع الثورة العاملية فى حطم اداة الحكومة المالية والشكل الذى اكتست به الثورة اخيراً والذى يمكن بل يجب أن يحل محل الادارة المحطمة .

وسنرى فيما يلي من التفصيل والايضاح أن الثورتين الروسيتين اللتين اندلعت السنة لهيبهما فى عامي ١٩٠٥ و ١٩١٧ فى شكل آخر وظروف مغايرة لما تقدمها من الثورات لم تكونا سوى تكملة عمل المشاعية وتطبيق التحليل التاريخى الدقيق الذى قام به ماركس .

الفصل الرابع

تكملة

(ايضاحات مكملة لانجيل)

أن ماركس حل من وجهة المبدإ مسألة معني التجربة التي قامت بها المشاعية . فعاود انجيل فى عدة مرار طرق هـذا الباب والتعرض لهذه المسألة مكملا التحليل والنتائج التي اتى بها ماركس، موضحاً فى بعض الاحيان اوجهاً أخرى لهذه المسألة بقوة عظيمة وتدقيق بالغ يجعلانا نصمم على ايرادهذه الايضاحات التكميلية المهمة.

— ١ —

(مسألة المساكن)

ان انجيل فى رسالته التي وضعها سنة ١٨٧٢ فى صدد مسألة المساكن جعل قاعدة بحثه الاختبار السابق فى هذه المسألة على عهد المشاعية ، معرجاً فى عدة مواضع على مهمة الثورة ازاء الحكومه. ومن المفيد الالمام بالطريقة المثلي التي أوضح بها ايضاحاً فى غاية الجلاء

من جهة اوجه التماثل مابين الحكومة العاملية والحكومة الحالية وهى الاوجه التى تسمح بالتكلم عن الحكومة في عدة نقط متفرقة ومن جهة اخرى الاوجه التى تتعارض فيها كلتا الحكومتين مبينا فى هذا الايضاح طريقة التخطى الى تعطيل الحكومة .

قال انجيل فى رسالته المتقدم الالماع اليها :

« كيف يمكن حل مسألة المساكن ؟ انها تحل فى المجتمع العام الحالى بنفس الطريقة التى تحل بها اية مسألة اجتماعية اخرى كيفما كان شأنها اى: بطريقة التوازن الاقتصادى المتراجح بين كفتى العرض والطلب وهو حل يعيدها الى حالة الاشكال على التوالى مرة بعد الاخري أى انه حل لايؤدى الى اية نتيجة حاسمه . اما التساؤل عن الطريقة التى ستتبعها الثورة في حل هذه المسألة فلا تتوقف الاجابة عليه على مجرد الظروف الزمانية والمكانية بل للاجابة صلات اخرى بمسائل تترامى الى صوب بعيد جدا عن هذه الظروف ، ومن كبريات هذه المسائل ابطال التنازع الشاجر مابين المدينة والريف . وبما اننا لانحاول ان نبتدع اساليب وهمية لتنظيم الهيأة الاجتماعية التي سيجىء بها المستقبل فمن العبث والخفة التعريج على هذا الموضوع . ولكن يوجد شيء واحد لايمكن انكاره ولا المعارضة فيه، ذلك انه يوجد فى الوقت الحاضر مقدار

كاف من العقارات الثابتة لسد مطالب السكنى الحقيقية برمتها على شرط استخدامها بطريقة الحكمة والصواب . وهذه الطريقة لايتيسر تحقيقها الا اذا انتزعت ملكية الاملاك الحالية وصار اسكان العمال الذين لامأوى لهم فى هذه العقارات الثابتة بدلاً من مأويهم الحالية التى لاتصلح للسكنى فعند ماتستولى هيأة العمال على السلطة السياسية فان هذه الوسيلة تنفذ طبقا للمصلحة العامة ويكون تنفيذها اسهل بمناسبة اندماج هذه الاملاك فى سلك العقارات الثابتة الواضعة الحكومة الحالية يدها عليها والتى سترد الى حوزة الجمهور فى جملة الاملاك المنتزعة ملكيتها »

ولم يحدث فى هذا الموضوع التصدى لتغيير شكل السلطة الحاكمة ، لان مثل الحل المتقدم يمكن اتمامه وهذه الحكومة قائمة بتأدية أعمالها . فلقد اقدمت الحكومة الحاضرة على انتزاع ملكيات بعض المساكن ووضع يدها على بعض الاماكن بمجرد اوامر اصدرتها . وقياساً على هذه الخطة المألوفة رسمياً يسوغ لحكومة العمال أن تقرر هى أيضاً وضع يدها على عقارات وانتزاع ملكيات . ولكن من الواضح أن الجهاز الادارى العتيق أي هيأة الموظفين التى لاسبيل الى انفصالها من هيأة الاعيان وارباب رؤس الاموال لايمكن الاعتماد عليه فى تنفيذ

قرارات الهيأة العاملة .

فخلا لهذا الاشكال يقول انجيل :

« يجب العلم بان وضع يد الشعب العامل على كل ادوات العمل وعلى كل الصناعة هو أمر يناقض تمام المناقضة ماراه برودون من امتلاك هذه الاشياء بطريقة الابتياع . فعملا برأي هذا الاخير يصبح كل عامل مالكا لمسكن ولقطعة براح من الارض وللادوات اللازمة له ؟ أما الاسلوب الآخر فيقضي بان يكون مجموع الشعب العامل هو المالك للمساكن والمصانع وادوات العمل . وحق التمتع بهذه البيوت والمعامل وسواها لايمكن التخلي عنه ولو على الاقل مدة زمن التطور الى الاشخاص او الشركات الخصوصية بدون دفع قيمة معينة . وكذلك ابطال الملكية العقارية لايستدعى ابطال الدخل العقارى بل يقتضى تسليمه الى الهيأة الاجتماعية ولو على الاقل فى شكل معدل نوعا ، وامتلاك الشعب العامل بوجه قاطع كل ادوات العمل لايمنع بأي حال من الاحوال بقاء الاستكراء والتأجير » .

وسنبحث فى الفصل الآتي فى المسألة التي عرضت لنا الآن هنا وهى مسألة المصادرة الاقتصادية المتخلفة عن الحكومة الهالكة . لقد التزم انجيل الحذر والحكمة في ايضاحه اذ قال أن طبقة العمال

وهى متولية شؤن الحكومة لاتستطيع بتاتاً أن توزع المساكن بغير اجور ولو على الاقل فى المدة التي يحدث فيها التطور . وتأجير المساكن التى يمتلكها الشعب بأسره الى اسرات مختلفات فى مقابل اجور يصير تقاضيها يستدعى بالطبع تحصيل هذه الاجور وهذا العمل يدعو الى بعض المراقبة والى وضع اسعار للترميمات اللازمة للمساكن . وهذه الامور تتطلب نوعاً من اشكال الحكومة ولكنها لاتتطلب البتة جهازاً عسكريا ديوانيا خاصاً بموظفيه ذوى الميزات والدرجات . وهكذا لايتم الانتقال من هذه الحالة الاحتياطية الى الحالة التي يصير توزيع المساكن فيها بلا مقابل الا بامحاء آخر ظل للحكومة الضرورية الموقته .

ثم تكلم عن أولئك المجازفين الذين بعد انتهاء عهد المشاعية وبعد الاستنارة بالدروس التي تلقوها عنها تخيروا مبادىء المذهب الماركسى العامة ، وبهذه المناسبة عطف على مبادىء هذا المذهب قائلا :

« انها وليدة الضرورة التي أوجدها العمل السياسي والسلطة المطلقة التي لجأت اليها هيأة العمال بصفتها وسيلة الانتقال الى إبطال الطبقات والى إبطال الحكومة في الوقت نفسه » .

من الجائز ان بعض عشاق النقد الاوربى وبعض السراة من « اكلة

لحم المذهب الماركسي » يرون شبه تناقص بين هذا البيان المتضمن « ابطال الحكومة » وانكار هذا الشكل من التعبير بالطريقة الفوضوية كما بسطنا ذلك اثناء الكلام على مناقضة اراء دوهرينج . فليس من المستغرب اذ يعتبر الانتهازيون انجيل في عداد الفوضوين؟ لقد اخذت العادة ترسخ فى نفوس الاشتراكيين الوطنيين المتكاثرين فى ايامنا هذه باعتبار الاشتراكيين الدوليين بمثابة فوضويين .

ان تعاليم ماركس تشير دائما الى تطابق أبطال الحكومة بابطال الطبقات الاجتماعيه . وأما الاعتراض الشهير على دوهرينج يختص بتلاشى الحكومة فهو لا يقتصر على اتهام الفوضويين بالرغبة فى إبطال الحكومة فقط بل فى اعتقادهم بان هذا الابطال قابل للتحقق في كل ساعه .

وبعد ما اتضح ان المذاهب الاشتراكية الديموقراطية تريد أن تكسو المذهب الماركسي حلة لا توافقه باسنادها اليه زوراً وضلالا انه ذو صلات بالفوضوية في مسألة إبطال الحكومة فمن المفيد الالمام بالجدال الذى دار مابين ماركس وانجيل من جهة والفوضويين من جهة اخري .

— ٢ —

مجادلة الفوضويين

ان عهد هذه المجادلة يرجع الى سنة ١٨٧٣ اذ نشر ماركس وانجيل مقالات ضد البرودونيين القائلين بالحرية الاداريه أي أضداد السلطة النظاميه وكان نشر هذه المقالات في مجلة اشتراكية ايطالية ولم يتح ترجمتها الى اللغة الالمانية الا في عام ١٩١٣ حينما أعادت نشرها جريدة « النيوزايت » .

كتب ماركس مفنداً آراء الفوضوين الذاهبة الى الانصراف عن السؤل السياسية بتاتا :

« اذا كان الصراع السياسى الذى يجب ان تقوم به الطبقة العاملة يكتسي بحلل ثورية ، واذا كان العمال يحلون سلطتهم المطلقة محل سلطة الاعيان المطلقة فانهم يرتكبون جريمة هائلة بأخلالهم بمبادئهم لانهم لاجل قضاء مطالبهم الوقتي الحقير الوحشي ولاجل كسر شوكة النفوذ المالى يعملون على اكساب الحكومة شكلا ثوريا عرضياً بدلا من القاء السلاح وابطال الحكومة »

فهذا هو الموضع الذى يحتج فيه ماركس على ابطال الحكومة بشدة فى مجادلته الفوضويين ! فهو لم يعترض على اختفاء او على

ابطال الطبقات ولكن على عدول العمال عن استعمال اسلحتهم فى تنظيم القوة اي استخدام الحكومة فى « كسر شوكة الفئة المالية » .

وقد احتاط ماركس بذكنه وتجريبه المعهودين من اخراج مكافحته ضد المبادىء الفوضوية عن معناها الحقيقي بالتحديد الدقيق الذى اورده فى اثناء كلامه مبينا .. الشكل الثوري العرضي » الذى تتشكل به الحكومة اللازمة في مبدأ الامر للهيأة العامله . فان هيأة العمال لا حاجة لها الى الحكومة الاّ مدة وجيزة .

اما فيما يختص بمسألة إبطال الحكومة وكونها غرضاً اساسياً فنحن على تمام الاتفاق مع الفوضويين . ونحن نؤكد انه لاجل ادراك هذا الغرض لابد من الالتجاء وقتيا واحتياطيا الى استخدام آلات ووسائل واساليب السلطة الحكومية ضد المستغلين ، وكذلك لابد من اللياذ وقتياً الى سلطة الهيأة العاملية المطلقة لابطال طبقات الهيأة الاجتماعية .

وقد اختار ماركس انجع الطرق واوضحها فى معارضة الاشتراكيين بتحتيمه على العمال القاء السلاح على اثر نفضهم نير ارباب رؤس الاموال عن كواهلهم او ادارت فى حالة عدم القائه ضد الماليين لكسر شوكتهم اما اذا ارادت طبقة ان تشهر السلاح ضد طبقة اخرى فيما ذا يمكن تأويله الا باعتبار هذه الطريقة

شكل حكومة وقتية ؟

ليتسائل كل اشتراكي ديمواقراطى : هل عرضت حقيقة مسألة الحكومة فى المناقشة التى دارت مع الفوضويين ؟ وهل عرضتها حقيقة اغلبية الاحزاب الاشتراكية الرسمية الكبرى في مؤتمر الاشتراكية الدولية الثانى ؟

ان انجيل يتكفل بالايضاح التام الذى يفهمه كل عامي يريد الوقوف على حقائق هذه الآراء . فاول مابدأ به قلب ضلالة البرودونيين المعلنة تحت عنوان « اضداد السلطات » أى اعداء كل سلطة وكل طاعة وكل حكومة .

قال انجيل في هذا الصدد : خذ مثلا لك مصنعا أو سكة حديدية أو باخرة فى اليم الا تجدو من الواضح انه لايتيسر بغير الاعتماد على شيء من النفوذ أو من السلطة أو من الاشراف ادارة أى عمل من هذه الاعمال الفنية المحضة القائمة على أدوات متراكبة متعددة تديرها ايد عديدة وتحتاج الى تصرف مقرون بالحنكة والتدبير ؟

ثم كتب انجيل مساجلا اشد اضداد السلطات هياجاً واقواهم حجة ولجاجا :

« لوانى عرضت هذه البراهين على اقوى خصوم الحكومات

مراسا لما استطاعوا أن يجيبوني بغير مايأتي : أن ماذكرت حق ولكنه لايقتضي سلطة او نفوذاً ممانتحى عليه ونطرح نيره بل مجرد تفويض معين لايمكن تخطيه . وكأني بهؤلاء القوم يحسبوننا نستطيع أن نغير جواهر الامور بمجرد تغيير اسمائها » .

وبعد أن اوضح بهذه الطريقة انجيل تنوع السلطات وتعدد الادارات المحلية بنسبة الاعمال التي تقتضيها وما يمكن أن يطرأ على هذه السلطات من التغييرات الاصطلاحية المختلفة حسبما تتطلبه رقى الهيأة الاجتماعية وتوسعها واستحالة حمل هذه السلطات على محمل التحكم المطلق ؛ وبعد أن عاد الى الامثال التي ضربها عن المصانع والسكك الحديدية وسواها من الاعمال الفنية واظهر ببيان لايحتاج الى الاستزادة أن كل هذه الاعمال آخذة فى التحسن واتساع النطاق وشدة الانتشار فهي فى كل يوم تشتد حاجتها الى اشراف ذوى العقول الواسعة والخبرة الفنية التامة انتقل من ادلة الاثبات على الحاجة الى شيء من النفوذ والاشراف الى مسألة الحكومة فقال :

« لو ان القائلين بالادارة الداخلية أرادوا الاقتصار على القول بان نظام الهيأة الاجتماعية المستقبلة لاتقبل السلطة الا اذا التزمت الحدود التي تعينها لها تعيينا دقيقا جداً مقتضيات الانتاج لجاز لنا

أن نتفاهم معهم . الا انهم يأبون الا أن يظلوا متعامين عن حقائق الامور الواضحة من تلقاء نفسها والتي لامناص من الخضوع لها بحكم الضرورة القصوى والمصلحة العامه ويستمروا على المناظرة والمجادلة جاعلين همهم الاكبر مناقشته في اللفظ نفسه غير مبالين بمدلوله ولا بمقتضيات الاحوال .

« ولست أدري لماذا لا يقتصر أضداد السلطات على الصياح فى وجه السلطة السياسية وفى وجه الحكومه ؟ ان كل الاشتراكيين على تنوع نحلهم متفقون على وجوب اختفاء الحكومة ومعها السلطة السياسية على أثر شبوب الثورة الاشتراكية الآتية . بمعني ان الوظائف العامة تفقد صبغتها السياسية وتنقلب الى مجرد وظائف ادارية بحتة ومحافظة على المصالح العامه . ولكن أضداد السلطات يريدون امحاء ظلال الحكومة السياسية فجأة قبل امحاء المقتضيات الاجتماعية التي استدعت تواجد هذا النوع من الحكومات . فهم يريدون أن يكون أول شرط من شروط اشتعال نيران الثورة الاشتراكية العامة محو كل أثر للسلطه .

« فهل رأى هؤلاء السادة ثورة مشبوبا ضرامها ؟ ان الثورة بالتأكيد لايمكن اشتعال لهيبها ووصولها الى مقصودها الا اذا كانت مرتكزة علي أعظم مايمكن تصوره من النفوذ والسلطه .

وما الثورة الا عمل يراد به أن ينفذ شطر من الامة ارادته فى شطر آخر منها مستعينا بقوة البنادق والاسنة والمدافع أى بأعظم الوسائل المعلومة حتى الآن تسلطا وتحكما . وعلى أثر تغلب الفريق الثائر على خصمه يرى نفسه مضطراً الى اتخاذ أشد وسائل التسلط للمحافظة على حالة الانتصار التى تكللت بها ثورته مخافة أن تعود الفئة الرجعية الى الهياج فى دور السكون والتطلع الاشرئباب الى استعادة سلطانها الذائل . وهل كانت مشاعية باريس تلبث أكثر من عشية وضحاها لو لم ترتكز على قوة الشعب المسلح الناهض لمساندتها قبالة السلطة المالية المتحكمة التي تقاومها ؟ والا يحق لنا أن ننحى على المشاعية باشد اللائمة لانها لم تعرف كيف كان من المحتم عليها أن تتمتع باعظم سلطة تستطيع اذ ذاك الحصول عليها لتستمر فى عملها وهى مؤيدة بنفوذها الواقر فى نفوس الشعب ولتكبح من جماح أشياع خصومها المنبثين بالطبع فى كل مكان الى أن تصرع رأس المالية تماماً ويستتب لها الامر خير استتباب ؟ ومن هذا البيان يستنتج أما أن يكون أضداد السلطة لايفقهون مغزى مايقولون ، وفى هذه الحالة لايكون قولهم الا مدعاة للقلق والشقاق فى صفوف الهيأة العاملة ، وأما أن يكونوا مدركين حقيقة مايقولون ولا هم لهم الا العناد وفى هـذه الحالة يخونون الغرض الجوهري الذي ترمى الى

ادراكه هيأة العمال . وفى كلتي الحالتين لايعملون ، اذا أصروا على رأيهم ، الا لخدمة مصلحة الفئة الرجعيه » .

ان المسائل التى صار الالمام بها عرضاً فى هذا البيان يجب التبسط فى البحث فيها فى الفصل الآتي عند ما نتصدى للنظر فى العلائق التى تربط السياسة بالعلم الاقتصادى حينما تشرف الحكومة على الزوال .

فهذه هى مسألة تحول الموظفين العموميين والموظفين السياسيين الى مجرد موظفين اداريين وكذلك مسألة تطور الحكومة السياسية . الاان هذا التعبير الاخير مدعاة لسوء التفاهم بما يوجد من الاعتقاد بطول المدة التى تتلاشي فى إثنائها الحكومة ، اذ قد تجيء آونة تتحول فيها الحكومة وهي فى دور تطورها من حكومة سياسية الى حكومة غير سياسية .

وان اهم مايلاحظ فى بيان انجيل المعروض فى هذا الفصل هو الاسلوب الذى عارض به الفوضويين فى المسألة المطروحة على بساط البحث . ولقد ساجل الاشتراكيون الديموقراطيون الذين يريدون الانتماء الى آراء انجيل الفوضويين البحث ملايين المرار منذ عام ١٨٧٣ ولكنهم انما كانوا يساجلونهم بالتاكيد باعتبارهم ماركسيين لايستطيعون ولا ينبغى لهم ان يناقشوا . ان فكرة ابطال

الحكومة لدى الفوضويين مبهمة مضطربة وليست ثورية ، وعلى اساس هذه الفكرة شرع انجيل يقارعهم الحجة بالحجة للوصول الى حل المسألة على وجه معقول .

ان الفوضويين يرفضون بالتاكيد ان ينظروا الى الثورة فى حالتي تولدها ونموها ثم فى حالة سيرها الخاص ازاء القوة والسلطة والنفوذ والحكومة .

فالاشتراكيون الديموقراطيون المعاصرون بمجادلتهم الفوضويين فى وجود الحكومة والسلطة يقتصرون على هذا المعنى : « نحن من اشياع وجود الحكومة اما الفوضويون فمن اضدادها ! » وما هي الا جملة لاكتها ألسنة رأس الماليين حتي اصبحت مبتذلة ثقيلة على الاسماع فضلا عن خلوها بالمرة من قوة الدحض والاقناع . ومما لاريب فيه أن أى عامل ذى مسكة من التأمل والتفكير لا يرى فى مثل هذا القول التافه المبتذل ما يروي غليله ويزيل حيرته وينقذه من حجج الفوضويين . وهذا مالاحظه انجيل بالطبع وما اراد ان يتقيه فى مجادلته خصومه فى الرأى فسلك مسلكا مغايرا بالمرة لما اعتاد الاشتراكيون الديموقراطيون أن يسلكوه فى مناظراتهم : فذهب الى تقرير مبدأ لايختلف فيه اشتراكيان . وهو وجوب اختفاء الحكومة باعتباره نتيجة للثورة الاشتراكيه . ثم انه

تدرج من المبدأ المجمع عليه من كافة الاحزاب الاشتراكية على اختلاف نزعاتها الى عرض مسألة الثورة نفسها في مقام البحث والايضاح متصديا لها بصراحة تامة ، وهذه المسألة هي التي لا يريد الاشتراكيون الديموقراطيون الانتهازيون أن يخوضوا عبابها تاركين البحث فيها برمتها للفوضويين . فاراد انجيل بطرح هذه المسألة فوق بساط أن يقبض على الثور من روقيه اذ يقول : أفلم يكن من الواجب على المشاعية أن تستفيد بقدر ما تستطيع من سطوة الثورة ونفوذها الحكومي أي من صولة الهيأة العاملة المسلحة المنظمة في شكل طبقة حاكمة ؟

أن الاشتراكية الديموقراطية وهى الاغلبية ظلت دائما تعتزل الخوض في مسألة المهمة الجوهرية التي يجب أن تقوم بها هيأة العمال فى الثورة جانحة عند هذه النقطة الى الاستخفاف المشوب بالرياء تارة والى التغرير بهذه الجملة الحمقاء السفسطائية وهى قولها « وحينئذ ترون ماسيكون ! » وعلى هذا يرى الفوضويون أنفسهم محقين فى اتهام الاشتراكيين الديموقراطيين باخلالهم بأهم واجب عليهم نحو العمال وهو تشريبهم بالتعاليم الثورية . اما انجيل فقد استفاد من تجربة العمال الاخيرة ما أتاح له أن يدرس درسا عميقا ما يجب على هيأة العمال اتيانه تجاه المصارف المالية وازاء الحكومة وكيف يتهيأ لها هذا العمل .

— ٣ —

رسالة موجهة الى بيبل

أن من اهم ، أن لم يكن بالفعل اهم ، ماخطه قلما ماركس وانجيل من الآيات البينات فى كتبهما بشأن الحكومة الجملة التالية المقتطفة من رسالة حررها انجيل ووجه بها الى بيبل مابين ١٨ و ٢٣ مارس سنة ١٨٧٥ . ونحن نبدى هنا ملاحظة خاصة لا ارتباط لها بالموضوع وهى أن هذه الرسالة ظهرت فى عالم المطبوعات لاول مرة اذا لم تخنا ذاكرتنا فى المجلد الثانى من ذكريات بيبل (ذكريات حياتى) الذى تم طبعه وانتشاره فى عام ١٩١١ أي بعد انقضاء ستة وثلاثين حولا على عهد تدبيجها وارسالها .

والباعث لانجيل على كتابته هذه الرسالة هو الرغبة فى نقد مشروع برنامج جوتا الذى انتقده كذلك ماركس فى كتابه الشهير الذى بعث به الى و . براك ، وفى خلال هذه النقد عطف انجيل بنوع خاص من قبيل الاستطراد الى مسألة الحكومة .

قال انجيل فى رسالته مخاطباً بيبل :

« أن حكومة العامة الحرة تحولت الى حكومة حرة . وحسب المعنى الاجرومي المستخلص من هذه الكلمات يمكن التعبير عن

الحكومة الحرة بانها حكومة حرة ازاء كل موطنيها أي انها حكومة ذات صبغة استبدادية . ومن الاوفق اطراح كل هذه الثرثرة الدائرة حول الحكومة وعلى الخصوص منذ عهد المشاعية التي لم تكن اذ ذاك قد صارت حكومة حسب مايتضمنه المعنى الخاص بهذه الكلمة . لقد قذف الفوضويون فى وجوهنا بهذا الاصلاح « حكومة العامة » على الرغم من أن ماركس فى كتابه الذى وضعه لمناقضة برودون ثم فى المنشور المشاعى قال بوضوح تام أن الحكومة تنحل وتختفى من تلقاء نفسها بوجود الاسلوب الاشتراكي . وبما أن الحكومة ليست سوى نظام انتقالى يجب استخدامه فى الكفاح الثورى لسحق قوة خصوم الثورة فالتكلم عن حكومة عامية حرة يعتبر من قبيل الكلام الذى لامعنى له مطلقا : اذ طالما هيأة العمال فى حاجة الى الحكومة فهى تكون فى حاجة اليها لا لفائدة الحرية بل لاجل سحق خصومها . وأما حينما يسمح الوقت بالتكلم فى صدد الحرية فهنالك تكف الحكومة عن التواجد بصفتها المعهودة . ولذا فاننا نقترح محو لفظة الحكومة واستبدالها بكلمة جيماينفازن الجليلة القديمة وهي ، المشاعية »

ويجب أن نلفت الافكار الى أن هذه الرسالة التي بحثت في موضوع برنامج الحزب الذي صار انتقاده في رسالة حررها ماركس

بعد بضعة أسابيع فقط من تحرير رسالة انجيل (يرجع تاريخ رسالة ماركس الى ٥ مايو سنة ١٨٧٥) والى أن انجيل كان ملازماً ماركس اذ ذاك أثناء اقامته في لوندره. والخلاصة من هذه الملاحظة كلها ان انجيل بقوله « اننا » فى الجملة الاخيرة انما اراد بلا شك ان يعبر عن رأيه ورأى ماركس في الاقتراح المعروض على رئيس حزب العمال الالماني بقصد اطراح لفظة الحكومة من البرنامج والاستعاضة عنها بكلمة « المشاعية »

وما أعظم ما تعلو أصوات زعماء « الماركسية » الحديثة بالويل والثبور على الفوضوية اذا ما اقترح عليهم مثل هـذا التعديل في برنامج الحزب، وذلك لان مـذهبهم المبتدع قد مزج بعصير الانتهازية اللذيذ !

فليرفعوا عقائرهم كيفما شاءوا ازاء هذا الاقتراح، وليطمئنوا عما ستوليهم رأس المالية من ثنائها الجم وجزائها الجزيل.

وأما من جهتنا فاننا لن نأبه بصياحهم بل سنستمر على طلاب ضالتنا المنشودة. وكلما بصرنا ببرنامج حزبنا وجب علينا حتما أن نعود الى تذكر نصيحة انجيل وماركس لنعيد الى ذاكرتنا الحقيقة الناصعة ولنبعث من ضريحة المذهب الماركسي الحقيقي ولنمحصه وننقيه من كل الشوائب التي ألمت به لنتمكن من توجيه الطبقة

العاملة في صراعها لاجل تحررها الى أوفق وجهة وأوضح سبيل.

وقلما يحتمل وجود خصوم لنصيحة انجيل وماركس بين البولشفيين وفي اعتقادنا انه لاتوجد سوى صعوبة واحدة وهي عـدم وجود معجم للالفاظ المصطلح عليها في الاشتراكية. ففي اللغة الالمانية توجد كلمتان تؤديان معنى « المشاعية » وقد تخير انجيل منهما اللفظ الذى لا يقتصر على المدلول الخاص وهو « العمومية » بل يشتمل على أضفى المعاني أي الذي يتناول المجموع ويتضمن اسلوب التعاليم المشاعية. أما اللسان الروسي فلا يشتمل على مثل هذه الكلمة بمدلولها الاعم ولهذا فلربما قضت الضرورة بالالتجاء الى استخدام الكلمة الفرنسوية وهي « الـكومين » على الرغم من ابتعاد مدلولها الحقيقي في أغلب الاحيان عن مدارك العمال الذين لايعرفون من الفرنسوية شيئا.

« ان المشاعية لم تصر على الاطلاق حكومة بالمعنى الذي تشتمل عليه هـذه الكلمة » هذا تأكيد انجيل الجوهري من الوجهة النظرية. فبعد الايضاح الضافي الذي سبق بسطه فيما تقدم من قبل أصبح هذا التأكيد معقولا بلا نزاع. فالمشاعية لم تعد حكومة من وقت ان استوجبت على نفسها الضغط لاعلى أغلبية الاهالي بل على أقلية منهم (وهي فئة المستغلين)؛ لقد حطمت اداة الحكومة المالية ولم يكن عملها هـذا بقوة خاصة للضغط بل

الاهالي أنفسهم هم الذين شمروا عن سواعدهم وانبروا الى خصومهم في الميدان . فكل هذا العمل لا ينطبق مطلقا على مدلول الحكومة بمعنى لفظها المعروف . ولو تأيدت المشاعية في عملها واستتب امرها لاختفت منها كل ظواهر الحكومة من تلقاء نفسها ، لانها لا تبقى لها حاجة بعد استتباب الامر الى ابطال انظمتها لان هذه النظامات كانت تنكف عن العمل حينما لا تجدامامها ماتعمله .

« غير أن الفوضويين دائبون على أن يقذفوا في أوجهنا بهذه الجملة « الحكومة العامية »

وانما يريد انجيل بهذا القول الاخير باكونين وحملاته على الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين . على ان انجيل يعترف بصواب هذه الحملات فيما يختص منها بالحكومة العامية التي لا معنى لها والتي هي في معزل عن الاشتراكية وينبغي القضاء عليها بالابطال كما ينبغي القضاء على « الحكومة العامية الحرة »

ويبذل انجيل مجهوده في تحويل مجادلات الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين مع الفوضويين في مجرى حسن ، وفي جعل مقاومتهم منتظمة من جهة التمسك بالمبادىء ، وفي انقاذهم من أوهام الانتهازيين الفاسدة وآرائهم الضالة في الحكومة . غير أن كتاب انجيل الى بيبل ظل واأسفاه ستا وثلاثين سنة ملقى في

غيابة الصندوق ! ومع ذلك فاننا سنرى فيما يلي ان كاوتسكي ظل ينشر في موضوع الحكومة نفس الآراء التي كانت الباعث الاهم لانجيل على إرسال كتابه السالف ذكره الى بيبل لتنقيح البرنامج الاشتراكي منها واقصاء أفكار الاشتراكيين عنها .

واجاب بيبيل على كتاب انجيل برسالة تاريخها ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ذكر فيها أنه على اتفاق تام معه من جهة البرنامج وأنه وجه لومه الى ليبكنخت على ميوله المتجهة الى التراضي مع رأس الماليين. على إننا لو تناولنا كتاب بيبيل الذى عنوانه : مقاصدنا ، لوجدناه حافلا بآراء عن الحكومة في منتهى الشطط والضلال اذ يقول : « أن الحكومة يجب أن تتحول من حكومة قائمة على حكم طبقة مخصوصة الى حكومة عامية » .

وهذا هو مانشر في الطبعة التاسعة من كتاب بيبيل المذكور سنة ١٨٨٦ . فليس من المستغرب بعد هذا اذا ماصمم الاشتراكيون الديموقراطيون الالمانيون على الارتكان على اقوال الانتهازيين وأدلتهم في هذا الصدد بشأن الحكومة ولا سيما عندما يظل شراح اقوال انجيل نائمين تحت ظلال الاهمال والتراخي ، وعندما لا تسمح شئون الحياة العادية ومقتضياتها بتلقين الاشتراكيين الديموقراطيين مبادىء الثورة وتعاليمها العملية .

— ٤ —

نقد مشروع برنامج ايرفورت

أن انتقاد مشروع برنامج ايرفورت الذي وجه به انجيل الى كاوتسكي فى ٢٩ يونية ١٨٩١ ونشر بعد عشر سنوات أي فى عام ١٩٠١ فى جريدة النيوزيت لايمكن أن يظل مهملا فى تحليل المذهب الماركسي من جهة مايختص منه بالحكومة لان محوره يدور على انتقاد آراء الانتهازيين والاشتراكيين الديموقراطيين بخصوص مسألة تنظيم الحكومة

ولنلاحظ في اثناء استعراضنا اقوال انجيل أنه قد أبدى أيضا في المسائل الاقتصادية السياسية بيانا في منتهى الاحكام والفائدة ، وهذا البيان يظهر مقدار تتبعة التطورات رأس المالية الحديثة وكيف انه حزر الى مدى بعيد كل المسائل الاقتصادية المتمشية فى طريق التدرج فى غضون عصرنا الحالي الاستعماري وما ستؤدي اليه من التوسع فى الاستعمار . واليك ما أورده من البيان فى صدد الجملة الآتية : « فقد القاعدة » التي وردت فى مشروع البرنامج لوصف رأس المالية فقد كتب ما يلي :

« لو أننا اتخذنا لنا شكل شركات مساهمة من انواع شركات

الاحتكار التى تشرف على فروع بأسرها من الصناعة وتحتكرها فاننا نرى الانتاج الخاص قد بطل بل نرى قاعدة الانتاج نفسها قد فقدت »

فنحن امامنا الآن الوصف الجوهري لرأس المالية الحديثة من الوجهة النظريه أي المبدأ الاستعماري الذي تتحول بموجبه رأس المالية الى رأس مالية محتكرة . وهذه نقطة يجب الالتفات اليها للحذر من الوقوع في الشطط الذي يجنح اليه الاصلاحيون الماليون بذهابهم الى أن رأس المالية الاحتكارية الخاصة أي الحكومة ليست هي رأس المالية العادية ، وقد استطاعت أن تسمى « بالاشتراكية الحكومية » ومن المؤكد أن المحتكرين لم ينتهجوا طريقة واحدة تسير على خط مستقيم ولا يمكنهم أن ينتهجوها في المستقبل . ولو فرض وتمكنوا من ايجاد قاعدة منظمة يتبعونها في الاشياء التي يحتكرونها سواء أكانت هذه الاشياء المحتكرة وطنية أو دولية فانهم يكونون قد أوجدوا حقيقة مرحلة جديدة في الاحتكار رأس المالى ولكننا على كل حال لانكون قد خرجنا عن دائرة الوضوح لحكم رأس المال

على ان صلة النسبة أو القرابة أو الرابطة التي تربط ما بين رأس المالية والاشتراكية يجب أن تتراءى لممثلي هيئة العمال كدليل

مؤيد لقرب وسهولة واحتمال نشوب الثورة الاشتراكية بل وضرورة نشوبها في الحال وليست كدليل مناقض يدعو الى التزام خطة الحيدة ازاء أولئك الذين يجحدون، مثل طلاب الاصلاح، وجوب نشوب الثورة ويصورون رأس المالية في صورة جذابة آخذة بمجامع الالباب . ولكن لندع هذه المسألة الاقتصادية ولنعد الى مسألة الحكومة . فان انجيل يبسط امامنا ثلاثة بيانات في منتهى الاهمية فأول هذه البيانات يختص بالجمهورية وثانيها يتعلق بارتباط المسألة الوطنية بمسألة تنظيم الحكومة والثالث يختص بالادارة المحلية

فأما مايختص بالجمهورية فقد جعلها انجيل النقطة المركزية من جهة الخطارة فى انتقاده على مشروع برنامج ارفورت . واذا ماتذكرنا أهمية برنامج ارفورت لدى سائر الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية الدولية وما أحرزه من المكانة فى المؤتمر الاشتراكي الدولي الثاني الذي جعله النموذج الاساسي له في أعماله وقراراته فمن الممكن القول بغير مغالاة ان انجيل ينتقد في هذا المقام انتهازيي الاشتراكية الدولية الثانيه بأجمعهم .

وهذا ما كتبه انجيل فى هذا الصدد :

« ان المطالب السياسية التي ينشدها المشروع مصابة بنقص فادح . فهى لاتتضمن بالتأكيد مايجب أن يقال وأن يطلب »

وسيظهر انجيل فيما بعد أن الدستور الالماني عبارة عن نسخة من الدستور الرجعي القديم الذي صار وصفه فى سنة ١٨٥٠ وان الرايخستاج ليس سوى « ورقة من كرمة الحكم المطلق » كما عبر عنها بهذا النص ويلهيلم ليبكينخت وان الرغبة فى تحقيق جعل ملكية كل ادوات العمل مشاعاً هى عمل لامعني له مادام قوامه ذلك الدستور الذى يتضمن وجود الحكومات الصغيره واتحاد الحكومات الصغيره الالمانية

ثم قال انجيل الذى كان يعلم حق العلم بأنه لايمكن ايراد لفظة الجمهورية فى المانيا ضمن نص البرنامج الخطر مثل هذا العمل من الوجهة القانونية، وان كان فى الحقيقة ليس ممن يستسلمون الى مثل هذا المنع بالسهولة التى يستسلم اليها كل الالمانيين فى المانيا:

« من الصعب أن نخوض فى عباب هذا الموضوع . الا أنه على كل حال وكيفما كان مبلغ الصعوبة أو الخطر لابد من الفصل فى الامر بوجه قاطع . والهياج الذي يظهره الانتهازيون الان على صفحات قسم عظيم من الصحافة الاشتراكية الديموقراطية يظهر مقدار الضرورة التي يستدعيها الفصل فى هذه المسألة . وقد أدى الخوف من تنفيذ القانون الموضوع ضد الاشتراكية والتأثر من بعض التصريحات التي حدثت تحت نفوذ ذلك القانون ولم يحن

وقت تنفيذ مافيها الى الرغبة فى الوقت الحاضر فى أن يكتفى الحزب بالنظام الشرعى المتبع الآن فى المانيا باعتباره محققا لجميع المطالب الاشتراكية بطريقة سلمية »

على أن مسألة تخوف الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين من تحريك ذلك القانون الاستثنائي وعملهم من جراء هذا التخوف بكل حذر ومسالة اعتبرها انجيل جوهرية وفى مقدمة الموضوع الذى خاض عبابه غير عابىء بما يرمى اليه الانتهازيون من المقاصد فصرح بانه نظراً لفقد الجمهورية والحرية من المانيا أصبح تحقيق الاحلام السلمية مستحيلا . ولم يقبل انجيل أن يقف مكتوف اليدين ازاء هذه الحالة . فصرح بأنه من الممكن فى البلاد التي توجد فيها جمهوريات أو حرية واسعة النطاق يمكن توهم (تواهم فقط) التوصل إلى بلوغ الامانى الاشتراكية بطريقة سلمية أما فى المانيا فمن رأيه :

« . . . أما فى المانيا حيث الحكومة تكاد تكون في أوج عزتها وقوتها وحيث يتجرد الرايخستاج وسائر الانظمة التمثيلية الاخرى من كل سلطة حقيقية فأن الجهر بشيء من هذا القبيل وعلى الخصوص بغير حاجة ماسة الى مثل هذه المجاهرة فأن مثل هذا العمل يؤدي الى انعطاف ورقة الكرم نحو أرومتها وهي

الحكم المطلق لتتخذ منه عطاء لها يحجبها في مستظلها عن أعين الشاخصين اليها . »

وفي الواقع أن اغلبية الزعماء الرسميين للحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني هي التي تجعل نفسها ستراً للحكم المطلق في المانيا بتركها تعاليم انجيل راقدة في مختبأ الاهمل

ثم كتب انجيل مايلي :

« ان مثل هذه السياسة لايمكن أن تقود الحزب في آخر الامر الاّ الى التخبط في طريق الخطأ والضلال . فهو يقدر المسائل السياسية العامة ذات الصبغة الاضطهادية فيعمل بهذه الطريقة على اخفاء المسائل الجوهرية المهمة التي تتطلب الفصل السريع والتي لابد لها من أن تعرض من تلقاء نفسها في ميدان الظهور عند أول حادث جسيم أو عند أول أزمة سياسية . فما الذي ينجم عن كل ذلك الا أن يصير الحزب في الفرصة السانحة والساعة الحاسمة عاجزا وليست له آراء صحيحة ومبادىء ثابتة ووحدة تربط ما بين مسائله المتعددة التي تقتضي الفصل فيها بحد قاطع في حين انه لايمكن البت في هذه المسائل لانها غير معلومة لدى الجمهور الذي لاعهد له بالبحث فيها من قبل . . .

« ان تناسي هذه الامور الجوهرية لاجل مصالح عرضية

والاستمرار على متابعة النجاح المحرز في الوقت الحاضر والذي يتوالى لاجله الجهاد بدون نظر الى العواقب وتضحية الحركة المستقبلة لاجل شأن لا أهمية له صار الحصول عليه في هذا الوقت كل هذا ناجم عن أسباب « شريفة »، وماهذا كله الا مما يصح اعتباره من التصرفات الانتهازية . وما الانتهازية « الشريفة » الا خطر يهدد الاشتراكية من أفظع الاخطار الجمة التي تهددها

« ومما لاريب فيه ان حزبنا والطبقة العاملة لا يتيسر لهما ادراك السلطة والحكم الا اذا تشكلا بشكل سياسى كالجمهورية الديمقراطية مثلا . بل هذه الجمهورية هي الشكل الخاص بالسلطة المطلقة التي تحصل عليها هيئة العمال كما اظهرت ذلك الثورة الفرنسوية الكبرى »

ان انجيل لم يزد هنا على ان أبرز الفكرة الاساسية المنبثة فى تفاريق كتب ماركس مجسمة في مكان واحد وهي ان الجمهورية الديمقراطية هي المرحلة التي توصل هيئة العمال الى الحكم المطلق . وفي الحقيقة أن هذه الجمهورية لا يمكنها أن تنهى أجل سلطة رأس المال ولا تزيل استعباد الجماهير ولا تقضى على تصارع الطبقات ، ولكنها تجعل هذه المصارعة ذات قوة وانتشار وتمنحها عضدا تستطيع بواسطته اذا أزفت الساعة الموافقة لتحقيق المطالب الاشتراكية الصحيحة وحماية مصالح الجمهور ان تقود الجماهير فى ساحة الصراع

الاخير لتخرج منه متوجة بأكاليل الظفر . الا أن كل هذه التعاليم الماركسية قد تناستها الاحزاب الاشتراكية في مؤتمرها الدولي الثاني ولم تشر اليها حتى ولو من طرف خفي وكذلك فعل المنشفيون في غضون الاشهر الستة الاولى من الثورة الروسية التي شبت سنة ١٩١٧

وقد كتب انجيل في صدد مسألة الجنسيات والجمهورية الاتحادية ما يلي :

« ما الذي سنستعيض به عن المانيا الحالية (بدستورها الملكي الرجعي وتقسيمها الذي لا يعتبر أقل رجعي ، تقسيمها الى عدة حكومات صغيرة ، ذلك التقسيم الذى يديم خواص البروسية بدلا من اذابتها في المجموع الالماني) ؟ من رأيي أن ليس لهيئة العمال من مجال للتخير اذ ليس امامها سوى شكل واحد ترتضي به وهو الجمهورية الوحيدة التي لا تقبل التجزؤ . أما الجمهورية المتحدة التي تتطلع اليها البلاد الالمانية لتكون بها على نسق جمهورية الولايات المتحدة الامريكيه فانها لا يمكن الا أن تكون عقبة كأداء في الشرق

ان مثل هذه الجمهورية قد تصير ناجحة ومفيدة في انجلترا حيث يقيم أربعة شعوب فى جزيرتين وحيث توجد ثلاثة أساليب تشريعية تعمل كلها فى آن واحد مع وجود البرلمان الاتحادى . واذا ما انصرفنا عن فرض نجاح هذا الشكل الجمهوري في انجلترا

فاننا نراه قد لبث مدة طويلة عقبة كأداء فى سويسرا الصغيرة التى اذا وجدت حاجتها شديدة الى الجمهورية المتحدة فما ذلك الا لانها بحكم الضرورة قد اعتبرت عضوا ايجابياً فى النظام السياسى الاوروبى . أما بالنسبه لا ألمانيا فأن الطريقة الاتحادية التى على النمط السويسرى لايمكن الا ان تكون رجوعاً عظيما الى الخلف وذلك لأن الحكومة الاتحادية لها أمران تمتاز بهما اذا كانت تامة الاتحاد أحدهما أن تكون كل حكومة تمثل جزءاً من الحكومة الاتحادية الكبرى يكون لها تشريع مدني وجنائي خاص وطريقة سنها قوانينها خاصة بها أيضاً، وفضلا عن ذلك فانه يوجد بجانب البرلمان الوطنى مجلس ممثلين يلتئم فيه مندوبو الحكومات المتحدة وهؤلاء المندوبون منتخبون من كل ناحية صغيرة كانت أو كبيرة اذ لابد أن يكون لها حق فى التمثل فى ذلك المجلس . وما الحكومة الاتحادية فى المانيا الا واسطة الانتقال الى حكومة ممتزجة العناصر تمام الامتزاج والثروة التي هبطت من عل فى المدة الواقعة ما بين عامي ١٨٦٦ و ١٨٧٠ لاينبغي أن تمحى بحركة تراجع الى الخلف بل يجب اتمامها بحركة من الجانب السفلي »

ان انجيل لم يقتصر على عدم الاهتمام بمسألة شكل الحكومة بل لقد تجاوز هذه المسألة الى الاجتهاد بدرجة فوق العاده في تحليل

أشكال التطورات ليصف وصفا محكما بمقتضى الخواص التاريخية حالة كل مرحلة بحسب ماتدل عليه كل طريقه من طرق هـذه التطورات .

ان انجيل وماركس يشتركان في الدفاع من وجهة نظر هيئة العمال وثورة الهيئة العاملة عن المركزية الديموقراطية وعن الجمهورية الوحيدة التي لاتقبل التجزؤ والاتحاد . والباعث لانجيل على تمسكه بهذا المبدأ انه يرى في الجمهوريه الاتحاديه أحد أمرين ، إما أن تكون عامل شذوذ معرقل للتقدم والرقي ، وإما أن تكون واسطة انتقال ما بين الملكية والجمهورية المركزية وبهذه الطريقه تعتبر عامل رقي نسبي الى حد محدود بالنسبة لكل من العناصر المتآلفة منها هذه الجمهوريه

ومع اشتداد كل من انجيل وماركس في نقد فكرة الحكومات الصغيرة الرجعية بلا رحمة ومع نهوضهما معا في وجه الميول التي تحدد المسألة الوطنية والجنسية التى طالما اتخذت وسيلة يرتكز عليها الحكم الرجعى فأنهما لم يحاولا أن يجتنبا مسألة الوطنية العنصرية وهي الهفوة التى طالما ارتكبها الماركسيون الهولنديون أو البولونيون على الرغم من أن نقطة ابتدائهم جميعا في مكافحة الوطنية ذات النطاق الضيق والانانية المالية في حكوماتهم الصغيرة واحدة و في منتهى الوجاهة وذات صبغة شرعية لاغبار عليها :

بل في انجلترا نفسها حيث تساعد مقتضيات الأحوال الجغرافية وجامعة اللغة ووحدة التاريخ المتسلسل الذى مضت عليه القرون العديدة كما يظهر على وجود العنصرية الوطنية في الايالات الانجليزية يرى انجيل أيضا ان مسألة العنصريات الوطنية لا يمكن تجاوزها وأن ايجاد جمهورية اتحادية هنالك يعتبر من وسائل الترقي في سبيل الامتزاج المشاعي التام فقط

واذا كان انجيل قد توسع في شرح هذا المبدأ وتثبيته في الاذهان فما لاريب فيه أنه كان بعيدا بالمرة عن فكرة التخلي عن انتقاد عيوب الجمهورية الاتحادية كما انه بعيد عن نشر الدعوة والعمل بطريقة ناجعة لاجل ترويج فكرة الجمهورية الامتزاجية المركزية الديموقراطية

وانما لا يفهم انجيل هذه المركزية الديموقراطية فى دائرة المعنى الديواني المعتاد عما فيها من السخافات رأس المالية والاوهام المضطربة التي تتشبع بها رؤس الطبقة الوسطي أو الخيالات التي تحلق في مخيلات فوضوي هذه الطبقة

ان المركزية التي يرمي اليها انجيل لا تمنع البتة من ايجاد حكم إداري محلي يسمح بأبطال النظام الديوانى برمته وكل أوامر تصدر من الأعلى على الطريقة العتيقة على شرط أن تكون القرى

والنواحي راغبة رغبة صادقة شديدة فى توحيد الحكومه .

ثم كتب انجيل مضفيا شرح البرنامج الماركسي فيما يختص بالحكومه :

« وهكذا يكون المطلوب ايجاد جمهورية فردة ولكن لا في دائرة المعنى المندمجة فيها الجمهورية الفرنسوية الحالية التي لا يمكن اعتبارها فى جوهرها شيئا آخر غير امبراطورية سنة ١٧٩٩ بدون امبرطور على رأسها . ففي المدة الواقعة مابين عامى ١٧٩٢ و ١٧٩٩ كانت كل مقاطعة فرنسوية وكل ناحية هنالك تتمتع بحكمها الاداري التام على الطريقة الامريكية وهذا النظام هو الذي يجب أن يكون لدينا نحن الآخرين . أما كيف ينبغي ترتيب ذلك الحكم الاداري المحلي وكيف يمكن تجاوز الطريقة الديوانية فان أمريكا ومن خلفها الجمهورية الفرنسوية الاولى وتجىء بعدهما في الوقت الحاضر كندا واستراليا وبعض المستعمرات الانجليزية الاخرى هي التي ستقفنا عليه . فهذا الحكم الاداري الذي تتمتع به المقاطعات والولايات كائنا ماكان نوعه هو نظام أوسع حرية من أي نظام آخر . فمثلا الاتحاد السويسري تتمتع فيه كل دائرة خاصة بادارة ذات استقلال تام عن الحكومة الاتحادية الكبرى فى مجموعها ولكنها مستقلة أيضا عما فوقها درجة وعما دونها درجة

« وبلغ من استقلال المقاطعات المتحدة فى سويسرا ان حكوماتها المحلية هى التى تعين رؤساء البوليس فى النواحى وموظفى الادارة ، وهذا مالا يوجد له مثيل فى البلاد الناطقة باللسان الانجليزى . وان هذا النموذج لهو الذى سيجعلنا فى المستقبل نحن البروسيين نتقى طريقة انتداب كل رجال البوليس ورؤسائهم وسائر الحكام وبجملة واحدة جميع الموظفين بمعرفة المراجع العليا وهى الطريقة العقيمة المتبعة فى المانيا حتى الآن »

وعلى هذا فان انجيل يقترح أن يكون وضع المادة المختصة بالحكومة الذاتية فى البرنامج على النسق الآتى :

« أتم حكم ادارى فى المقاطعات والولايات (سواء كانت ولاية أو أياله) وفى المشيخة بانتداب الموظفين بطريقة الانتخاب العام مع إبطال كل السلطات المحليه وسلطات الولايات والمقاطعات المقررة من قبل الحكومة العامة »

لقد سبق ان أظهرت فى مقال نشرته جريدة البرافدا التي عطلتها حكومة كرينسكي والوزراء الآخرين الملقبين أنفسهم « اشتراكيين » فى عددها رقم ٦٨ الصادر في مايو عام ١٩١٧ كيف ان اولئك الذين يزعمون انهم ممثلونا الاشتراكيون وانهم ذوو صبغة ديموقراطية ذات نزعة ثورية يتفلتون بضعة تنس من

المبدأ الديموقراطي عندما تعرض لهم هذه المسألة وسواها من المسائل الاخرى الجوهريه . ومن الواضح ان هؤلاء الاشخاص الذين تجمعهم بطائفة الاعيان وأرباب رؤوس الاموال رابطة المصلحة الشخصية يتعامون ويتصاممون عمداً عن أمثال هذه الايضاحات

ومن الأمور الاساسية التي يجب التنبيه اليها ان انجيل يكذب بالادلة المحسوسة التي بين يديه وبالامثلة الدقيقة المحكمة الوهم المتجاوز حد العقل المنتشر بنوع أخص ما بين ديمقراطي الطبقة الوسطى وهو أن الجمهورية الاتحادية أعظم حرية من الجمهورية المركزية وان هذا لخطأ محض وضلال مبين فان الشواهد التي أوردها انجيل بخصوص الجمهورية المركزية الفرنسوية التي ظلت ناهضة من عام ١٧٩٢ الى ١٧٩٩ والجمهورية الاتحادية السويسريه لمن أقوى الادلة المعتمد عليها في هذا الصدد . وفي الواقع ان الجمهورية الديموقراطية المركزية كانت أوسع حرية من الجمهورية الاتحادية ويمكن القول بتعبير أوضح : ان أوسع حرية منحت للجهات المختلفة في أية جمهورية عرفها التاريخ حتى الآن هي الحرية التي عممتها الجمهورية المركزية لا الجمهورية الاتحادية . ولا يزال الاهتمام قليلا فى برنامج حزبنا بهذه المسالة كما انه قليل على وجه العموم بكل مسالة تختص بالجمهورية الاتحادية أو الجمهورية المركزية أو الحكم الاداري المحلي

— ٥ —

(مقدمة ~~١٩١٨~~ 1891 لكتاب الحرب الاهلية)

﴿ تأليف ماركس ﴾

سرد انجيل ملخصا جذابا للقلوب عما القته المشاعية بأعمالها من الدروس على الاشتراكيين المعاصرين في المقدمة التي وضعها للطبعة الثالثة من كتاب الحرب الاهلية الذى الفه ماركس وتاريخ هـذه المقدمة ١٨ مارس ١٨٩١ وقد نشرت مجلة النيوزايت هـذه المقدمة في حينهـا وقد تخللتها استنتاجات هامة عن خطتنا تجاه الحكومه . وهذ الخلاصة الحافلة بالتجربة الكاملة التي حصل عليها انجيل فى نحو العشرين سنة التي توالت من قيام المشاعية إلى وقت تحريره هذه المقدمة والتي انما دبجها يراعه ضد ذلك الاعتقاد السائد على العقول بشأن الحكومة وقد اصابت حظا كبيرا من الانتشار في المانيا يمكن اعتبارها بحق آخر كلمة فاهت بها الماركسية فى هذا الصدد .

لقد لاحظ انجيل أن العمال كانو مسلحين فى آخر كل ثورة حدثت فى فرنسا « فكان اكبرهم للاعيان الذين يتولون ازمة الحكومة عقب كل ثورة أن يعمدوا إلى تجريد العمال من اسلحتهم

قبل كل عمل آخر ، وعلى هذا فقد صار من المعتاد أن تنتهي كل ثورة بنشوب معركة حادة تنتهى بهزيمة العمال وتجريدهم من السلاح »

وهذه الخلاصة القائمة على اساس التجربة محكمة بقدر ماهي موجزة . وموضوع المسألة — بين المواضيع الاخرى المشتملة عليها مسألة الحكومة (هل للطبقة المستعبدة أن تحمل السلاح ؟) — قد صار استخلاصه بطريقة باهرة جداً . وهـذه بالتأكيد هى النقطة التي يتجاوزها بمنتهى الصمت الجهابذة المتأثرون بالنفوذ المالى والمتشبعة رؤسهم بسخافات فئة الاعيان وديموقراطيو الطبقة الوسطى .

وفى ثورة سنة ١٨١٧ تشرف المنشفى الروسي تسيريتللى الماركسي المذبذب (على طريقة التشرف الكافنياكي) بأن خان هذا السر المختص بثورات الاعيان . اذ دفعه طيشه إلى أن يقول فى خطبته التاريخية التي القاها فى ٩ يونيه أن فئة الاعيان صحت عزيمتها على تجريد العمال الموجودين فى بتغراد من السلاح وهى طريقة لم يحجم عن التصريح بأنه يحبذها لانها ضرورة تقتضيها الحالة الساسية .

أن الخطبة التاريخية التي القاها تسيريتيللى فى ٩ يونيه ستكون لكل مؤرخ يبحث فى ثورة ١٩١٧ الروسية خير دليل على اجماع الاشتراكيين الثوريين والمنشفين تحت زعامة تسيريتيللي على قبول ذلك المبدأ المالى المناهض لطبقة العمال الثورية .

وقد ابدي انجيل في خلال كلامه ملاحظة اخرى مرتبطة بالمثل بمسألة الحكومة ومختصة بالديانة .

من المعلوم ان الاشتراكية الديموقراطية الالمانية كلما كان يدخل عليها تفكك يراد به تحويلها شيئا فشيئا الى الانتهازية كانت تسقط غالباً على مهل في ذلك التعبير الضال السفسطائي الذي يتضمن الجملة الشهيرة القائلة : « ان الدين أمر خاص » فهذه الجملة قد أولها الحزب الاشتراكي الثوري بانها ترمي الى أن المسألة الدينية هي امر خاص ! فلم يسع انجيل الا أن يقف ازاء هذ الخيانة التي ارتكبت ضد برنامج هيئة العمال الثوري ، ولم يكن انجيل الى عام ١٨٩١ يستطيع ان يلاحظ من علائم تمشي الانتهازية في صلب حزبه سوى ظلال ضئيلة وهذا السبب هو الذي جعله يلتزم خطة الحكمة في نهوضه ضد ذلك التاويل المختص بالدين

قال انجيل :

« بما ان الذين كانت تتألف منهم هيئة المشاعية الكبرى لم يكونوا الامن العمال مباشرة اوممثلين انتخبهم العمال بمحض أرادتهم فان قراراتها كانت تمتاز بانها متشبعة تماما بروح الهيئة العاملة وقد اصدرت اوامر باصلاحات رفض الجمهوريون الاعيان المصادقة عليها بمجرد احتقارهم الدنيء لصدور هذه الاوامر من الهية العاملة مع

انها كانت تتألف منها القاعدة الضرورية لسائر الاعمال الحرة التي ينبغي أن تقوم بها الطبقة العاملة . ومن هذا القبيل مثلا تنفيذ المبدأ القائل بان الدين من جهة علاقته بالحكومة يعتبر مسألة خاصة فقد رأت المشاعية حبا في مراعاة مصلحة العمال ان ترجيء كل مناقشة تختص بهذه المسالة وأن ترجع فيها في ذلك الوقت الى التسامح العظيم الذي كان متبعا في هذا الصدد في النظام الاشتراكي القديم »

ولقد تعمد انجيل ذكر ارتباط الدين بالحكومة مهاجما بهذه الطريقة وجها لوجه الانتهازية الالمانية التي كانت قد صرحت بان الدين مسألة خاصة بالنسبة لارتباطه بالحزب فاسقط بحملته هذه حزب الهيئة العاملة الثوري الى مستوى أخس الفئات المالية « وهي فئة العقيدة الحرة » المتهيأة لقبول حيدة الدين والتي مع ذلك بتجريحها حمله الحزب على الآراء الدينية قد خدرت أعصاب الشعب .

ان الذي سيسطر في المستقبل تاريخ الاشتراكية الديموقراطية الالمانية ببحثه في أسباب اخفاقها المخجل في عام ١٩١٤ سيجد مواداً مهمة عظيمة المقدار تختص بهذه المسألة منذ ان فتح بابها على مصراعيه — دكتور الحزب — كاوتسكي بتصريحاته المتلونة الى أن وضعت خطة الحزب المختصة (بحركة انفصال الكنيسة) في

سنة ١٩١٣

ولنر الآن كيف يلخص انجيل بعد عشرين عاماً من عهد المشاعية الدروس التي القتها المشاعية على هيئة العمال المقاومه .

واليك هذه الدروس التي أحلها ماركس المحلة الأولى من العناية .

« أن السلطة الضاغطة التي كانت تتقمص بها الحكومة المركزية الغابرة التي أوجدها نابليون منذ عام ١٧٩٩ المشتملة على الجيش والبوليس السياسي والهيئة الدوانية والتي شرعت كل حكومة نهضت بعد ذلك العهد في الاحتفاظ بها باعتبارها الآلة المرغوب في بقائها باستخدامها ضد خصومها هي السلطة التي كان من الواجب اسقاطها في سائر ارجاء فرنسا كما تم اسقاطها في باريس

« ولقد كان من الواجب على المشاعية أن تعترف من أول الامر بأن الطبقة العاملة باتصالها بالسلطة لا يمكنها مطلقا أن تشترك في ادارة شئون البلاد مع اداة الحكومة القديمة ، وان الهيئة العاملة يجب عليها لاجل احتفاظها بسلطة الحكم التي توصلت اليها حديثا أن تعمل من جهة على استئصال شأفة هذه الآلة الضاغطة العتيقة التي ظلت الى ذلك العهد مدارة ضدها خاصة ومن جهة اخرى أن نعلن فى الحال أن كافة نوابها وموظفيها بغير استثناء قابلين للعزل فى كل وقت »

ان انجيل قد أبدى ملاحظته فى هذا القول مرة اخرى بأن الحكومة تظل على جبلتها الاولى لا فى الملكية الحرة فقط بل فى الجمهورية الديموقراطية ايضا أي أنها تلبث حافظة شكلها المعتاد الممتاز الجوهرى وهو الشكل الذي يحول مستخدميها واعضاءها « خدام الهيأة الاجتماعية » الى سادة الهيأة الاجتماعية

ثم قال انجيل :

« قد لجأت المشاعية الى استعمال طريقتين ناجحتين لتلافي هذا التطور الذي لم يتيسر اجتنابه فى كل الحكومات التي تتابعت الى هذا اليوم وهو التطور الذي تنقلب به الحكومة وأعضاؤها من حكومة خدام الهيأة الاجتماعية الى حكومة سادة الهيأة الاجتماعية وأولى هتين الطريقتين انها عينت فى كل الوظائف الادارية والقضائية ومعاهد التدريس اناسا منتخبين بطريقة التصويت العام ، وفضلا عن ذلك انها فوضت الى الناخبين حق استدعاء منتخبيهم في كل وقت والطريقة الثانية انها كانت تدفع لسائر الموظفين من كبار الى صغار نفس الاجر الذي يتقاضاه جميع العمال الآخرين وكان أعظم أجر دفعته المشاعية ستة آلاف فرنك . (هنا ذكر لينين فى حاشية الطبقة الروسية التي ظهرت سنة ١٨١٨ أى عند ما أحدث الانقلاب الاخير وأصبح مشرفا على الشئون الروسية ان هـذ

المبلغ يعادل بالقيمة الاسمية نحو ٢٤٠٠ روبل أي ٦٠٠ روبل بسعر القطع الحاضر . وقد أخطأ بعض البولشفيين خطأ لايغتفر باقتراحهم مثلا فى المجالس البلدية أن تكون قيمة المرتبات ٩٠٠٠ روبل فى حين انه قد تقرر أن ٦٠٠٠ روبل مرتب كاف في عموم الروسيا)

« وبهذه الطريقة نهضت عقبة كأداء امام التراكض الى الوظائف والطمع فى مستقبلها حتى لوصار العدول عن اشتراط الحصول على اوامر التفويض التي تعطى لنواب الانظمة التمثيلية وهو الشرط الذي اوجدته المشاعية زيادة في التأكد والوثوق »

وهنا يلم انجيل بنقطة مهمة حيث تتحول الديموقراطية المرنة من جهة الى اشتراكية ومن جهة أخرى تظل الديموقراطية مضادة للاشتراكية . وفى الواقع انه اذا اريد افناء الحكومة فمن الضرورى تحويل وظائف الحكومة الى عملي مراقبة وكتابة يكونان من البساطة فى الدرجة التي تجعل تأديتهما هينة على السواد الاعظم من الاهالى ثم تجعلها بالتدريج سهله على الجميع . على انه اذا كان لابد من استئصال مجال الرقى فى الوظائف بتاتا فمن الواجب منع الوظائف الفخرية التي يتخذها بعض الطامعين سلما يتوصلون به الى الاعمال الكبيرة فى المصارف المالية او فى الشركات المساهمة كما يحدث ذلك كثيرا فى البلاد المغمورة برأس المالية حتى في اوسعها حرية .

وقد احتاط انجيل من السقوط فى الخطا الذى سقط فيه بعض الماركسيين من جهة حق الامم فى التعيين من تلقاء نفسها : اذ قالوا ان هذا الحق غير قابل للتنفيذ فى عهد رأس المالية ، وفى عهد الاشتراكية يصبح لغوا . ان مثل هذا القول ربما كان قريبا الى التصور لحسن ترتيبه الا انه محض وهم وشطط اذ يمكن تطبيقه على اى نظام ديمقراطى كيفما كان نوعه حتي على طريقة مرتب الموظفين البسيط ، لان وجود ديمقراطية مرنة الى النهاية مستحيل فى عهد رأس المالية وفى عهد الاشتراكية يختفى كل اثر للديمقراطية .

ان توسيع الديمقراطية الى النهاية والبحث فى اشكال هذا التوسيع وابرازها الى حيز العمل الى غير ذلك كل مجموع هذه الاعمال هو أحد المسائل الجوهرية الحادث لاجلها الصراع الاشتراكي الثوري .

لئن أريد الاخذ بطرف من الديمقراطية فانها لن تؤدي الى الاشتراكية ولكنها فى الحياة العملية ممتنعة التجزؤ ولا يمكن الا التمسك بها جماء فتحدث حينئذ تأثيرها فى الاقتصاد السياسي الذي تسرع بأحداث تغيير فيه مع تأثرها هي نفسها بالرقي الاقتصادي هذه هي النظرية المنطقية التي تستخلص من الحياة العملية

وواصل انجيل كتابته قائلا :

« ان انفجار هذه السلطة الحكومية العتيقة وحلول حكومة جديدة ديمقراطية بحتة مكانها قد صار وصفه بطريقة مفصلة فى الفصل الثالث من كتاب الحرب الأهلية ــ ومع ذلك فمن الواجب أن نتمهل هنا هنيهة لنلم ببعض خصائص هـذه الاستعاضة لأن الاعتقاد السائد فى المانيا بخصوص الحكومة قد تخطى حد الفلسفة وأصبح ممتزجاً بضمائر طبقة الاعيان الماليين بل وكثيرين من العمال وذلك لأن الفلاسفة يلقنون الناس ان الحكومة هي « تحقيق فكرة » وهذا التعبير الفلسفى ترجمته انها مملكة الله فى الارض ، فالحكومة المجال الذى يتحقق فيه وجود الحقيقة والعدل الدائمين . ومن هنا نشأ اجلال الحكومة بدرجة عظيمة واجلال كل مايرتبط بالحكومة وهو اجلال بلغ من تمكنه من النفوس الحد الذى جعل الناس يعتادون منذ نعومة أظفارهم على الاعتقاد بأن كل المسائل والمصالح العامة فى سائر المجتمع الانسانى لايمكن تنفيذها وحمايتها الا بواسطة الاساليب القديمة أى بواسطة الحكومة وموظفيها ذوى المراتب المتفاوتة والمرتبات المختلفه . ويتصور الناس انهم يرتكبون أمراً إدا وهم لاجل ذلك يرفضون التخلى عن الالتفاف حول الملكية الوراثية والانتصار للجمهورية الديمقراطية أما حقيقة الامر وهي ان الحكومة ليست الا آلة تعمل لسحق

طبقة أخرى سواء أكانت فى الجمهورية الديمقراطية أو فى الملكية وان الحكومة على أصلح ما تكون من أحوالها ليست سوى سوء تصاب به هيئة العمال من قبيل الوراثة التي انتقلت اليها عدواها حينما أحرزت الانتصار فى مكافحتها لاجل توليها بصفتها طبقة حاكمة ، وستضطر هيئة العمال وهي منتصرة أن تقتفي آثار المشاعية فتثير فى الحال الجوانب المظلمة من هـذا السوء الى أن ينشأ نسل جديد فى أحوال جديدة من الحرية الاجتماعية تمكنه من اطراح ذلك اللغو العتيق أي الحكومة »

وقد احاط انجيل بتحذير الالمانيين من أن يتناسوا عند تحويل الملكية الى جمهورية المبادىء الاشتراكية المختصة بمسألة الحكومة على وجه عام أي فى سائر اشكالها . ويظهر اليوم أن تحذيراته هـذه انما كانت بمثابة درس يلقى خاصة على تسيرتيلي وتشيرنوف اللذين أعربا بطريقتها العملية التي ترمى الى الوحدة العامة على ميلها واحترامها العظيمين للحكومة !

وتوجد ملاحظتان أخريان : أولاهما أن انجيل بقوله أن الحكومة سواء أكانت على عهد الملكية أو على عهد الجمهورية لم تعد كونها اداة ضغط طبقة على طبة اخرى لم يعن أن شكل الضغط يتغير فى وقوعه على الطبقة العاملة كما يقول بذلك بعض الفوضويين ، فالطريقة

الوحيدة والمثلى اذن لابطال طبقات الهيأة الاجتماعيـة على العموم وايجاد طبقة واحدة متساوية فى سائر الحقوق هى استمرار هيأه العمال على مقاومة الضغط وصراع الطبقات فى اوسع مايكون وبحرية كاملة وصراحة تامة ؟ والملاحظة الثانية هى معرفة السبب فى أن الجيل الجديد الذي سيصبح وحده فى حالة تمكنه من التخلص من كل هذه الحكومة الكاملة مرتبط ببلوغه هذه الغاية بتخطى الديموقراطية التي قد توصلنا اليها

— ٦ —

(رأى انجيل فى تخطى الديموقراطية)

لقد اضطر انجيل الى ابداء رأيه عن هذه النقطة اثناء تعرضه لمسألة تخطئة الاسم المطلق على الاشتراكية الديموقراطية من الوجهة العلمية . أن انجيل قد أوضح فى مقدمة مجموعة مقالاته ورسائله التي كتبها منذ عام ١٨٧٠ والتي الم فيها بكل مبحث من المباحث الاجتماعيـة عامة والاشتراكية الدولية خاصة وقد نشرت هـذه المقدمة فى ٣ ينايرسنة ١٨٩٤ أي قبل موته بعام ونصف عام انه استعمل لفظ مشاعي بدلا من اشتراكي ديموقراطى فى سائر مقالاته لان اسم الاشتراكية الديموقراطية كان يطلق اذ ذاك على البرودونيين

فى فرنسا واللاساليين فى المانيـا .

ومضي انجيل في تعليله الاستعاضة عن لفظ الاشتراكيـة الديموقراطية بلفظ المشاعية قائلا :

« لقد كان لدينـا ماركس وأنا ، مسيغ قوي يسمح لنـا بأن نستعمل فى سبيل التعبير عن نقطة نظرنا الخاص اصطلاحا فى منتهى الدقة والمطابقة أما الآن فقد تحول الحال وأصبح ذلك الاصطلاح وهو لفظ الاشتراكية الديمقراطية الذي لايزال مستعملا الى هذه الساعة يحمل ، على الرغم من عدم مطابقته لحقيقة المقصود منه على الاشارة الى حزب برنامجه الاقتصادي ليس اشتراكيا فقط بل مشاعيا أي على حزب مقصده السياسي النهائي ابطال كل نوع من أنواع الحكومات وبالجملة الى ابطال كل ديمقراطية بالمثـل . ان أسماء الاحزاب السياسية القابلة دائما للتغير لا يمكن أن تنطبق عليهم فى كل وقت تمام الانطباق ، وذلك لأن كل حزب يتسع نطاقه وتتنوع أوجه أعماله واما الاسم فيبقى على حالة واحدة »

ان الاختصاصي فى نحت الالفاظ وفي تطبيق الجمل على معانيها ومدلولها انجيل ظل حتي آخر أيام حياته أمينا على ماتخصص فيه . فهو يقول لقد كان لنا ماركس وانا اسم بديع محكم من الوجهة العلمية تمام الاحكام وعلى تمام الانطباق على حزبنا ولكن

لم يكن لنا حزب في الحقيقة يمكننا ان نطبق عليه هذا الاسم أي لم يكن ثمت حزب يجمع طبقات العمال . أما الآن وقد أشرف القرن التاسع عشر على نهايته فقد أصبح لنا حزب حقيقي ولكنه من الوجهة العلمية لاينطبق على الاسم المطلق عليه تمام الانطباق .

ومع ذلك فهذا شيء لايهم اذ من الممكن أن يتسمى بهذا الاسم على شرط أن يستمر في رقيه وتوسعه وعلى شرط أن لاتخفى عليه معرفة عدم انطباق هذا الاسم عليه من الوجهة العلمية وان معرفته بهذا الامر لاتمنعه من الاستمرار على التقدم في أقوم طريق .

ولقد نتسلى نحن البلشفيين أيضا من قبيل التفكهة باتباع طريقة انجيل : فان لدينا حزبا حقيقيا وهو يتقدم وتتسع دائرته على أحسن مايكون في هذا العالم ، و سنمر بالاسم المستحيل الهمجي وهو لفظ « البلشفيك » الذي لايدل على أي معنى يستفاد منه من جهة خطة الحزب ومبادئه اللهم الا ماكان من أمر انقسامه في مؤتمر بروكسل ولندره الذي انعقد في عام ١٩٠٣ فقد انشطر الحزب اذ ذاك الى قسمين وكانت لنا نحن الغالبية (بولشينستفو)

أما الآن وقد جعل الاضطهاد الحادث من قبل الجمهوريين والديمقراطيين الماليين المتسمين بثوريين على حزبنا في يوليه وأغسطس ١٩١٧ اسم البلشفيك شهيراً جداً وذا شرف عظيم يوافق

التقدم الكبير التاريخي الذي قام به حزبنا في نموه الحقيقي فربما أجرأ انا نفسي على أن أقترح كما حدث ذلك في ابريل تغيير اسم حزبنا . وربما اقترحت على الزملاء فكرة الاتفاق على تسميته بالحزب المشاعي مع بالقاء لفظة البلشفيك مرادفا له ...

غير ان مسألة اسم الحزب ليست على شيء من الاهمية مطلقا ولا يمكن أن تقارن بمسألة علائق العمال الثورية بالحكومة

وبمناسبة ايراد ذكر الحكومة هنا ينبغي العودة الى ذكر الخطأ الذي تصدى انجيل للتحذير منه فيما تقدم والذي ألمعنا اليه نحن من قبل وهو : عدم تناسي ان ابطال الحكومة هو ابطال الديمقراطية وان فناء الحكومة هو كذلك فناء الديمقراطيه

ان هذا الايضاح يظهر لاول نظرة كأمر غريب لايمكن فهمه : بل ربما يتخوف بعضهم تمنبنا أن يسود حكم اشتراكي لا يراعى فيه مبدأ انصياع الاقلية للاكثرية وهو على مايقولون المبدأ الجوهري للديموقراطية . ولكني أقول كلا : ان الديموقراطية لاتتفق مع انصياع الاقلية للاكثرية . ان الديمقراطية هي شكل حكومي يرمي الى اخضاع الاكثرية الى الاقلية أي انها نظام العنف المرتب المدرب لاخضاع طبقة الى طبقة اخرى من قبل حزب من أحزاب الاهالى ضد حزب آخر

اننا نقترح أن يكون الغرض النهائي هو ابطال الحكومة أى ابطال كل عنف منظم مرتب يرمى الى كل اضطهاد يصيب الناس بوجه عام .

ونحن لا نتمنى مطلقا أن يسود حكم اشتراكي لا يرمى الى مراعاة مبدأ خضوع الاقلية للاكثرية ولكننا بتمسكنا بالمبدأ الاشتراكي انما نتمسك به لاعتقادنا بأنه سيتطور الى الشكل المشاعى وانه لن تبقى حاجة بعد ذلك الى الالتجاء الى وسيلة الشدة والعنف التي يعامل بها الناس حتى الآن ولا الى اخضاع انسان الى آخر أو حزب من الاهالى الى حزب ثان : وان الرجال سيعتادون بالفعل على سائر مقتضيات الحياة الاشتراكية العملية بلا ضغط ولا ترؤس ولا اخضاع

وانما أراد انجيل هذه الحياة التي لا تزال فى عالم الرجاء والتصور حينما تكلم عن الجيل الجديد قائلا انه سيشب فى أحوال جديدة من الحرية الاجتماعية وسيصبح فى حالة تمكنه من أن يطرح بتاتا كل تلك الحكومة العتيقة وكل شكل حكومي بما فى ذلك الجمهورية الديمقراطية

ولكى يمكن انارة هـذه النقطة وعرضها عل الابصار والافكار فى حالة من الجلاء تجعلها مفهومة لدى كل انسان ينبغي لنا أن نحلل مسالة الموارد الاقتصاديه المتخلفه عن الحكومة الهالكة

الفصل الخامس

أن أهم اوجه البحث في هذه المسألة يستخلص من اقوال ماركس فى نقده برنامج جوتا (فى الرسالة التى بعث بها الى ويلهلم براك فى ٥ مايو سنة ١٨٧٥ التي نشرت فى سنه ~~١٩٨١~~ ١٨٩١ فقط في جريدة النيوزيت).وقد أبقى القسم الجدلي من هذه الرسالة الجليلة وهو الذى يتضمن نقد المذهب اللاسالى فى جانب الابهام ذلك القسم الايجابى المختص بتحليل العلائق الموجودة مابين انتشار المشاعية ورقيها وفناء الحكومة .

— ١ —

المسألة المعروضة من ماركس

اذا ماقورنت رسالة ماركس الى براك المؤرخة ٢٥ مايو سنة ١٨٧٥ مقارنة سطحية برسالة انجيل الى بيبل المؤرخة ٢٨ مارس سنة ١٨٧٥ التي صار البحث فيها فيما تقدم يمكن الظن بأن ماركس اشد جنوحا الى الفكرة الحكومية من انجيل وان آراءهما تختلف فيما يختص بالحكومة اختلافا عظيما

فأما انجيل فيدعو بيبل الى الكف عن اللغط بذكر الحكومة واستبعاد لفظ « الحكومة » بتاتا من البرنامج بقصد استبداله بلفظ « المشاعية » ، بل لقد ذهب انجيل الى حد قوله ان المشاعية لم تكن مطلقا حكومة بالمعنى الخاص بهذا اللفظ . وأما ماركس فعلى العكس من ذلك فيتكلم عن الحكومة حتى فى المجتمع المشاعي الآتي ويلوح عليه انه يرى ضرورة وجود الحكومة بالمثل أثناء الحكم المشاعي

الا أن الذهاب الى مثل هذا الظن شطط عظيم لان أقوال ماركس وآراءه اذا امتحنت بدقة متناهية لاتلبث أن تنجلي فى حقيقتها الناصعة فيبدو حينئذ للعيان تطابق آراء انجيل وماركس فى صدد الحكومة وفنائها مطابقة محكمة وان تعبيرات ماركس تؤول فى نهايتها الى الغاية التي يرمي اليها صديقه انجيل بطريق التدرج

ومن الواضح ان الوقت لايسمح بخوض مسألة تحديد الزمن الذى يحدث فيه هذا التدرج الانتقالى فى المستقبل لانه يستغرق مدة طويلة وكل مايرى من أوجه الخلف مابين ماركس وانجيل انما ينحصر فى اختلاف المواضيع المطروقة والاغراض المتواصل السعى اليها .

ان انجيل يحاول ان يظهر الى بيبل بطريقة جذابة وفاصلة

فى آن واحد بأيضاح ضاف مافى الأوهام الذائعة ، التي يأخذ لاسال بقسم وافر منها فيما يختص بالحكومة ، من الضلال واستحالة التحقق . أما ماركس فيعطف لماماً على هذه المسألة فى خلال الموضوع الذى كان مهتما به خاصة والذى يختلف عن موضوع انجيل اختلافاً جوهريا وهو : اتساع المجتمع المشاعى ورقيه

ان كل وجهة نظر ماركس أن يظهر النظرية التى تتبعها رأس المالية المعاصرة فى أوضح شكل لها وبأتم مايشتمل عليه من البيان والمنطق والروية والميزة . وبالطبع ان ماركس أراد أن يستخدم هذه النظرية فى اسقاط وملاشاة رأس المالية حالا فى انتشار وتقدم المشاعية الآتية مستقبلا

فعلى أى الدعائم يمكننا أن نرتكز فى عرض مسألة انتشار وتقدم المشاعية الآتية فى المستقبل ؟

على الدعائم المستمدة من رأس المالية نفسها والمستخلصة أساسها التاريخي من رأس المالية والتى هى نتيجة القوة الاجتماعية المتولدة رأس المالية . وما ماركس بذلك الذى يستسلم الى الوهم والشطط فهو لايلتمس خيالات فى الفضاء ولا ممن يحزر مالا يمكن تحققه والوصول اليه . بل هو يعرض مسألة المشاعية كمؤرخ طبيعى يعرض مبحثا مختصاً بنوع جديد من تفصيل حياة أحد الاشياء

حالما يقف على مصدر وكنه تطورها فى درجات الرق .

واليك ما كتبه ماركس فى هذا الصدد :

« ان المجتمع الحديث هو المجتمع رأس المالي المنتشر فى سائر البلاد المتمدينة على حالتي تخلصها تماما أو نوعا مامن بقايا تقاليد العصر الاقطاعى وفى حالتي تطورها كثيراً أو قليلا بخصائص الرقي التاريخى لكل بلد سواء أكان عظيما أو ضئيلا .

« ان الحكومه الحديثة تختلف اشكالها باختلاف حدود البلاد ففي كل بلد نوع مخصوص من هذه الاشكال . ففي الامبراطوريه البروسية الالمانية تختلف تمام الاختلاف عن شكل الحكومة القائمة فى سويسرا ، وفى انجلترا تخالف شكل حكومة الولايات المتحدة فالحكومة الحديثة هي اذن شكل مختار يقع عليه اتفاق كل حكومة على حدة ومع ذلك فعلي الرغم من تنوع وتعدد اشكالها فانها فى سائر البلاد المتحضرة علي تمام الاتفاق فى ارتكازها دائما بالاجماع علي مجتمع الاعيان والماليين العصرى حسب تفاوت كل بلد فى شدة تقدمه أو تأخره من الوجهة رأس المالية . ولكنها تشترك باجمعها فى بعض الصفات والميزات . ومن نقطة هذا الاشتراك يمكن التكلم عن الحكومة الحديثة من قبيل المعارضة للازمان الآتية التي سيختفى فيها الاساس الحاضر الذى ينهض فوقه مجتمع الاعيان والماليين .

وهناك تعرض المسألة على الوجه الآتي : أي نوع من التطور سيطرأ على شكل الحكومة في المجتمع المشاعي ؟ وبعبارة أخرى من هم الذين سيتولون الوظائف الاشتراكية المماثلة للوظائف الحالية في الحكومة اذ ذاك ؟ لايمكن الاجابة على هذا السؤال الاّ اذا حدث الخوض في مباحث علمية ! أما اذا فرض وتيسر ارداف لفظ الشعب بلفظ الحكومة آلافا من المرات فان هذا العمل لايقدم المسألة خطوة واحدة في سبيل الحل »

وبعد أن سخر واستخف على هذا النمط بكل الخطب التي ألقيت في صدد الحكومة العامية (أى حكومة الشعب برمته أو العامة) أخذ ماركس يبحث هذه المسألة متمشياً الى النقطة التي رأى فيها من الواجب عليه أن يصرح بانه اذا أريد حل هذه المسالة حلا علمياً فلا يمكن التوصل الى ذلك بمجرد نظرة بسيطة بل لابد من بسط تفاصيل علمية ضافية جداً تجعل الحل واضحاً ومعقولا لكل مطلع عليه

ان أول نقطة مرتكزة أعظم ارتكاز على نظرية النهوض وعلى قوة العلم في مجموعها ـ وهي النقطة التي تناساها الضالون الواهمون والانتهازيون الخاليون تخوفا من نشوب الثورة الاشتراكية ـ هي النقطة التي يؤيدها التاريخ والتي لابد من وجودها وهي مرحلة الانتقال من رأس المالية الى المشاعية

— ٢ —

عصر الانتقال من رأس المالية الى المشاعية

قال ماركس في هذا الصدد موضحا عهد الانتقال ما يلي :

« انه لابد للانتقال من المجتمع رأس المالي الى المجتمع المشاعي من الثورة التي هي مرحلة الانتقال بينهما . ويتصل بهذه المرحلة عصر التطور السياسي الذي لاتكون فيه الحكومة شيئا آخر سوى حكم العمال المطلق الثوري »

« ويقيم ماركس هذه الخلاصة على أساس متين من تحليل المهمة التي تقوم بها هيئة العمال في مجتمع رأس المالية الحديث وعلى التفاصيل المختصة بطريقة تكون وارتقاء هذا المجتمع وعلى عدم امكان التوفيق ما بين مصالح هيئة العمال ومصالح الماليين المتعارضة .

لقد كانت المسألة فيما مضي تعرض على هذا الوجه : ان هيئة العمال يجب عليها فى سبيل الحصول على تحررها أن تسقط هيأة الاعيان والماليين وتستولى على السلطة السياسية وتثبت الحكم الثوري المطلق .

اما الآن فالمسألة تعرض على وجه يختلف بعض الاختلاف عن الوجه السالف : فان تحول المجتمع رأس المالى الى مجتمع مشاعي

لايتم الا اذا توسط العهدين زمن تطور سياسي لايمكن ان تكون الحكومة فى اثنائه شيئا آخر سوى حكم العمال الثوري المطلق.

فما هي العلاقة التي تصل هذا الحكم المطلق بالديموقراطية ؟

لقد رأينا ان المنشور المشاعى يقرب فقط مابين هذين الامرين وهما تحول هيئة العمال الى طبقة حاكمة والفتح الديمقراطى. وبالارتكان علي كل درجات الرقى التي تسبق زمن الانقلاب يمكن الوصول بطريقة مؤكدة الى التطورات التى ستطرأ على الديمقراطية اثناء تحول رأس المالية الى مشاعية

ان المجتمع رأس المالى فى منتهى مايصل اليه من الرقى انما يعرض علينا صورة كاملة الشكل او غير تامة من الديمقراطية فى شكل الجمهورية الديمقراطية . على ان الديمقراطية تظل دائما فى هذه الجمهوريه محصورة فى دائرة ضيقة لاتتعدى الاستثمار رأس المالى: وعلى ذلك فهى لم تعد كونها فى حقيقتها ديمقراطية الفئة الصغرى أى ديمقراطية الطبقات المالكة او بمعنى أوضح فئة الاغنياء . فحرية المجتمع رأس المالي تبقي على الدوام قريبة من حرية جمهوريات البلاد اليونانية القديمة : وهي حرية سادة الارقاء .

فأرقاء اليوم المأجورون بفضل الاستقلال رأس المالى المتبع الآن يلبثون فى حالة من انهاك القوى والاحتياج والشقاء لاتبقى

لهم من الوقت مايسمح لهم بمعرفة ماهى الديمقراطية ولا بالاهتمام بها ولا بالسياسة حتى ان معظم الاهالى فى غضون الحوادث العادية التي تتتابع فى زمن السلم والسكينة يبقى فى معزل عن الحياة السياسية والاجتماعية

وان ما يحدث فى المانيا من هذا القبيل لخير مثل ينطبق على ماذكر آنفا تمام الانطباق وبوضوح نادر المثال . فهنالك في المانيا ظلت الطريقة النظامية الدستورية الشرعية ثابتة قوية الدعائم بدرجة مدهشة مدة نصف قرن تقريبا (من عام ١٨٧١ الى سنة ١٩١٤) فتمكنت الاشتراكية الديمقراطية فى خلال هذه المدة من أن تقوم بأعمال ومجهودات عظيمة لامثيل لها فى أية جهة أخرى مستفيدة بواسطتها من ذلك النظام الشرعي لوضع نظام سياسي لحزب العمال الذي يعتبر أكبر وأعظم أحزاب العمال فى العالم أجمع

كم من الارقاء الاجراء الذين تستعبدهم السياسة رأس المالية الذين مع شدة حنقهم عليها يرضخون لأحكامها ويقبلون ماتقرره لهم من الاجور التي لاتتفق مع مجهوداتهم ومع قيمة أنتاجهم ؟ وكم منهم ينتظمون في سلك الهيآت العاملة لتحريرهم من ربقة الاستعباد المأجور ؟ يوجد من ١٥ مليون عامل أجير مليون عامل أعضاء فى الحزب الاشتراكى الديمقراطي ! ومن هؤلاء الخمسة عشر مليونا ثلاثة ملايين عضو فى جمعيات صناعيه فنية

فالديمقراطية هى من ميزات الأقلية الضئيلة أى من خصائص فئة الاغنياء ومن نسب الارقام التي تقدمت يتبين كنه ديمقراطية المجتمع رأس المالى – ولو نظرنا عن قرب الى الآلة الديمقراطية رأس المالية لوجدناها فى كل مكان وزمان وفى الاوضاع التفصيلية للحقوق والانتخابية (وهذا اصطلاح بيتي تستثنى منه النساء) وفى القاعدة الفنية للانظمة التمثيلة وفى العقبات التي توضع في طريق حق الاجتماع (ان أماكن الاجتماع العمومية ليست من نصيب البائسين) وفى الصحافة اليومية ذات الصبغة رأس المالية المتناهية فى مصالح المجتمع رأس المالي الى غير ذلك — ولما وجدنا فى كل ماتقدم سوى تحديدات دقيقة تضيق دائرة الديمقراطية وتجعلها خاصة بفريق دون فريق

وهذه التحديدات والاستثناآت وطرق المنع والعراقيل الموضوعة امام الفقراء انما يقصد بسطها على أنظار أولئك الذين لم يعرفوا أبد الدهر مرارة الاحتياج ولم يطرقوا يوما ما أوساط الطبقات المضطهدة ولا اختبروا دقائق الحياة عن قرب (وهؤلاء هم تسعة أعشار ان لم يكونوا تسعة وتسعين فى المائة من الموظفين والصحفيين والسياسيين المنتمين الى طبقة الثراة) وبالتأمل فى مجموع هذه الوسائل المقيدة ترى انها وضعت خاصة لمنع بل لطرد الفقراء

من دائرة السياسة ومن الاشتراك العملي فى الديمقراطية

وبالطبع أن ماركس قد اراد هـذا الامر نفسه في بحثه لانه هو روح الديموقراطية رأس المـاليـة عندما قال في تحليله التجربة المستخلصة من المشاعيـة أن المضطهدين مسموح لهم مرة فى كل ثلاث أو ست سنوات أن يبدوا رأيهم قطعيا فيمن سيكون من اعضاء الطبقة التي تضطهدهم نائبـا عنهم في البرلمان ليبدىء آراءه باسمهم في طرق الضغط عليهم وسحقهم !

ولـكن انتقال هذه الديموقراطيه رأس المالية التي لاسبيل الى امتناعها عن اضطهاد واحراج الفقراء بسوء نيـة والتي لاتتخلى عن الرياء والبهتان الى ديموقراطية تتدرج شيئا فشيئا في طريق الـكمال لايتم بمثل تلك السهولة ولا بمثل ذلك الارتياح اللذين يتصورهما الاساتذة الاحرار والانتهازيون المعدودون من وسطاء الحال . كلا أن الرقى أي التقدم فى سبيل المشاعية لايتدرج الا في حكم الهيأة العاملة المطلق ولا يمكن أن يكون خلاف ذلك لانه لاتوجـد وسـيلة اخرى ولا عامل آخر لاضعاف شكيمة رأس المـاليين المستغلين

فحكم العمال المطلق أي انتظام طليعة المضطهدين في هيأة طبقة حاكمة لسحق الفئة الضاغطة لايمكن أن يؤدى بسهولة وبغيرشائبة

الى اتساع الديموقراطية . وفي الوقت نفسه فأن اتساع الديموقراطية الى درجـة عظيمة بجعلها لاول مرة تصير ديموقراطية الفقراء بل ديموقراطية الشعب بأسره وليست ديموقراطية الا شخاص الرافلين في بحابح النعيم . وحكم الهيأة العاملة المطلق يوجد سلسلة من التضييقات حول حرية الضاغطين والمستغلين ورأس المـاليين . فهؤلاء هم الذين نريد سحقهم لانقاد الانسانية من الاستعباد المأجور ، وهؤلاء هم الذين يجب كسر شوكتهم بالعنف : ومن المعلوم انه حيثما وجد سحق ووجد عنف لاتوجد الحرية ولا تستقر الديموقراطية.

وقد اظهر انجيل كل هذا بوضوح تام فى كتابه الذى بعث به الى بيبيل بقوله المتقـدم ذكره : « ان هيئة العمال في حاجة الى الحكومة لأجل نشر الحرية وتاييدها بل لاجل سحق خصومها ، واما عندما يمكن التكلم فى صدد الحرية فلا تبقى ثمت حاجة الى الحرية »

ان انتشار الديمقراطية بين اغلبية الشعب العظمي وسحق المشتغلين والضاغطين بالقوة أي طردهم من حظيرة الديموقراطية هذا هو الطور الذى ستقلب فيه الديموقراطية فى دور انتقالها من رأس المالية الى المشاعية .

ففي الهيأة الاجتماعية المشاعية فقط وحينما لا يبقى ادنى أثر لصولة رأس المالية وشوكتها وعنـد مالاتبقى طبقات متفاوتة

متعددة أي عند ما لا يبقى أقل امتياز لفرد على فرد من أعضاء المجتمع العام فى الصلات التي تربطهم بأدوات الانتاج . هنالك فقط وعند توفر هذه الشروط برمتها تختفي الحكومة ويمكن التكلم عن الحرية . وحينئذ يمكن وجود الديمقراطية الكاملة المجردة من كل القيود والاستثناآت . واذ ذاك تبتدىء هذه الديمقراطية نفسها فى أن تزول لمجرد هذا السبب البسيط وهو انه بمجرد التخلص من الاستعباد رأس المالي ومن الاهوال والفظائع ومن المهلكات ومن المنكرات التي يمكن احصائها الناجمة عن طرق الاستغلال رأس المالي يعتاد الناس قليلا فقليلا على مراعاة قواعد الحياة الاجتماعية العامة ، وهي القواعد التي تتضمنها القوانين واتباعها بدون عنف ولا اضطهاد ولا ترأس ولا خضوع وبدون احتياج الى تلك الآلة الخاصة بالاضطهاد التي تسمى الحكومة

أن التعبير الذي يتضمن موت الحكومة بديع جدا لانه يعرب عن تمشي الضعف فى تلك الآلة المشؤومة وتوابعها . والاعتياد هو الذي يستطيع أن يؤدي بل سيؤدى بدون ادنى ريب الى هذه النتيجة : فأننا نرى كل يوم حولنا كيف يعتاد الناس بسهولة على مراعاة القواعد التي لاغنى عنها فى الحياة الاجتماعية فهم لا يتأخرون عن التشدد فى مراعاتها اذا زالت كل عوامل الاستغلال التي تسبب

انفعال النفس والغضب والاحتجاج والهياج وتبعث الحاجة الى سحق أولئك الذين يوجدون تلك العوامل والاسباب .

ومما تقدم يرى أن المجتمع رأس المالى لا يمنحنا الا ديموقراطية عرجاء حقيرة ملفقة، ديمقراطية مقصورة على الفئة الضئيله

فاذا ما أقبل حكم العمال المطلق وهو عصر الانتقال الى المشاعية منحنا لاول مرة فى الحياة العامة ديمقراطيه تظلل بجناحيها الشعب باسره فهى اذن تلك التى يصح أن يطلق عليها اسم ديمقراطية السواد الاعظم ، وفى الوقت نفسه نستمر على محاولة سحق الاقلية تلك الطائفة التى لا تتخطى أولئك المستغلين سحقاً لا تتمشى فيه الرحمة والشفقة

أن المشاعية وحدها هى التى بمقتضى طبيعتها تسمح لنا بديمقراطية حقيقية تامة ، وكلما صارت الديمقراطية كامله كلما أسرعت الى أن تصير عرضية أى لا فائدة منها ولا حاجة اليها ، ومن هنا تتمشى بطبيعة الحال فى طريقة الموت والزوال من تلقاء نفسها

ويمكن القول بعبارة أخرى استنتاجاً مما تقدم اننا ما دمنا خاضعين لتسلط رأس المالية فلن يكون لنا سوى حكومة بالمعنى الخاص بهذا اللفظ أى اداة خاصة بالسحق تديرها طبقة ضد طبقة أخرى أى تستخدمها الاقلية لارهاق الاكثرية

ومن الواضح أنه لاجل نجاح مثل هذه المهمة وهى سحق

الاغلبية المستمرة مجهوداتها بواسطة الاقلية المستغله باسلوب منظم ينبغى الالتجاء الى طريقة القسوة ، الى الوحشية المتناهية : أى أنه يجب أن تتلاطم أمواج الدماء وأن تشق لججها الانسانية مدفوعة بايدى الاستعباد والاستخدام والاستئجار

وتظل مسألة السحق لازمة فى دور التخطى من رأس المالية الى المشاعية ، ولكنها تكون اذ ذاك مسألة ارهاق الاغلبية للاقلية المستغلة ـ وعلى هذا فستبقى الحاجة الى وجود ذلك الجهاز الخاص أو تلك الآلة الخاصة بالارهاق أى الحكومة . غير انها تكون حكومة متطورة أو حكومة انتقال من حالة الى اخرى وليست تلك الحكومة المقصودة بالمعنى الخاص بلفظها لان سحق الاقلية المستثمرة بقوة الاغلبية المستعبدة المستأجرة التي كانت تستغل مجهوداتها بالامس هو أمر من قبيل النسبة الى ضده فى درجة من السهولة والبساطة وفى حالة اعتيادية تجعله يكلف الانسانية من الدماء المراقة أقل بكثير مما يكلفها اخماد الاضطرابات والقلاقل التي يحدثها المستعبدون أو تلك الانعام المسخرة وهى فئة العمال المأجورين .

على ان تلك الحكومة لاتلبث فى الوقت نفسه أن تصير فى اتم انطباق على تلك الديمقراطيه . التي تعتنقها الاغلبية العظمى من

الاهالى حتي ان الحاجة الي استبقاء أداة الارهاق لتأخذ فى التلاشى من تلقاء نفسها على الاثر . وذلك لان المستغلين بالطبع لايستطيعون أن يتغلبوا على الشعب بدون أن يكونوا حاصلين على آلة خاصة فى منتهى التراكب والتعقد ، وأما الشعب فيستطيع أن يتغلب على هؤلاء المستغلين بدون احتياجه الى اداة خاصة بمجرد اعتماده على ترتيب الجماهير المسلحة (على طريقة السوفيت ونواب العمال والجنود الاختياريين)

وأخيراً فان المشاعية بروسخ قدمها وانفرادها بالامر تجعل الحكومة شيئاً لالزوم له بل لامعنى لوجوده ؛ لانه لن توجد طبقة تستدعى التغلب عليها ، ولن يوجد صراع منظم على أسلوب خاص ضد قسم من الشعب

على اننا لسنا من الغفلة والبله الى حد أن نجهل أو نتجاهل ما يمكن أن يحدث من سوء التصرف من جانب بعض الافراد الذين قد لايفقهون حقيقية قدر الميزة التى حصلوا عليها وماتستدعيه من التزام النظام ومراعاة الحقوق الاجتماعية فيستخدمونها فيما لايتفق مع الامنية المنشودة وهى استئصال أسباب الشقاق ، كما اننا لن نتغافل عما يقتضيه مثل هذا الامر من التحوط والاستعداد لتلافيه والقضاء فى الحال على كل عمل سيء واخلال بالنظام العام

ولكن مع هذا التنبه فاننا لاينبغى لنا ان يذهب بنا الوهم الى أبعد من حد الحقيقة بمراحل فان مثل هذه الاعمال الشاذة الفردية لايبلغ من أمرها انها تقتضي وسائل عظيمة تدعو الى بقاء تلك الآلة الخاصة او ذلك الجهاز الخاص بالضغط والارهاق ، فان الشعب المسلح نفسه هو الذى يتكفل بالقضاء على كل حركة تخالف المصلحة العامة ويسحق الاشخاص الذين يشذون عن المجموع ولا تكون مهمته فى هذه الحالة الا فى منتهى البساطة وفى غاية السهولة حتى أنها تكاد لا تقاس بما يحدث فى المجتمع الحاضر من التوسط والفصل مابين المتنازعين او منع محاولى السرقة من ان يسرقوا ثم اننا لايجوز لنا ان نتناسى شيئا فى منتهى الاهمية ازاء هذه الفكرة التى تعترضنا وهو أن كل اسباب الاعتداء والتنازع والاختلاف التى تحدث بين افراد الجمهور وتفضى الى الاخلال بالنظام العام والعبث بالقواعد والقوانين المرعية انما هى استثمار مجهودات الجماهير بدون التعويض عليها بما يسد حاجتها من الاجر الكافى والشقاء والبؤس السائدان على الطبقة المنحطة من الشعب وحرمان هذه الطبقة من الوسائل الكافية لسد رمق الحياة . وعلى ذلك فاذا ما تيسر القضاء على كل هذه الاسباب المؤلمة الداعية الى اهتياج النفس والى اجتراح كل منقصة فان تلك الفكرة العارضة والتى ينبغي اتقاؤها

لا يبقى لها فى الحقيقة اذ ذاك اثر فى البال لان اعمال الاخلال بالنظام العام تأخذن من تلقاء نفسها فى الزوال على اثر فقد مسبباتها بدون احتياج الى العمل علي ازالتها .

واذا كنا نرى للاعتبارات الوجيهة التي ابديناها أن أعمال الاختلال ستزول من تلقاء نفسها بزوال بواعثها فأننا لايمكننا أن نتكهن بتحديد المدة التي يتم فيها هـذا الزوال فقد تستغرق أمداً طويلا يتوزع على عدة مراحل وقد لاتستدعى مثل هـذا الزمن بل تتلاشى فى مدة وجيزة وانما الذى يمكننا أن نجزم به هوانها زائلة لامحالة وبزوالها تفنى الحكومة التي لاتبقى أقل حاجة اليها حينئذ

ولم يسقط ماركس فى تلك الغفلة التي قد تستدعى قيام المخالفين عليه بل تبسط فى ايضاح ما أردنا نحن أن نمر به لماما عن المرحلتين أو الدرجتين اللتين يجب أن تتخطاهما الهيئة الاجتماعية العامة للوصول الى المشاعية الحقيقية وهما الدرجة السفلى والدرجة العليا

— ٣ —

(الشكل الاول للمجتمع المشاعى)

أن ماركس قد عمد الى ان يفند اثناء انتقاده برنامج جوتا

فكرة لاسال القاضية بأن يأخذ العامل فى ظل الحكم الاشتراكي كل ما ينتجه من عمله وقد اسهب فى هذا التنفيذ الى حد الاقناع التام فاظهر انه ينبغى محو المبالغ الاحتياطية والمبالغ المخصصة لتوسيع نطاق الانتاج أو لتجديد الآلات المسهلة فى المصانع الى غير ذلك وكذلك ابطال كل المبالغ المخصصة للانفاق على الادارة وعلى المدارس وعلى المستشفيات وعلى دور العجزة الى غير ذلك

فبدلا من ذلك الشكل الحائر المبهم العام الذى يتخيره لاسال كمرحلة أولى للمجتمع الاشتراكي فى قوله : « للعامل كل ماينتجه من عمله » يعرض ماركس ميزانية محكمة للعمل المحكم الذى ينبغى أن تقوم به الهيأة الاجتماعيه الاشتراكية

وقد شرع يحلل بتدقيق أحوال الحياة في مجتمع عام مجرد من كل صبغة رأس مالية فقال :

« اننا فى حاجة هنا الى أن نتكلم (أى فى تحليل برنامج حزب العمال) لا على مجتمع مشاعي نام مرتق طبق مبادئه الخاصة بل على مجتمع لم يكد ينفصل من المجتمع رأس المالي الا حديثا وهو لايزال تحت التأثر بكل العوامل والروابط الاقتصادية والادبية والفكرية التي استعارها من الهيئة الاجتماعية القديمة الذى تخرج منها وهو لايزال مختفظا به الى الساعة الاخيرة »

فهذا المجتمع المتولد حديثا من الهيأة الاجتماعية رأس المالية الذى لايزال محتفظا بكل الصبغات التي استعارها منها ولا يزال محتفظا بها بحكم رسوخ العادات فى نفوس الاقوام هو الذى يتخذ منه ماركس الشكل الاول أو الدرجة السفلي من المجتمع المشاعى .

فوسائل الانتاج لم تعد كما كانت من قبل ملكا خاصاً للاشخاص بل لقد تحول الى ملكية المجتمع العام باسره فكل عضو من المجتمع يقوم بقسم خاص من العمل اللازم للهياة الاجتماعية جمعاء يعطيه المجتمع شهادة تثبت أنه قام بتأدية مقدار معين من العمل . وبمقتضى هذه الشهادة يأخذ من المخازن العامة مقادير من مطالبه المتنوعة تعادل مقدار ماأنتجه وبهذه الطريقة يكون الحساب مرتباً بطريقة تجعل كل عامل يأخذ من حوائجه بمقدار مايودع من مصنوع يده فى الصندوق العام أي أنه يأخذ من الهيأة الاجتماعية بمقدار مايعطيها .

وعلى هذا النمط تحدث مساواة عامة ظاهرية .

ولكن حينما يكون أمام النظر النظام الاجتماعى المسمى عادة بالاشتراكية والذي يسميه ماركس بالشكل الاول من المشاعية أو درجتها الاولى فان لاسال يقول عنه فى مقام القسمة العادلة فى استعمال الحق العادل الذي لكل انسان بمقتضاه أن يأخذ من صنعة يده بمقدار قيمة عمله فان لاسال يكون واهما فى تصوره

وماركس يوضح له هذا الوهم المصحوب بالشطط

يقول ماركس فى هذا الصدد ان الحق العادل موجود لدينا الآن بالفعل ولكنه ليس الا ذلك الحق المالي الممتاز الذى لايمكن اعتباره الا كشكل حق آخر غير عادل فكل حق يراعى فى تأديته وجود نظام وحيد يشمل أناساً مختلفى الدرجات والمواهب والاعمال لا يكون قائماً على المساواة ولا على الانصاف فيما بينهم وعلى ذلك يكون الحق العادل على طريقة لارسال هو اعتداء على المساواة وظلم بحت .

وفى الواقع أن كل انسان يستلم فى مقابل حصة معينة من العمل الاجتماعى حصة معادلة لها من الانتاج الاجتماعى ولكن الاشخاص غير متساوين فان أحدهم أقوى من الآخر وآخر منهم أضعف من سواه وأحدهم متزوج وسواه ليس كذلك وهذا له عدة من الاطفال وذاك ليس لديه شيء منهم الى غير ذلك

ثم استنتج ماركس :

« فباتباع قاعدة العمل المتعادل وبالجملة بتوزيع المطالب العامة الموجودة فى الصندوق العام بطريقة متساوية بين الجميع فان أحد الناس يأخذ فى الحقيقة أكثر مما يتناوله الآخر فيصير اذ أغنى من جاره وهلم جرا ، ولاجتناب كل هذا فعوضاً عن تعميم المساواة

يجب ان يكون الحق غير متساو »

وبالجملة فان الشكل الاول للمشاعية لايمكن ان ينتج العدل والمساواه : اذ يظل هنالك اختلاف في الثروات واختلاف فى المظالم ، ولكن الذى سيكون مستحيلا وجوده هو استثمار مجهود انسان بواسطة انسان لانه لن يوجد شخص يستطيع أن يستولى على وسائل الانتاج من مصانع الى آلات الى أرض زراعية الى ملكية عقارية خاصة .

أن ماركس بأبحاثه على جملة لاسال المتأثرة بالصبغة المالية التي يتكلم فيها عن عدم المساواة والانصاف بوجه عام يظهر طريقة نمو وترقى المجتمع الاشتراكي المجبر على الشروع في الاقتصار على استئصال هذا الاجحاف الذى كان سبباً في استيلاء أفراد من الناس على وسائل الانتاج ، والعاجز عن أن يستأصل دفعة واحدة هذا الاجحاف العامل على توزيع الحاجيات بحسب مقدار العمل وليس بحسب احتياج الناس الى هذه الحاجيات

جملتهم أن الاقتصاديين العاديين ومن بينهم الاساتذة الماليون وفي

صاحبنا توجان بوالون مؤاخذة الاشتراكيين على تناسيهم ما يوجد بين الناس من عدم المساواة وعلى ما يحلمون به من إبطال هذا التفاوت وأن هذه المؤاخذة لتدل على تعمق حضرات الفلاسفة

الماليين في الجهل المطبق إذ لم يقتصر ماركس على الاهتمام العظيم بهذا التفاوت الذي لايمكن اتقاؤه بل لقد اهتم بالمثل بمسألة أخرى مرتبطة بالمسألة المتقدمة وهى أن انتقال وسائل الانتاج الى الملكية العامة لكل الهيأة الاجتماعية أى الى ملكية الاشتراكية بالمعنى العادى لهذه الكلمة لايزيل بمفرده عيب التوزيع وعدم المساواة المتمكن من « الحق المالي » . ذلك العيب الذى سيظل سائداً على حقوق الناس مادامت طريقة توزيع المحصولات جارية « بحسب مقدار العمل » .

ثم قال ماركس موضحا :

« غير أن هذه العيوب يستحيل التخلص منها في أول شكلي الهيأة الاجتماعية المشاعية الذي تتشكل به بعد الآلام الطويلة التي تعانيها من جراء تولدها من الهيأة الاجتماعية رأس المالية . ولن يستطيع الحق أن يكون أقوى من الحكم الاقتصادى ولا من نمو المدنية المرتبطة بهذا الحكم » .

وبمقتضى ماتقدم يمكن القول بان « الحق المالى » يزول في اول شكلى الهيأة الاجتماعية المشاعية المطلق عليها عادة لقب الاشتراكية الا ان زواله لايكون كاملا بل جزئيا فقط بحسب ماتسمح به حالة الثورة الاقتصادية ، أى لا يتعدى دائرة وسائل الانتاج . وهذه

الوسائل الانتاجية يعتبرها « الحق المالى » ملكية خاصة للافراد ، واما الاشتراكية فتحولها بالفعل الى ملكية عامه . وفى دائرة هذا الاختلاف فقط يزول الحق المالى »

ولكنه لايزال باقيا في مهمته الاخرى : فهو يبقي بصفته منظما موزعا للمحصولات ومقسما للاعمال مابين اعضاء المجتمع العام . « ان من لايعمل لاينبغي له ان يأكل » وهذا المبدأ الاشتراكي قد صار تنفيذه بالفعل : « لكل قسم معين من العمل نصيب يعادله من المحصولات وهذا المبدأ الاشتراكي الثانى قد تنفذ بالمثل . ومع ذلك فان هذا لايؤدى الى نهوض المشاعية ولايقضي على البقية الباقية من « الحق المالى » الذي يعطي قيما متساوية من المحصولات لاشخاص غير متكافئين نظير قيامهم باعمال غير متعادلة بالمره .

ففي هذا الصدد يقول ماركس ان هذا عيب ولكن غير ممكن تجنبه فى شكل المشاعية الاول ، لانه لايجب ان يبرح عن بالنا ان تغير اطوار الناس لاتحدث بمثل السهولة التي يمكن تصورها ، فليس من الميسور ان يعتاد الناس على اثر انقلاب رأس المالية على ان يعملوا لاجل المجتمع العام بغير الالتجاء الى قاعدة الحقوق الشخصية . أن تعطيل رأس المالية لاينتج فجأة المقدمات والادلة الاقتصادية التي تساعد على مثل هذا التحول السريع .

فاذا تقرر هذا يمكن التدرج منه الى القول بعدم وجود قواعد اخري سوى ذلك «الحق المالى» وهذا هو الباعث المهم على ضرورة وجود حكومة بمحافظتها على الملكية العامة لوسائل الانتاج تحافظ على المساواة في العمل والمسادات في توزيع المحصولات .

فالحكومة إنما تفني حينما لايبقي اثر لرأس الماليين ولاتوجد طبقات متعددة وبالاختصار حينما لاتبقي ادنى حاجة الى اخماد او اخضاع طبقة ما .

ولكن الحكومة لاتكون قد زالت من عالم الوجود تماماً بعد كل ماتقدم اذ يبقى أمر المحافظة على « الحق المالى »

ولكي لايبقى للحكومة ظل فى الوجود يجب تعميم المشاعية الكاملة

— ٤ —

الشكل الاتم للمجتمع المشاعي

ثم استمر ماركس فى كلامه عن المشاعية منتقلا الى طورها الثاني أى الى شكلها الأتم فقال :

« حينما يتكامل شكل المجتمع المشاعى وحينما يزول خنوع الانسان لمبدأ تقسيم العمل الاستعبادى ، وحينما يتلاشى التعارض

الحادث بين العمل الجسدى والعمل العقلى ، وحينما ينتقل العمل من كونه مجرد وسيله لاكتساب القوت الى أن يصير المطلب الاول في الحياة ، وحينما يؤدى نمو العمل وسمو الفكر الانساني الى تعاظم القوى المنتجة حتى تصبح بسائر منابع الثروة العامة فائضة بسيول الخيرات المنهمرة ، هنالك فقط يمكن تخطى دائرة الحق المالي الضيقة ويستطيع المجتمع العام أن يطرز علمه الخفاق بهذا الشعار : « من كل انسان بمقدار كفاءته الى كل انسان بمقدار احتياجه » .

فالآن يمكننا أن نقدر ملاحظات انجيل الصائبة حق قدرها بما تخللها من عبارات التهكم والسخرية والاستخفاف على ذلك الاتحاد الذى يربط مابين كلمتى حرية وحكومة. فما دامت الحكومة موجودة لاسبيل الى وجود الحرية حتي اذا ماسادت الحرية فلا سبيل الى وجود الحكومة

ان آخر ظل من ظلال الاقتصاد الحكومي يؤذن بظهور المشاعية فى درجة من الرقي والنمو تساعد على اختفاء كل معارضة مابين العمل العقلى والعمل الجسدى أى على نضوب أحد المنابع الاصلية لعدم المساواة فى الحياة الاجتماعيه المعاصره . وهو المنبع الوحيد الذى مجرد انتقال وسائل الانتاج الى الملكية العامة ومجرد

انتزاع سائر أملاك وأدوات رأس المال من الماليين عاجزان عن أبطاله نهائيا .

أن هذه الملكية العامة تيسر اسباب تعاظم القوى المنتجه الى درجة هائلة ولو صار انعام النظر فيما وصلت اليه الحضارة في عصرنا هذا من الرقى والانتشار بما انتجته وسائل الانتاج من محصولاتها العظيمة التي لا ننكر أن لرأس الماليين دخلا عظيما فيها لأمكن الحكم بأن هذه الوسائل التي هي الآن بين أيدينا وتحت تصرفنا بالفعل لو تم انتزاعها من المحتكرين المستغلين وآلت ملكيتها الينا نحن العمال أي الى الهيئة الاجتماعية عامة لما استطاع العقل البشرى أن يتصور مقدار التحسين والرقى اللذين يمكننا أن ندخلها على هذه الادوات المنتجة لتصبح قواها متضاعفة بدرجة فوق التصور بما لنا من ميزة الخبرة وقدرة العمل . وحينئذ تتمتع الجمعية الانسانية بأفر قسط من الراحة والسعادة في هذا الوجود .

ولكن الذي لايمكننا أن نعرف أو لانستطيع أن نصدر رأيا محكما بل تقريبيا فيه هو مقدار السرعة التي سيحدث بها هذا النمو والرقى عندما يصير استئصال مبدأ تقسيم العمل وعندما تزول اسباب التعارض مابين العمل الذهني والعمل الجثماني وعندما يصبح العمل المقصد الاسمى من الحياة .

وهذا هو السبب في أنه لاينبغى لنا أن نتكلم في مسألة فناء الحكومة الذي لاسبيل الى تخلصها منه بدون أن نربط هذه المسألة بالسرعة التي يتمشى بها الرقى والنمو الاجتماعيين الى مرحلة الشكل الاتم للمشاعية .

فالمسألة إذن تظل مفتوحة الباب تحت طائلة البحث مادامت مدة الوصول إلى هذا الشكل غير ممكن تحديدها ومادام تلاشى آخر ظلال الحكومة متوقف على سرعة مجىء ذلك الشكل أو تباطئه .

ان الحكومة يمكنها أن تختفي بتاتا من عالم الحس عند ماتنفذ الهيأة الاجتماعية ذلك المبدأ الجليل القائل : « من كل انسان بمقدار كفاءته الى كل انسان بمقدار احتياجه » اى عندما يصير الاعتياد على مراعاة القواعد الاساسية للحياة الاشتراكية وعندما يصير العمل فى درجة من الانتاج يجعل كل انسان يشتغل بمقدار كفاءته ومجهوده

وحينئذ يمكن تخطى تلك الدائرة الضيقة المندمج فيها الحق المالى الذي يضطر كل عامل الى أن يحسب حسابه على طريقة شيلوق : « ألم اشتغل نصف ساعة اكثر من جارى ؟ ألم يتناول جارى جزءا اكثر مما تناولته انا ؟ » اذ تختفى كل هذه المساءلات من نفوس

العمال . هنالك لاينظر المجتمع العام في توزيع المحصولات الى المقادير الناتجة منها ولا الى ماينتجه كل عامل على حده . فيصير كل انسان غير مقيد فيما يستعاضاه بمقدار من الزمن أو بكم معين من العمل بل يأخذ كل انسان ماتقتضيه حاجته من مطالب الحياة

أما الماليون فوجهة نظرهم في هذه المسألة تحملهم على أن يعتبروا حلها بهذه الطريقة الاجتماعية « محض خيال » ويسخرون بما يعده الاشتراكيون من اعطاء كل انسان مايريده بغير مراقبة عليه في عمله فيجودونه بالرياش والاتوموبيلات والبيانوات الى غير ذلك .

ولا يزال الى هذه الساعه علماء الطائفة المالية يستغرقون اوقاتهم فى التشاغل بهذه السخرية التى جعلتهم هم موضع الهزؤ والاستخفاف وكشفت النقاب عن جهلهم وعن دفاعهم الاعمى المغرض عن رأس المالية لاجل مصلحتهم الخاصة

ومن جهلهم ، لانه لايوجد اشتراكي يندفع الى حد أن يتنبأ بتولد الشكل الاتم للاشتراكية ، : عندما يرون علماء الاشتراكية الكبار يتكلمون في هذا الشكل المشاعي ومجيئه يوماما ، يفرض أولئك الجهلاء وجود عالم آخر مشتمل على قوة منتجة أخرى من العمل غير القوة العاملة اليوم وعلى رجل آخر غير الرجل الذي يعمل اليوم يكون اكثر منه كفاءة وعلماً كتلاميذ بوميا لوفسكي

فيجوس خلال مظاهر الثروة العامـة بدون أن يتطلع اليها الا بحسب ماتقتضيه حاجته وهم أى اولئك العلماء الماليون المربون عن جهلهم يفرضون وجود المستحيل بتصورهم هـذا الذى لاتذهب اليه احلام الاشتراكية

والى أن يجىء دور الشكل الاتم للمشاعية يظل الاشتراكيون مطالبين بأبقاء الرقابة الشديدة من جانب المجتمع ومن جانب الحكومة على طريقة العمل المؤدّى وعلى طريقة توزيع المطالب الحاجيـة . الا أن هـذه الرقابة المطلوبة يجب أن تبتدىء بانتزاع الملكية الخاصة من حوزة رأس الماليين وان تكون الرقابة نفسها من جانب العمال على رأس الماليين وان لا تكون بواسطة حكومة الموظفين بل بواسطة حكومة العمال

ان دفاع متكلمى الماليين المغرض أى المبنى على الاستفادة الشخصية (وذيولهم المصفقين والمهللين لهم من امثال تشيرنوف وتسيريتيللى وشركائهما) منحصر فى نقل قوة البحث والجدل من الفكرة الاساسية وهي التكلم عما ستكون عليه المشاعية أى الهيأة الاجتماعية العامة فى المستقبل الى المناقشة فى امكان نزع الملكية وإبطال الحكومة ووضع الاعمال تحت مراقبة العمال وتحويل ابناء كل بلد الى عمال ومستخدمين تضمنهم نقابة كبري وبالجملة فى التكلم عن انظمة الهيأت

الاشتراكية الحاضرة القائمة على مثال حكومة السوفييت ونوابها وعساكرها المنتدبين من العمال فيخرجون المواضيع الاساسية عن طبيعتها واختصاصها الاولين

وفي الواقع انه عندما يتكلم استاذ من الجهابذة ويتابعه الجمهور البسيط والى جانبهما تشيرنوف وتسيريتيلي عن الحماقات والاوهام التي لامعنى لها الواردة في وعود وأماني البولشفيين وعن استحالة ترقية الطبقة العاملة او بالاحرى ترقية الاشتراكية برقيها الى درجة الحكم فانهم اذ ذاك يكونون نصب أعينهم وازاء افكارهم شكل المشاعية الاتم الذي لم يقل أحد من الاشتراكيين الصادقين او من الذين يعملون باخلاص لمصلحة الحياة الاجتماعية ومن غير غرض ان هذا الشكل قابل للتحقق ولان يسود العالم في الوقت الحاضر بل لم يحلم بمثل هذا احد من الناس .

وهنا نتعرض لمسألة التمييز من الوجهة العلمية ما بين الاشتراكية والمشاعية وهي المسألة التي تعرض لها انجلس في بيانه السابق عن عدم اختصاص كلمة الديمقراطية بما أطلقت عليه فمن الوجهة السياسية يمكن القول بأن الفرق ما بين شكلي المشاعية الاول والاخير سيكون بلا شك هائلا مع مضي الزمن ، أما في الوقت الحالي أي تحت الحكم رأس المالي فمن العبث القول به ولا يجرأ على أن يضعه في

الصف الاول الا أفراد من الفوضويين (اذا كان يوجد بين الاشتراكيين اناس لم يتلقنوا العلم النظري على طريقة بليخانوف وكروبوتكين وجراف وكرنيليسين وسواهم من كواكب الاشتراكية المشتملة على الاشتراكيين الوطنيين أو على اولئك الفوضويين المتحصنين على رأي جاي الذي يعتبر من آحاد الفوضويين نادري المثال الذين ظلوا محتفظين بالشرف وبالضمير)

على ان الفرق ما بين الاشتراكية والمشاعية واضح . فما يسمى عادة بالاشتراكية يلقبه ماركس بالشكل الاول أو الدرجة السفلى للمجتمع الاشتراكي . وعندما يتيسر جعل وسائل الانتاج ملكا مشاعا للجميع فان لفظ المشاعية يصير قابلا لاطلاقه على الحياة الاجتماعيه على شرط عدم تناسي ان المشاعية اذ ذاك تبقى ناقصة .

وان أهم ما في أيضاح ماركس الذي بسطه في هذا الصدد هو محافظته على المدلول الحسي كاحتفاظه بالمدلول النظري للمشاعية التي يعتبرها كشيء يبتدىء وضوحه من عند انتهاء رأس الماليه

فعوضا عن التعبيرات المدرسية المصطنعة والمخترعة وبدلا من المحاورات اللفظية العقيمة في الاسئلة المتعددة على نمط (ماهي الاشتراكيه ؟ وما هي المشاعيه ؟) يحلل ماركس ما يمكن أن يطلق عليه درجات النضوج الاقتصادي للمجتمع المشاعي

فالمشاعية فى شكلها الاول أو فى مرحلتها الاولى لا يمكنها أن تكون من الوجهة الاقتصادية ناضجة تمام النضوج ومتمتعة بتمام الحرية من قيود التقاليد والاحكام رأس المالية

ومن هنا ينشأ ذلك الأمر المهم الذى يدعو الى البقاء فى اعتقال دائرة الحق المالي الضيقة من جهة توزيع الحاجيات . فان الحق المالي يتطلب بالطبع وجود حكومة مالية لان الحق لا أثر له بدون جهاز قادر على الجاء الناس الى مراعاة قواعده

وينتج مما ذكرنا ان الحق المالي يظل ثابتا فى عهد المشاعية مدة من الزمن ولا يكون منفردا بل تكون الى جانبه الحكومة المالية ولكن بدون أن توجد الى جانبهما هيأة الاعيان والماليين !

وعلى ذلك فيمكن اعتبار ما يؤاخذ به المذهب الماركسي كاحدى الاعاجيب أو كضرب من التلاعب بالعقول لان الاشخاص الذين يتعرضون الى هذا المذهب انما يحاولون التصدي له بل مهاجمته وهم لم ينعموا النظر في معانيه ويجيلوا الفكر فى حقائق مبادئه ليقفوا على ما فيها من المحتويات الخارقة للعادة

غير ان الحياة ترينا فى كل خطوة وفى تفاريق الطبيعة وفى خلال الحياة الاجتماعية أطوار العهد القديم وتقاليده منبثة فى العهد الجديد ومتشبثة بأهدابه

وما كان ماركس ليدخل النذر القليل من الحقوق المالية فى المشاعية بمجرد فكرته وارادته وانما تمد الى اثبات ما لا سبيل الى التخلص منه من الوجهتين الاقتصادية والسياسية فى مجتمع عام لم يكد ينفصل من أحضان رأس الماليه

ان للديمقراطية دخلا عظيما وأهمية هائلة فى الصراع الذى ستناجز به الطبقة العاملة ارباب رؤس الاموال لتغلبهم على امرهم وتنفض عنها نير استرقاقهم. غير ان الديمقراطية ليست حدا يمكن الوقوف عنده ولا يجوز تخطيه وانما هي فقط مرحلة تقطع للوصول من العهد الاقطاعي الى العهد رأس المالى ثم تعود فتصير مرة اخري مرحلة ايضا تقطع من رأس المالية الى المشاعية.

ان الديمقراطية يراد التعبير بها عن المساواة ومن المعلوم ان هيئة العمال تجعل اهمية عظمي لصراعها المتوالى الحاد فى سبيل الحصول على المساواة فكان لا بد اذن من ادراك مبدأ المساواة على حقيقة معناه التى يراد بمقتضاها محو الفروق الموجودة بين بعض الطبقات وبعضها . غير ان لفظة ديمقراطية لا يراد بها فى المتعارف الآن سوى المساواة الصورية. أما بعد تحقيق المساواة ما بين جميع اعضاء المجتمع العام فيما يختص بالتمتع بوسائل الانتاج أى بمساواة العمل والاجر تنهض لسوء الحظ فى وجه الانسانية مسالة ترقية المساواة

الصورية المساواة الى الحقيقية القائمة على اساس مبدأ «من كل انسان بمقدار كفاءته الى كل انسان بمقدار احتياجه » وهنا نقف موقف الحيرة متسائلين باية الطرق وفى كم مرحلة تتمكن الانسانية من الوصول الى هذا الامل الاسمي. فلايجرى على السنتنا جواب فى هذا الصدد سوى قولنا اننا لا نعلم ولا نستطيع ان نبدى رأيا ولو من قبيل الحدس والتخمين يمكن حل هذه المساله بموجبه .

ألا ان هذه المسالة وأمثالها مما لايتيسر الاجابة عليها فى هذه الاوقات ليست النقطة الهامة لانها لاتزال حتى اليوم فى عداد الاماني وانما المهم الذي يتطلب السعي الموصول هو استئصال الفكرة التي يرمى أرباب رؤوس الاموال والاعيان الى غرسها فى نفوس الجماهير البسيطة التي لاتستطيع أن تحاكم فى نفسها كل ما يلقي عليها لتصدر حكمها ان صوابا وان خطأ ، تلك الفكرة الخطرة التي نحاول محاربتها والتغلب عليها مانشيعه الفئة المالية من ان الاشتراكية مجموعة آراء واعمال لاتطابق مصالح الجمهور الاكبر وتقاليده وعوائده الراسخة من قديم الزمان وانها بصفتها شيئا مبتدعا تلبث مدة قصيرة من الزمن ثم يتغلب عليها الضعف فيدركها الموت ، نعم هذه الفكرة الخطرة هى التي يجب أن نبين للجمهور الاكبر فسادها وعدم مطابقتها للحقيقة بافهامه أوجه الغبن اللاحق به وباعلامه ان الطرق

العادلة التى يراد انصافه بها من الطبقة الصغيرة المتحكمة فيه بطيئة السير لانها تغالب بالطبع العوائد والتقاليد القديمة وتعمل على محو الافكار الراسخة من مدد طويلة فى الاذهان فهي اذن تبتدىء بالعقول المستنيرة من غير ذوى المطامع الشخصية ثم لاتلبث أن تعم سائر الاهالي بلا استثناء

ان الديموقراطية هي احد اشكال الحكومة أو بالاحرى هي أحد تنوعاتها فهي اذن بحكم التصاقها بالحكومة تعتبر كالحكومة نفسها الوظيفة المنظمة المرتبة على اسلوب خاص للاضطهاد والضغط على الناس . هذه صفتها من جهة . ولكنها من جهة اخرى تعتبر الاعتراف الظاهرى بحق المساواة بين جميع ابناء البلد الواحد وبحقهم جميعاً في التساوى في تعيين حدود مهمة الحكومة وفي ادارتها

ثم ينشا عن الديموطية وهى في شكلها الصورى الموضح فيما تقدم أنها تستجر في خطاها التي تخطرها فى سبيل التقدم والنمو طبقة العمال الثائرة للتجمهر ضد رأس المال وتهيء لها الوسيلة التى تكسر بها آلة الحكومة المالية وتدمرها وتعفى آثارها كائنا ما كان شكل الحكومة ملكية أو جمهورية بجيشها الدائم وبوليسها وموظفيها والاستعاضة عنها بآلة حكومية أعظم ديموقراطية لاتظل كسابقتها آلة حكومية بالشكل المعروف تحت ظل طبقات العمال المسلحة

التي تعد الشعب لان ينتظم فى شكل قوى محلية مسلحة

وهنا يتحول المسالة من المقدار الى الصفة تصل الديموقراطية الى الدرجة التي تخرج فيها من نطاق المجتمع المالي لتندمج فى الهيأة الاشتراكية . فاذا كان الجميع يشتركون حقيقة فى ادارة الحكومة فان رأس المال لايمكن أن يستقر له قرار مع أن تقدم رأس المال ونموه يسمحان بان يشترك الجميع اشتراكا فعليا فى ادارة الحكومة. وهذه الطريقة قد بدأت تتحقق فى كثير من البلاد المنتشرة فى ارجاء العالم بواسطة النقابات العاملة المتالفة فى دوائر البريد والسكك الحديد والمصانع الكبرى والتجارة العظمي والمصارف المالية الي غيرها من الدوائر المالية التي انتظمت فيها النقابات العاملة التى تمثل الهياة الاشتراكية فى خطواتها الاولى .

وبواسطة هذه الترتيبات الاقتصاديه يصبح من المستحيل اسقاط الماليين والموظفين فجأة من غير سابقة مقدمات والتوصل الى وضع الرقابة العامة على الانتاج وعلى توزيع المحصولات وعلى ترتيب العمل بواسطة العمال المسلحين ومجموع الشعب المتقلد سلاحه (لا يجب الخلط بين مسألة المراقبة والحساب ومسألة العمل الفنى المختص بالمهندسين والميكانيكيين وسواهم ان هؤلاء الاختصاصيين الذين يشتغلون اليوم تحت أوامر الماليين سيشتغلون غداً أحسن

من اليوم فى ظل نظام العمال المسلحين)

ان عمليتى الحساب والمراقبة هما الشرطان الجوهريان اللازم ادخالهما فى هيئة التوظيف المنتظمة فى المجتمع المشاعي أثناء شكله الاول . فأبناء كل بلد يتحولون الى مستخدمين ذوي اجور عاديه فى الحكومة المتمثلة في العمال المسلحين . وكل أبناء البلد يصيرون المستخدمين والعمال والمنتظمين في سلك حكومة احتكارية لمصلحة الجميع .

فالمسألة تتوقف فقط على التمكن من أن يشتغلوا بصبغة رسمية وأن يحافظو على نفس طريقة العمل ويأخذوا مرتبا رسميا. وهذه المسألة قد تم الشطر الاكبر منها بمعرفة ارباب رءوس الاموال الذين لاجل تسهيل حصر ودقة حساباتهم واعمالهم الجسيمة توصلوا الى أن يجعلوا العمليات الكبيرة التى كانت تقتضي تركيبا معقدا يحتاج الى ايد كثيرة فيما مضى يصبح الآن مقصورا علي مجرد اشراف سطحى وتفتيش بسيط وعمليات حسابية مابين اعطاء ايصالات وتقييدها في دفاتر تحصر كل الاشياء الخارجة وقيمها الداخله وهذه العمليات البسطيه ليستطيع ان يقوم بها كل انسان يعرف القراءة والكتابة فقط (حينما تصير الحكومة عبارة عن مجرد وظائف جوهرية تنحصر في مسائل قيد الحسابات ومراقبة

الاعمال بواسطة العمال انفسهم لاتصبح حكومة سياسية ذات الوظائف السياسية كما كانت من قبل بل تصير عبارة عن مجموعة وظائف ادارية بسيطة)

وأما من جهة السواد الاعظم من الشعب فأنه عند مايقوم من تلقاء نفسه وفى كل مكان بعمليتي الحسبة والمراقبة على ارباب رءوس الاموال (الذين سيتحولون حينئذ الى مستخدمين) وعلى حضرات السادة المفكرين أي الاختصاصيين الذين يكونون الى ذلك الحين حافظين بعض بقايا التقاليد المالية السالفة فأن هذه المراقبة تصير حقيقة عامة ووطنية أي انها تشمل جميع ابناء الوطن وكل موارده فهنالك لاتبقى حاجة لان ينفرد أناس مخصوصون بأمر المراقبة بل لاتبقى حاجة اليها مطلقا لان كل انسان لايعرف في أي شيء يستخدمها مادام كل وطني قائما من تلقاء نفسه بعمله بانتظام وجاعلا من نفسه على نفسه وعلى غيره رقيبا عتيدا .

وفى هذه الحالة تنقلب الهيأة الاجتماعية باسرها الى مصلحة أومكتب عظيم والى مصنع كبير تتساوي فيه وحدة العمل ووحدة الاجر مابين جميع الذين يشتغلون او يراقبون او يحسبون

على ان هذه المساواة وهذه الطاعة الاختيارية العامة اللتين تسودان جميع اجزاء ذلك المصنع العظيم عندما يصبح الماليون

مغلوبين على امورهم والمستثمرون مسلوبة من أيديهم طرق الاستثمار والهيأة العاملة شاملة جميع فروع الهيأة الاجتماعية ليستا الغرض الاسمي والنقطة النهائية اللذين نسعى اليهما وانما هما خطوتان نخطوهما في حالة التطور الضروري الذى نتقى به المجتمع العام بطريقة مناقضة للطرق التي كانت موجودة قبلها من ادران النقائص والاقذار التي تلطخ كيان الاستقلال المالي وليسهل بعد ذلك على الديمقراطية السير فى الطريق الرحبة الهينة الممتدة الى الامام .

وعندما يغدو جميع أعضاء الهيأة الاجتماعيه أو على الأقل الاغلبية العظمى منهم عالمين بادارة الحكومة من تلقاء أنفسهم بكفاءة وبأن يضعوا أيديهم على سائر الاشياء وينظموا رقابتهم على تلك الاقلية الحقيرة وهى فئة الماليين وعلى اولئك السادة القلائل المغرمين بالمحافظة على التقاليد الماليه البائده وهم الاختصاصيون وعلى العمال الذين أفسد أخلاقهم حبهم للمال وجعلهم عبيداً لرأس المال فهنالك فقط تختفى آثار الحاجة الى كل نوع من أنواع الادارة .

وكلما ازدادت الديموقراطية اقترابا من درجة الكمال كلما ازداد أجلها دنوا من الفناء اذلا تعود الهيأة الاجتماعيه فى حاجة اليها وكلما ازدادت الحكومة المؤلفة من العمال المسلحين الذين يتألفها

منهم تبتعد بحكم الواقع أن تكون حكومة بالمعنى الخاص بهذه الكلمة تشربا بالديمقراطية كلما ازداد اقترابها من عهد استئصال شأفتها اذ لا يكون هنالك باعث على وجود النظام والترتيب مادامت الهياة الاجتماعية قائمة بطبيعتها بتأدية مصالحها بنفسها

وعندما يصير جميع الناس بالفعل اكفاء لأن يديروا ادارة حقيقية بدون وسطاء ولا رؤساء شئون الانتاج الاجتماعي وعندما يقومون جميعهم بالفعل بأعمال الحسابات والرقابة التي كانت تقوم بها تلك الاعضاء المتطفلة على وجود الهيأة الاجتماعية تطفل الأبناء المدللين على ابيهم وأولئك المنافقون المراءون وامثالهم المتسمون باسم المحافظين على التقاليد المالية هنالك يصير من المتعذر جداً بل من المستحيل الافلات من طائلتي عملية الحسبة والرقابة وكل محاولة يقصد بها التخلص من مفعولها تؤدي حتما الى عقاب فى منتهى القسوة والزجر (لأن العمال المسلحين هم اناس عمليون وليسوا مفكرين من ذوي العواطف ولا يحبون أن يستخف بهم وان يمزح معهم) حتى ان ضرورة التمسك بالقواعد البسيطة الجوهرية من معاملات الهيأة الاجتماعية الانسانية تصير فى أسرع وقت عادة متأصلة فى نفس كل فرد لا يحاول التخلص منها

هنالك ينفتح الباب على مصراعيه ليرحب بمقدم الشكل الاتم

للمجتمع المشاعي ذلك الشكل الذي لا يكاد يظهر فى الوجود حتى يتلاشى من عالم الوجود آخر مظاهر الحكومة باطوارها ودرجاتها المتعددة التى ستتقلب بها فى حجور الهيآت الاشتراكيه المتنوعه أثناء انتقالها من حالة الى حالة أخرى اذ لا تعود حينئذ اقل حاجه لشبه ظل من ظلال الحكومه

الفصل السادس

(اعتداء الانتهازيين على الماركسية)

أن مسالة العلائق المتبادلة بين الحكومة والثورة الاجتماعية لم تأخذ الا مكانا حقيرا من اهتمام العلماء النظريين والصحافيين الذين خاضوا فى شئون الاشتراكية الدولية الثانية (التي امتد أجلها من ١٨٨٩ الى ١٩١٤) كما انهم لم يهتموا بالمثل ببقية الثورة على وجه عام

ولكن الذي هو ادهي واعجب مما تقدم والذى يدعوا الى الحيره والارتياب فى مسلك ذلك العضو النامى فى جسم الاشتراكية العامل على تخدير اعصابها وهو المبدأ الانتهازى الذى أدى الى اخفاق

الاشتراكية الدولية الثانية فى عام ١٩١٤ انه كلما سنحت الفرص لعرض هذه المسألة ومحاولة حلها والفصل فيها يجتهد ذلك المبدأ في اخراجها من موضوع البحث أو تضليلها أو التعامي عنها بالمرة .

وعلى العموم اذا القيت نظرة عامة على مجموع اعمال الاشتراكية الدولية الثانية يمكن القول بأن التمشى مع المبدأ الانتهازى في ارجاء النظر في مسألة علائق الثورة الاشتراكية العامة بالحكومة الى الى أجل غير مسمي مع توقف سير الاشتراكية في طريق الرقى الموافق لمصلحة الهيأة الاجتماعية انما يساعد هذا المبدأ على مقصده الشخصي الذي يرمي الى اذلال وتحقير المذهب الاشتراكي وطعنه في النقة الحساسة منه واخراجه عن حقيقته بجعله مذهبا حقيرا خاليا من الاغراض السامية الشريفة ومقصورا على المبادىء المبتذلة التي يعرفها كل انسان ولا تؤدي الى اصلاح حالة المجتمع البشري وانقاذه من ضروب الآلام والشقاء

ولكى نتمكن من وصف هذه الحالة المحزنة التي طرأت على الاشتراكية الصحيحة وحاولت افسادها ينبغي أن نوجه انظارنا الى العالمين النظريين اللذين اشتهرا بأنهما من أعظم انصار المذهب الماركسي وهما بليخانوف وكاوتسكي

— ١ —

مجادلة بليخانوف مع الفوضويين

نشر بليخانوف كتابا عنوانه الفوضوية والاشتراكية ظهر باللغة الالمانية فى سنة ١٨٩٤ وقد خصص بالبحث فى مسألة العلائق التى تربط الفوضوية بالاشتراكية .

وكأنما بليخانوف تعمد لامر ما أن يتناسى أو يضرب صفحا بمحض اختياره عن طرق أهم مبحث من المباحث الاشتراكية العامة الدائرة على عذبات الالسن وعلى اسلات الاقلام في الوقت الحاضر بل أشدها أهمية وأكثرها حماسة وأقواها دعامة من الوجهة السياسية فى الصراع الناشب ضد الفوضوية وهو مبحث العلائق التي تربط الثورة بالحكومة كما أنه أغفل بالمرة التعرض لمسألة الحكومة بتفاصيلها !

ويتضمن كتابه هذا قسمين : أحدهما تاريخي أدبي يشتمل على تفاصيل ثمينة مفيدة تختص بتاريخ الافكار والآراء التي أذاعها استيرنر وبرودون وغيرهما من زعماء الفوضويين ، وأما القسم الآخر فهو عبارة عن اسهاب جدلي سفسطائي حافل بالبيانات والاستنتاجات الفظة التي أجهد نفسه فوق طاقته وفوق ما يحتمل

العقل المنصف أن يتصوره ليثبت انه لايوجد أي فرق بين الفوضوي واللص أو قاطع الطريق

وان مجموعة أفكاره فى قسمي كتابه لتدعو الى العجب والدهش لصدورها منه فى وقت يتحدث فيه زعماء الاشتراكيين الذين لاغرض لهم سوى نجاح مبادئها العادلة النافعة بقرب حدوث ثورة العمال الكبرى فى جميع ارجاء العالم وفى الوقت الذي تكاد الثورة الروسية الاولى تكون قاب قوسين أو أدنى من الشبوب بل لقد كان فكهاو مسليا بموضوعه العجيب فى أثناء تلك الثورة التي انتهت أخيرا بالفشل . وبطريقته هذه التي اتبعها فى كتابه المتقدم ذكره جعل نفسه فى سنة ١٩٠٥ وفى عام ١٩١٧ ما بين متمسك بمذهب يحاول الدفاع عنه من جانب وما بين جدلى سفسطائى لاهم له الا حب المناقشة واظهار قوة العارضة فيما لاطائل تحته وجعل نفسه من الوجهة السياسية ذيلا ينسحب على الثرى تحت قدمى رأس المال .

ولقد رأينا فيما سلف كيف ان ماركس وانجيل فى المجادلات التى دارت بينهما وبين الفوضويين ابرزا بمنتهى العناية والاهتمام أفكارهما فيما يختص بالعلائق التى ترتبط بها الثورة بالحكومة فى أجلى مظاهرها .

ولما باشر انجيل طبع نقد برنامج جوتا الذي وضعه ماركس كتب انجيل فى مقدمة هذه الطبقة التى ظهرت فى سنة ١٨٩١ مايلي: « اننا (أي انجيل وماركس) وجدنا أنفسنا حينئذ فى صراع هائل مع باكونين وفوضوييه . وكان قد مضى اذ ذاك عامان بالاكثر على انعقاد مؤتمر لاهاي الاشتراكي الدولي العام »

وكان الفوضويون قد بذلوا كل ما فى وسعهم ليجعلوا مشاعية باريس من عملهم وأن يوجدوا من أعمالها تاييداً لمذهبهم غير انهم لم يفهموا شيئا من دروس المشاعية ولا من التحليل الجليل الذي حلل به ماركس تلك الدروس العملية .

واما من جهة السياسة العملية المعينة القائمة على السؤالين الآتيين وهما :هل يجب أتلاف أداة الحكومة القديمة ؟ وفى حالة الايجاب بأى شيء يمكن الاستعاضة عنها ؟ فان الفوضوية لم تجب عنهما بما يمكن الارتياح اليه

على أن الخوض في عباب البحث عن الفروق التي تختلف بموجبها الفوضوية عن الاشتراكية مع اهمال مسألة الحكومة وبدون ملاحظة ما أوجده المذهب الماركسي من التقدم والاتساع في المبادىء الاشتراكية قبل المشاعية وبعدها لايمكن الا أن يحمل على محمل الاندفاع بطريقة لايمكن التخلص منها في هوة المبدأ الانتهازي

وفي الواقع أن الانتهازية لا يمكن الا ان تتغلب اذا لم يتيسر عرض السؤالين اللذين ذكرناهما فيما تقدم على مجموع الحزب الاشتراكي في مؤتمراته التي ستنعقد في الادوار الآتية للبحث فيهما بدقة تامة ولوضع الحلول اللازمة لهما .

وبما أن المبدأ الانتهازى قد فاز حتى الآن بمنع هذين السؤالين من طرحهما على بساط البحث العام فمما لا جدال فيه أنه أصبح منتصراً على مزاحمه وهو المذهب الماركسى الاصيل

— ٢ —

(مجادلة كاوتسكي مع الانتهازيين)

أن ادبيات اللغة الروسية تحتوى بدون ادنى شك على عدد لا يحصى من ترجمات كتب كاوتسكي بدرجة لم تتفق لاي كاتب آخر من كبار كتاب العالم باسره

وقد قال بعض الاشتراكية الديموقراطيين الالمانيين فى معرض المزح أن كتب كاوتسكي مقروءة فى البلاد الروسية اكثر مما هي مقروءة فى المانيا . (ليكن ماقيل، ومع ذلك فما يذكر بهذه المناسبة وله اصل تاريخى اصدق بكثير مما كان يحسبه اولئك الذين جادوا علينا بتلك التفكهة وهي ان العمال الروسيين ارسلوا في عام ١٩٠٥ فى طلب

مقادير فوق حد التصور من الكتب المختارة من أرقى ادبيات الاشتراكية الديموقراطية فى العالم فوصلت جملة عظيمة من الكتب التي لم تقرأ فى البلاد الاخرى وهكذا نقلوا الى مغرس حركة الهياة العاملة لدينا الجديدة بذور التجربة العظمي التى قامت بها بلاد مجاورة لنا سبقتنا بشوط بعيد فى هذا الميدان) .

وقد اشتهر لدينا كاوتسكي بانه عدا بسطه بطريقة دارجة سهلة تفهمها العامة مبادىء ماركس، بمجادلاته مع الانتهازيين وفى مقدمتهم برنستاين .

غير انه يوجد شىء يكاد يظل مجهولا عن الناس الى الآن وهذا الشىء لا يصح المرور به بدون الالماع أليه اذا أريد معرفة كيف أمكن سقوط كاوتسكي فى بؤرة ذلك الضلال المخجل اذ اقام من نفسه مدافعا عن الاشتراكية الوطنية المتطرفة المحبذة للحرب خلال الازمة الكبرى التي استمرت من عام ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٧

وهذا الشيء الذى تجب معرفته هو ان كاوتسكي قبل حملته المشهورة على ممثلى المبدأ الانتهازى فى فرنسا (امثال ميلران وجوريس) وفى المانيا (برنستاين) كان قد اظهر ترددا عظيما . وقد اتهمته مجلة الفجر الماركسية التى ظهرت مابين عامى ١٩٠١ و ١٩٠٢ فى ستوت جارت وكانت تدافع عن آراء الهياة العاملة الثورية فى اثناء اشتباكها

معه في الجدال بانه ذو احكام كاوتسكية اى مرنة قابلة للتبدل بمناسبة قراراته المبهمة المتفلتة من الحقائق الجانحة الى مصالحة الانتهازيين فى المؤتمر الاشتراكي الدولي الذى انعقد فى باريس سنة ١٩٠٠

ومن هذا القبيل مانشر فى المانيا من رسائله المملوءة بامثال هذه الترددات قبل دخوله فى الحملة الموجهة ضد برنستاين

ويوجد عدا ماتقدم موضوع آخر أشد هولا وأعظم خطراً وهو ان كاوتسكي فى نفس مجادلته مع الانتهازيين كان يرى عليه فى عرضه المسالة التى التزم المناقشة فيها وطريقة محاولته حلها ميل مرتب نحو الانتهازية فيما يختص بمسالة الحكومة وقد تاكدنا الآن بعد دراسة تاريخ خيانة كاوتسكي الحديثة للمذهب الماركسي الى جنوحه المبدأ الانتهازى بشكل لايدع مجالا للشك فيه

لنتصفح أول كتاب أساسي لكاوتسكي وضعه ضد الانتهازية وهو كتابه عن برنستاين والبرنامج الاشتراكي الديموقراطي الذى ينتقد فيه آراء برنستاين بدقة متناهيه . وهذا أهم محتوياته .

ان برناستين فى قواعـده الاشتراكية التي أكسبته شهرة ايروسترات (هو يوناني مجهول من مدينة ايفيز حرق هيكل ديانا الذى يعتبر احـدى أعاجيب الدنيا السبع ليشتهر اسمه) يتهم المذهب الماركسى بمطابقته المذهب البلانكي (نسبة الى لويس

أوجيست بلانكي الاشتراكي الثورى الفرنسوى الشهير صاحب الجملة المشهورة : « لا اله ولا سيد ») وهى تهمة رددتها الف مرة السـنة الانتهازيين والماليين الاحرار فى الروسيا ضد البولشفيين معتنقى المذهب الماركسي الثوري .

وقد أمسك برنستاين باذيال كتاب الحرب الاهلية فى فرنسا الذى وضعه ماركس وأجهد نفسه من سوء حظه فى أن يوحد تطابقا مابين وجهة نظر ماركس فى الدروس التى دونها عن المشاعية ووجهة نظر برودون .

واهتم برنستاين على الاخص بالنتيجة التي أوردها ماركس فى مقدمته التى كتبها سنة ١٨٧٢ للمنشور المشاعي والتي جاء فيها : ان طبقة العمال لايمكنها أن تتناول ببساطة بين أيديها اداة الحكومة وهى على أتم استعداد وتستخدمها فى سبيل العمل لاجل القضاء على نفسها .

فحلا هذا التعبير لبرنستاين الى درجة حملته على أن يكرره ثلاث مرات فى تفاريق كتابه وهو يشرحه ويؤوله بأقوى معاني الانتهازية ويبعده عن حقيقته بعداً شاسعا .

ولقد علمنا من أقوال ماركس المتقدمة انه يريد أن يقول بان طبقة العمال يجب أن تكسر بل تحطم أو تنسف اداة الحكومة

برمتها . أما برنستاين فيمس ماركس بهذه الجملة يحذر الطبقة العاملة من الميول الثورية المتطرفة عند استيلائها على السلطه .

ولا يمكن تصور ما هو أفظع وأغلظ تزويراً وتلفيقا وتضليلا فى رأى ماركس من مثل هذا الاختلاق الوحشي .

ولنعد الآن الى كاوتسكي لنرى رأيه فى هذا الصدد فى كتابه الذي أشرنا اليه فنتساءل :

كيف سلك كاوتسكي فى انتقاده الدقيق على بهتان برنستاين ؟

لقد سلك مسلكا غريبا فى هذا الصدد اذ امتنع امتناعا تاما عن تحليل دخائل التلفيق الذي أدخله الانتهازيون على حقيقة المذهب الماركسي فى هذه النقطة . وانما اكتفى بايراد الجملة المذكورة فيما تقدم من المقدمة التي وضعها انجيل لكتاب الحرب الاهلية الذي ألفه ماركس قائلا ان ماركس يرى أن الطبقة العاملة لاتستطيع أن تستولى ببساطة على اداة الحكومة وهي على أتم استعداد ولكنها على العموم تستطيع أن تستولى عليها ، وهذا كل رأي كاوتسكي .

وأما من جهة ماينسبه برنستاين الى ماركس مما يختلف مع حقيقة رأيه على خط مستقيم ، ومن جهة مايعتبره ماركس منذ سنة ١٨٥٢ مهمة الثورة التى يجب عليه تأديتها وهو كسر آلة الحكومة فان كاوتسكي لم يحرك لسانا فى صددهما

والحاصل ان كاوتسكي لم يتعرض مطلقا لما يوجد من الفرق العظيم ما بين الماركسية والانتهازية ولا للاغراض الاساسيا التي يجب أن تتطلبها ثورة العمال بل لقد برع فى وضع هتين المسألتين فى حرز الخفاء !

وكتب كاوتسكي مناقضا برنستاين :

« اننا نستطيع أن نرجيء الى المستقبل ونحن مطمئنون تمام الاطمئنان حل مسألة سلطة العمال المطلقة »

وليست هذه مجادلة سلبية مع برنستاين بل هي فى حقيقة الامر منحة أو امتياز لبرنستاين أو تسليم بمطالب الانتهازيه ؛ لان الانتهازية لاتبتغي ما هو خير من « ارجاء كل حلول المسائل الاساسية المختصة بمهمة الثورة بمنتهى الطمأنينه الى المستقبل »

ولقد ظل ماركس وانجيل أربعين عاما تمتد من عام ١٨٥٢ الى سنة ١٨٩١ وهما يلقنان العمال وجوب تحطيم آلة الحكومة . واخيرا يجيء كاوتسكي فى سنة ١٨٩٩ ازاء خيانة الانتهازيين الواضحة للمذهب الماركسي فيبهم مسألة معرفة ماذا كان من الواجب تدمير هذه الآلة بل يخفيها من ميدان الجدال امام خصمه ليحتمي من بأس تلك الغارة الفلسطينية التي تصدى لها وما هى الا غارة تافهة من عبث الطفولة !

وفضلا عن ذلك فانه توجد بين ماركس وكاوتسكي هوة عميقة تفصل بينهما فى طريقة الخوض فى مهمة حزب العمال واعداد الطبقة العاملة للثورة .

ولنتخط الآن هذا الكتاب الذي كان أول ماخطه قلم كاوتسكي في هذا الصدد أي انه يعتبر التجربة الأولى له فى التصدي لخصوم الماركسية ولنلق نظرة على كتابه التالي الذي صار فى وضعه اطول باعاً واكثر خبرة واثبت جناناً وهو الكتاب الذى خصص بالمثل شطراً كبيراً منه لتفنيد اباطيل الانتهازيين واضاليلهم أى كتابه المختص بالثورة الاشتراكية .

ففى هذا الكتاب جعل كاوتسكي محور كلامه دائراً على مسألتي ثورة العمال وحكم الهيأة العاملة . فقد اودع هذا الكتاب مقدارا كبيرا من الآراء ذات القيمة الثمينة جدا ولكنه اتبع نفس الخطة التي سبق اليها من قبل وهي اتقاء الخوض فى موضوع الحكومة .

ومع أن محور هذا الكتاب يدور حول مسالة الاستيلاء على سلطة الحكومة فانه يرى خلوا من البحث فى هذه المسالة ! ومعنى ذلك انه يعرض هذا السؤال الذى سبق ان منح الانتهازيين امتيازات بشانه وبعرضه أياه لايتاخر عن قبول مبدأ الاستيلاء على

السلطة بدون أن يتعرض لمسألة اتلاف آلة الحكومة .

ومن الغريب أن ماسبق ماركس ونعته في عام ١٨٧٢ بانه شيء عتيق بال يجب تغييره في برنامج المنشور المشاعى يعود كاوتسكي فيجدده ويجيبه فى عام ١٩٠٢

وقد خصص كاوتسكي فى هذا الكتاب شذرة منفصلة « بالاشكال والوسائل التى ينبغى أن تتخذها الثورة الاشتراكية » . وفى هذا الموضوع المهم تعرض كاوتسكى للخوض فى مسائل الاضراب العام السياسى والحرب الاهلية و (وسائل الحصول علي حكومة عظمي حديثة الطراز علي مثال الهيأة الديوانية والجيش » ولكنه لم يورد كلمة واحدة يفصل ماأجمله فى هذه المسائل على طريقة التعليمات التي كانت تعطيها المشاعية فيما سلف للعمال .

ومن الواضح ان انجيل لم يكن مخطئا فى تحذيره الاشتراكيين عامة والالمانيين منهم على الاخص من فكرة اجلال الحكومة الى الحد الذى يدعوا اليه الانتهازيون .

وفى هذا الصدد يبدى كاوتسكي رأيه على النسق الآتى : ان هيأة العمال اذا ما تكللت مجهوداتها بالنجاح وفازت بتاج الانتصار فى صراعها العظيم فأنها « ستنفذ البرنامج الديمقراطى » ثم انه يبسط مواد هذا البرنامج . وأما ما احدثته سنة ١٨٧١ بوقائعها من التغيير

الجوهرى الجديد فيما يختص بمسألة احلال ديمقراطية العمال محل ديمقراطية الماليين فلا يتعرض له كاوتسكى بكلمة واحدة

وانما يظهر كاوتسكى براعته فى التخلص من هذا الموضوع باقوال مبتذلة تتضمن الفاظا وتعبيرات ضخمة على النسق الآتي:

« من المعقول انّ المسألة ستسير فى مجراها الاعتيادى من تلقاء نفسها وأننا لن نتمكن من الحكم والامور الجارية الآن باقية على حالتها وذلك لان الثورة تتطلب كفاحا طويلا شديدا يستغرق من الوقت فسحة طويلة كافية لانتقال سياستنا الحزبية فى اجلى مظاهرها من درجة الى اخرى ملتزمة حدودها الدقيقة المرسومة لها فى برنامجنا الاشتراكي الحالى »

ومن الجلى الذى لا يحتاج الى ايضاح ولا الى الأدلاء بالشواهد والبراهين ان الامور تجرى فى مجاريها من تلقاء نفسها على نسق استمرار الخيول فى اكل التبن والشعير وعلى نسق استمرار تدفق مياه نهر الفلجاء فى بحر قزوين

ومن الموجب للتحسر ان كاوتسكى في مثل هذا المبحث الجليل يقتصر على ايراد الالفاظ والتعبيرات الضخمة التي تبهر الانظار فى صدد الصراع الشديد مع انه لا يتعرض عند ذكره هذا الصراع الى أهم نقطة ترتبط به وينبغى ان يفهمها العمال الثوريون وهي معرفة

ماهو كنه هذه الشدة تجاه الحكومة والديمقراطية مما يجب مخالفة الثورات السابقه التى لم تكن مصبوغة بصبغة الهيأة العاملة .

ان كاوتسكي بتخليه عن البحث فى هذا الصدد قد منح الانتهازيين امتيازاً عظيما فى نقطة أساسيه لانبغى التهاون فيها من جهة المذهب الماركسى الاصيل .

وقلما يهم بعد ذلك أن يتلاعب كاوتسكي بالالفاظ الضخمه التي تدوى فى الآذان باعلانه تلك الحرب الشعواء الهائلة التي ليست سوى حرب وهمية مكتسية حلة من الالفاظ تبهر الانظار بمثل قوله « فكرة الثورة » (وما قيمة مثل هذه الفكرة اذا ماحال الخوف دون نشر الفكرة الحقيقية للثورة بين العمال ؟) فليضع « الامنية السامية المنشودة من وراء الثورة فى مقدمة كل شيء » وليصرح كيفما شاء بأن العمال الانجليز ليسوا الآن مطلقا « سوى اناس من الطبقة الوسطى »

وقد كتب كاوتسكي مايلى :

« من الممكن أن تتواجد فى المجتمع الاشتراكى جنبا الى جنب ... أشد الاشكال اختلافا وتنوعا فى المشروعات العملية : فمن أنظمة ديوانية الى صلات اتحادية تصل مابين العناصر المستقلة بعضها عن بعض الى مشروعات تعاونية الى أعمال شخصية فرديه...

« فمثلا توجد مشروعات لايمكن أن تتجنب النظام الديوانى:
ومن هذا القبيل السكك الحديديه : فهذا النظام الديموقراطي يمكن أن يكون على الشكل الآتى : ينتخب العمال مندوبين منهم يكونون شكل برلمان ، وهذا البرلمان يضع قانون العمل ويشرف على ادارة الجهاز الديوانى .

« وتوجد مشروعات اخرى يمكن أن يعهد أمر اداراتها الى نقابات العمال كما انه توجد مشروعات سواها يمكن أن تنظم على مبدأ التعاون »

أن هذا البيان الذى اودعه كاوتسكي رأيه الخاص المقرون بالشطط والضلال لايمكن اعتباره الا نكوصا على الاعقاب امام ماظل ماركس وانجيل يلقيانه من التعاليم الاشتراكية الصحيحة منذ عام ١٨٧١ بحسب ما استمداه من التجربة المشاعية

ومن وجهة نظر كاوتسكي في النظام الديوانى الذي يزعم انه ضروري للسكك الحديدية فليس فيه ما يمكن أن يحمل على الاعتقاد بوجوب تخصيص السكك الحديدية به دون أي مشروع آخر من مشروعات الصناعة الميكانيكية العظيمة أو أي معمل أو مخزن كبير أو مشروع زراعي عظيم من مشروعات اصحاب رءوس الاموال . في كل نوع من هذه المشروعات توجد الشئون الفنية اللازمة لها

والتي تقتضي نظاما وطاعة تامين لكى لاتعرقل حركة الاعمال الفنية فيدعو وقوف أى آلة أو جزء من الشئون الفنية بلا ارتباك بقية آلات واعمال هذا المشروع والى تعطيل الانتاج ومنع انتشار التجارة ورواجها . فمن الواضح اذن أن كل هذه المشروعات تقتضى بحكم تماثلها بعضها ببعض أن تكون على وتيرة واحدة من جهة عمالها الذين ينبغى « أن ينتخبوا مندوبين منهم يشكلون هيئة برلمانية تنظر وتقرر ماتراه في مصلحة العمال وتسهيل الاعمال »

والذى يهم من كل ماتقدم ويستدعى التكلم عليه بوجه اخص هو : ذلك الشكل البرلمانى الذي لن يكون برلمانا على نسق الانظمة البرلمانية المالية . وهذا الشكل البرلمانى لن يقتصر على وضع قانون العمل والاشراف على ادارة الجهاز الديوانى كما يتخيل ذلك كاوتسكى الذي لايترامي فكره الى أبعد من حدود البرلمان المالي

وفى المجتمع الاشتراكي يقوم شكل برلمانى مكون من نواب العمال بوضع القانون الداخلى بالطبع وبالاشراف على اعمال الجهاز ولكن هذا الجهاز لن يكون ديوانيا . فأن العمال متى وصلوا الى استلام ازمة السلطة السياسية لايتأخرون عن كسر الجهاز القديم الديوانى بل عن تحطيمه من أساسه تحطيما تاما بحيث لايبقون منه قطعة على قطعة ويستعيضون عنه بجهاز جديد مؤلف من عمال

ومستخدمين ولاجل منع هؤلاء العمال والمستخدمين من اعادة نظام الجهاز المحطم يجب فى الحال اتخاذ سائر الوسائل التي اقترحها ماركس وانجيل فى هذا الصدد وهي :

١ ـ ان نواب العمال لن يكونوا قابلين لتجدد الانتخاب فقط فى كل آن بل للفصل من مراكزهم التنفيذية فى كل آونه

٢ ـ جعل مرتبات الجميع متعادلة فى القيمة تماثل اجرأى عامل اعتيادى

٣ ـ اشتراك جميع العمال فى المراقبة وفى الملاحظة بنوع يجعلهم كلهم يكونون موظفين مؤقتين أى يشغلون الوظائف بالتناوب بطريقة لاتجعل أحداً لم يشغل وظفية الا أنها لاتجعل أحدا يصير فى اثناء توظيفه ذا صبغة ديوانية .

ان كاوتسكي لم يدخل فى سائر أقواله التى جادل بها الانتهازيين وفى آرائه التي بسطها عن الاشتراكية روح التعبير الذى تخيره ماركس لاجل تحديد شكل ومهمة المشاعية فى الجملة الآتية : « ان المشاعية لم تكن مجتمعاً برلمانياً ولكنها كانت جمعية عمال تسن القوانين وتنفذها بنفسها »

ان كاوتسكى لم يفهم بالمرة الفرق الموجود بين البرلمانية المالية التى تمزج الديمقراطية (غير ديمقراطية الشعب) بالديوانية (التي هي ضد الشعب) وبين ديمقراطية هيأة العمال التى ستعجل باتخاذ سائر

الوسائل اللازمة لاستئصال الديوانية من جذورها والتى ستكون قادرة بما لها من القوة والصولة على تنفيذ هذه الوسائل تنفيذا تاماً لاتنتهي منه الا بمحو الديوانية تماما من حيز الوجود والاستعاضة عنها بديمقراطية الشعب

لقد اثبت كاوتسكى فى هذا المقام بكتاباته التى لاتنطبق على جميع مبادىء المذهب الماركسي تمام الانطباق أنه مثل سواه من عباد الحكومة ومن عظيمي الاعتقاد بوجوب بقاء الشكل الديواني.

ولندع الآن كتاب كاوتسكى الثاني الذى ظهر منه انه لم يخدم به مبادىء المذهب الماركسي بل كان مساعدا بسكونه عن اهم النقط الجوهرية فى الاشتراكية على اشتداد سواعد خصوم هذا المذهب ولا سيما الانتهازيين الذين يكاد يوافقهم تقريبا فى بعض تعابيرهم ولنتقدم الى تصفح كتابه الاخير الذى هو خيرة مؤلفاته . وقد وضع كاوتسكى هذا الكتاب ضد الانتهازيين وسماه طريق السلطة (وهذا الكتاب على مايظهر لم يترجم الى اللغة الروسية لانه انتشر في أشد الاوقات تشبعا بالروح الارتجاعية عندنا أي في سنة ١٩٠٩)

ان هذا الكتاب يدل بكتابته على ان كاوتسكي قد تلقى آراءه وقوته النفسية وجرأته عن العهد السابق فلم يتكلم فى

كتابه هذا عن برنامج الثورة بوجه عام كما فعل فى كتابه الذي ألفه ١٨٩٩ ضد برنستاين ولم يخض فى صدد مهمة الثورة الاشتراكية بوجه خاص فى الوقت الذي تشتعل فيه نيران هذه الثورة كما فعل في كتابه الثورة الاشتراكية الذي نشره فى سنة ١٩٠٢ بل أورد فيه مواضيع حديثة قائمة بنفسها تضطرنا الى الاعتراف بأن « عصر الثورة » قد حان

فالمؤلف يتكلم بوضاحة تامة عن وصول منازعات وخصومات الطبقات بوجه عام الى الدرجة القصوى كما انه يتكلم عن الاستعمار الذي يقوم بتمثيل دور مهم جداً فى ظل هذه المنازعات والخصومات ويقول بعد « العهد الثوري الذي امتد من ١٧٨٩ الى ١٨٧١) فى غرب اوربا ابتدأ منذ عام ١٩٠٥ عهد جديد مماثل لذلك العهد ولكنه في الشرق . ان الحرب العالمية تقترب بسرعة صاعقة . « فلا يجوز اذن لهيأة العمال أن تتكلم عن الثورة قبل حلول أوانها » . « لقد وصلنا بالفعل الى عهد الثورة » .

« لقد ابتدأ بالفعل العصر الثوري » .

ان هذه التصريحات في منتهى مايكون من الوضوح . وهذا الكتاب الذى خطه يراع كاوتسكى يمكن الاستدلال به على ماكانت ترمي اليه الاشتراكية الديمقراطيه الالمانيه قبل نشوب

الحرب الاستعمارية التي ماكادت تشب نيرانها حتى سقطت تلك الاشتراكية (بما فيها كاوتسكي نفسه)

ثم كتب كاوتسكى يظهر ماتنطوي عليه بواطن العمال الالمانيين قائلا :

« ان الحالة الحاضرة تجعلنا تحت خطر اعتبارنا بسهولة (نحن الاشتراكيين الديمقراطيين الالمانيين) شديدى التساهل والتفريط في مبادئنا الاشتراكية أكثر مما نحن كذلك فى الحقيقة » . الا أن الحقيقة قد أظهرت ان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني أكثر تفريطا وتساهلا فى مبادئه واقترابا الى الانتهازيه مما كان يظهر عليه قبل نشوب الحرب !

ومن أغرب المستغربات ان كاوتسكي بعد أن صرح بمنتهى الوضوح والتأكيد ان عصر الثورة قد حان فى كتابه الذى يقول عنه فى تعبيره الخاص بانه انما وضعه ليحلل به « الثورة السياسية » يهمل اهمالا تاما مسألة الحكومة مرة أخرى .

فمن كل هذا التعمد في النسيان وهذا السكوت المستديم وهذا التهرب المتوالي لايمكن أن يتجه الظن في آخر الامر بعد الحساب الدقيق والبحث العميق الا الى اعتبار هذه الامور انتقالا تاما الى الانتهازية كما سيظهر هنا فيما يلي :

ان الاشتراكية الديمقراطية الالمانية تتراءى كأنها تنطق فى شخص كاوتسكي بما يلي : اني لا أحتفظ بآرائي الثورية التى كنت متشبعاً بها فى سنة ١٨٩٩ ، ولا ازال اذهب الى عدم جواز الانتخاب الثورى الاشتراكي في هيأة العمال كمهدى فى سنة ١٩٠٢ ، واعتقادى هو اننا قد أصبحنا فى عصر الثورات الجديد كما صرحت فى ١٩٠٩ ومع ذلك فاني لا أتأخر عن التمسك بالمبادىء التى أعلنها ماركس سنة ١٨٥٢ حينما تعرض لحل مسألة مهمة الثورة العاملية تجاه الحكومة كما وضحت فى سنة ١٩١٢

فهذه هى خلاصة المجادلة التي ناقش بها كاوتسكى مناظره بانيكويك

— ٣ —

(تجادل كاوتسكى وبانكويك)

أن بانكويك كان يمثل تجاه كاوتسكي الشعور المتطرف فى الجانب الأيسر اذ يندمج الى جانبه من كل روزا ليكسمبرج وكارل راديك وسواهما ممن يقومون بدور الثورة ، وقد اختار كاوتسكى أزاءهم خطة حزب الوسط الذي لم يتخير له مبدأ معينا بل ظل مترواحاً بين الماركسية والانتهازية

وقد جاءت الحرب العامة كمحبذه لهذه الوجهة النظرية ، فان

سياسة حزب الوسط (التى كانت تسمى زوراً وخطأ بالماركسية) أو الطريقة الكاوتسكية قد انكشفت عن دخيلة امرها وظهرت فى ابشع مظهر مستوجت للنفور والاحتقار

وقد وصف بانكويك كاوتسكى فى مقالة خصصها بمسألة الحكومة عنوانها « عمل الجماهير فى الثورة » (نشرت فى النيوزيت سنة ١٩١٢) لانه فى مركزه يمثل التطرف الايجابى أي نظرية الانتظار بجمود . وقال عنه انه لا يريد أن يرى شبوب الثورة.

أن بانكويك لعرضه المسألة على هذه الصورة تعرض للموضوع الذى يهمنا كثيرا وهو مهمة ثورة الهيأة العاملة ازاء الحكومة .

وفى هذا الصدد يقول بانكويك فى مقالته المتقدم ذكرها مايلى :

« أن الصراع الذى يجب انتقوم به هيأة العمال لاينبغى أن يكون مقصوراً على مكافحة هيأة الاعيان والماليين لاجل الحصول على سلطة الحكومة بل يجب أن يكون مكافحة سلطة الحكومة نفسها . . .

« أن ثورة الهيأة العاملة ترمى الى أبادة ادوات قوة الحكومة والى ازاحتها (بحسب لاصطلاح الادبى : تشتيتها والكلمة الالمانية آفلو سونج) بواسطة ادوات قوة الهيأة العاملة . . . ولا يمكن

أن ينتهى الصراع الا اذا أمكن الحصول علي النتيجة الحاسمة وهي تحطيم نظام الحكومة بأكمله .

« وسيدل نظام الاغلبية على تفوقه وسموه بعد محو نظام الاقلية المتحكمة »

والطريقه التى يوضح بها بانكويك آراءه فى هذه الرسالة لاتبقى موضعا للتساؤل فأنه قد أفاض فى البحث والاثبات الى حد الاقناع التام .

وبعد مثل هذه الوضاحه لم يكن لنا بد من أن نعرف كيف حاول كاوتسكى أن ينقد آراء بانكويك . وهذا ماقاله فى هذا الصدد :

« الى الآن كان الفرق مابين الاشتراكيين الديمقراطيين والفوضويين قائما على ان الاول يريدون الاستيلاء على سلطة الحكومة والآخرين يريدون محوها . أما بانكويك فيريد هذا وذاك »

واذا كان بانكويك لم يحل بعض الغموض اللاحق ببيانه ولم يحط بسائر أطراف المسألة التي تصدى لها (بدون التعرض لسائر أوجه النقص الاخرى التي تضمنتها مقالته وليس لها دخل فى المسألة التي نتكلم الآن عنها) فان كاوتسكى قد انتهز الفرصة

ووضع يده على المبدأ الاساسى الذى قرره هو نفسه وبموجب هذا المبدأ الجوهرى يرفض نهائيا التمسك بالمذهب الماركسى ويعتنق المبدأ الانتهازى اعتناقا تاما

على ان الفرق الذي أوجده بين الاشتراكيين الديمقراطيين والفوضويين هو فى الواقع شطط بالغ يخرج المذهب الماركسى اخراجا تاما عن طبيعته أو بمعنى آخر يراقبه تمام المراقبه

ان الفرق بين الماركسيين والفوضويين ينحصر في النقط الآتية

١ — ان الاول مع اقتراحهم استئصال شأفة الحكومة لايرون هذا الغرض قابلا للتحقق الابعد محو الطبقات بواسطة الثورة الاشتراكية باعتبار هذا المحو نتيجة مترتبة على ارتقاء الاشتراكية الى مرتبة الحكم الارتقاء الذى يؤدى الى استئصال الحكومة ، واما الآخرون فيريدون ابطال الحكومة نهائيا مابين يوم وآخر بدون أن يدركوا العواقب التي تنجم عن تحقيق هذا الابطال .

٢ — يطالب الاولون بوجوب استيلاء هيأة العمال على السلطة السياسة بالقضاء التام على الآلة الحكومية العتيقة وبالاستعاضة عنها بأداة جديدة تتألف من تنظيم العمال المسلحين على النسق الذى اختارته المشاعيه واما الاخرون فيطالبتهم بأفناء الآلة الحكومية

لايعرفون مطلقا معرفة بينه بـاذا تستعيض هيأة العمال عن تلك الآلة ولا فى أى شيء تستخدم سلطة الثورة بل ان الفوضويين يستنكرون تمام الاستنكار استخدام سلطة الحكومة التي تستولى عليها هيأة العمال الثورية وكذلك يستنكرون التجاء هياة العمال الى الساطة المطلقة الثورية

٣ — ان الاولين يريدون أن يرشحوا هيأة العمال للثورة بالاستفادة من جانب الحكومة ذات الطراز الحديث وأما الفوضويون فلا يريدون ذلك

ان بانكويك فى هذه المنازعة هو الذى يمثل المذهب الماركسى ضد كاوتسكى ، فان ماركس بالتاكيد هو الذى يوحي الى هيأة العمال انها لاتستطيع الاستيلاء بلاتبديل وببساطة على سلطة الحكومة لانها لوفعلت ذلك لما زادت على نقل اداة الحكومة العتيقة كماهي الى قبضتها في حين ان المطلوب منها انما هو وجوب كسر هذا الجهاز وتحطيمه والاستعاضة عنه بجهاز جديد

ان كاوتسكي يتخلى عن الماركسية ليعتنق الانتهازية . وفي الواقع انه لايذهب الى وجوب اتلاف اداة الحكومة وهو الشيء الذى لايقبله الانتهازيون بتاتاً وبهذه الطريقة يفتح لهم ثغرة يصلون منها الى تأويل لفظة الاستيلاء على السلطة لانها مجرد حصول

الاغلبية على هذه السلطة .

ولكي يثبت كاوتسكي هذا التشويه الذى احدثه في المذهب الماركسى يتبع الطريقة المدرسية أى طريقة الاستدلال ويستشهد بجمل من اقوال ماركس

فمن ذلك ان ماركس فى سنة ١٨٥٠ كان يتكلم عن وجوب أيجاد مركزية شديدة جدا تنحصر بواسطتها القوي بين أيدى السلطة الحكومية « فاراد كاوتسكى أن يتخذ من هذا القول تكأة يتوسل بها للانتصار على بانكويك في المجادلة الدائرة بينهما فقال : أفلا يريد بانيكويك بما يذهب اليه ان يهدم بناء المركزية ؟

ان هذا الضرب من التدجيل والتلاعب يذكرنا بما حاوله برنستين من توحيد الماركسية والبرودونية بمناسبة المبدأ الاتحادي والمبدأ المركزي الذى حاول برنستين ان يوجد تطابقا بين ماركس وبرودون بخصوصها

ان الجمل التي يسردها كاوتسكى من اقوال ماركس تتراءى كشعور انحدرت في آنية المرق (أى انها شيء غريب عن الموضوع ليس لوجوده فيه أدنى فائدة) . أن المركزية يتفق وجودها مع أداة الحكومة القديمة كما يتفق مع الاداة الجديدة . فاذا ماوحد العمال بمحض اختيارهم قواهم المسلحة فان عملهم هذا لايعتبر شيئاً

آخر سوى المركزية الا انه يكون مرتكزا على ائتلاف الجهاز الحكومي المركزي المؤلف من الجيش الدائم والبوليس والديوانية ائتلافا تاماً.

ان كاوتسكي قد سلك في الحقيقة مسلكا مخالفا للشرف باطراحه جانبا البيانات البديعة الشهيرة التى بسطها انجيل وماركس عن المشاعية وباجهاد نفسه فى البحث عن اقوال يسردها فى معرض الاستشهاد والتدليل مع انها لا علاقة لها مطلقا بالمسألة التي تصدى للبحث فيها.

واستمر كاوتسكى على مساجلة بانيكويك قائلا :

«افيجوز ان يكون بانيكويك متطلبا الغاء وظائف الحكومة ذات الموظفين ؟ ولكننا ان نصير نحن موظفين لافى نظام الحزب ولافى انظمة الحرف والمهن الا اذا بحثنا فى نظام الادارة الحكومية. فبرنامجنا لا يتطلب ابطال وظائف الحكومة بل يتطلب انتخاب الموظفين بواسطة الشعب ...

«والذى يهم البحث فيه الآن لدينا ليس الشكل الذى سيتشكل به الجهاز الادارى فى « الحكومة الآتيه » بل معرفة ما اذا كان صراعنا السياسى سيحطم (اللفظ الادبي سيفكك) سلطة الحكومة قبل أن نستولى عليه . وانه وزارة بموظفيها يمكن الغاؤها ؟ »

وبعد أن سرد أسماء وزارات المعارف العمومية والعدلية والمالية والحربية قال :

« لاتوجد واحدة من الوزارات الحاضرة يرمي صراعنا السياسى ضد الحكومة الى الغائها ... انى اكرر هذا القول ليزول سوء التفاهم : وهو ان الذى تهم معرفته ليس الشكل الذى ستتشكل به الحكومة الآتية فى عهد الاشتراكية الديمقراطية المنتصرة بل كيف تتوصل معارضتنا الي تغيير شكل الحكومة الحاضره » .

ان هذا فى الحقيقة تلاعب بالمعقول . فبانيكويك يطرح على بساط البحث مسألة الثورة بوضوح يتجلى فى عنوان المقالة وفى الشذرات التي اقتبسناها منها . فيجيء كاوتسكى بمحاولات يريد بها اقصاء النقطة الاساسية من موضوع البحث جاعلا همه الاكبر جعل المسألة المراد تحليلها والبت فيها هي المعارضة لا الثورة . وبهذه الطريقة يستعيض كاوتسكى عن وجهة النظر الثورية بوجهة النظر الانتهازية . وبعد البحث والمجادلة ينتهى الى نقطة المعارضة : فالمسألة الآن لاتدور الا حول محور المعارضة وبعد الاستيلاء على السلطة فهنالك يمكننا أن نتكلم عن أى شيء آخر اما الثورة فقد اختفت وتلاشت ظلالها ... وهذا بالتاكيد ما يتمناه الانتهازيون وما يعملون لاجله بكل قواهم

على ان تلاعب كاوتسكى لايجوز على العقول فمدار البحث والذى يهم معرفته ليست المعارضة ولا الصراع السياسي بوجه عام بل الثورة فقط . واذا ما أردنا أن نتكلم فى الثورة فلا ينبغى أن نتكلم فيها الا باعتبار أنها ستؤدى بالهيأة العاملة الى هدم كيان الجهاز الادارى خاصة والجهاز الحكومي برمته بوجه أعم للاستعاضة عنه بجهاز آخر مؤلف من العمال المسلحين .

أما كاوتسكي فيتفلت من هذا الموضوع ويذهب بعيدا جداً ليظهر تدجيله المتناهى للوزارات التي لاندرى لماذا لايمكن الاستعاضة عنها بلجنات فنية تكون قائمة بجانب المجالس السوفييتيه الحاكمة ذات القوة العظيمة المؤلفة من نواب العمال والجنود ؟

واذا كنا قد عمدنا الى الاستدراك على كاوتسكى عما تقدم فليس هذا لاننا نجد هذا الاستدراك جوهريا في الوقت الحاضر بل لاننا اردنا فقط أن نزيل ماقد يرسخ فى الاذهان من تاثير تلاعبه . أما الامر الجوهرى الآن أو المسالة التي ينبغى الفصل فيها فهى معرفة ما اذا كانت اداة الحكومة القديمة (المشتبكة بالطبقة المالية بآلاف من الاسلاك التي تدير عجلات هذه الآلة) ستظل باقية اوسيقضى عليها بالفناء والاستعاضة عنها بأداة جديده ، وسواء بعد ذلك أبقيت الوزارات ام حلت محلها لجان اختصاصية أو أية

هيأة اخرى كائنة ما كانت .

ان الثورة يجب ان تكون قائمة لا على قاعدة ادارة الطبقة الجديدة شئون الشعب بمعونة أداة الحكومة القديمة بل على قاعدة افناء هذه الأداة وادارة الشئون العامة بمعونة اداة جديدة : هذا هو الرأي الاساسي للمذهب الماركسي الذى يحاول كاوتسكي أن يتلاعب به اللهم الا اذا كان لم يفقه شيئا منه مطلقا .

ان المسألة التي بسطها كاوتسكى بخصوص الموظفين تدل بوجه واضح على انه لم يفهم الدروس التي القتها المشاعية ولا المذهب الماركسي فهو يقول فى هذا الصدد « اننا لانتحول بلا موظفين فى نظام الحزب ولا فى الانظمة الفنية » ...

اننا لن نتحول بلا موظفين تحت حكم رأس المال وتحت سيادة فئة الاعيان والماليين وما ذلك الا بأن الهيأة العاملة تظل مضطهدة بل تظل جماهير الصناع المشتغلين بسائر الحرف الاخرى تحت الاسترقاق فى عهد رأس المالية

ان الديمقراطية تحت التحكم رأس المالي تمسخ وتشوه وتبدل معالمها بكل ضروب الاسترقاق المأجور والشقاء والامتهان الذى تصاب به الجماهير . وهذا هو الباعث الوحيد الذى يجعل الموظفين والفنيين ملوثين بأدران النقائص فى أنظمتنا السياسية والفنية الحاضرة

(واذا لم يكونوا مرتكبين بالفعل النقائص فانهم لا يتجردون الى الميل الى ارتكابها) وانما حملتهم على هذه الامور الاوساط المالية التي جعلتهم بطرقها الخاصة يميلون الى التحول الى مستخدمين دوانيين أي الى أشخاص ممتازين منفصلين عن الجماهير ومختصين بالتحكم فيها

فهذا هو معنى الديوانية التي مادام أصحاب رءوس الاموال لم يتجردوا من رءوس أموالهم ومادام الاعيان والملاك لم يغلبوا على أمرهم فانها تظل سائدة حتى على مستخدمي هيأة العمال في حالة استيلائها على ازمة الحكم ولا يمكن التخلص منها .

ان كاوتسكي يذهب الى انه في اللحظة التي يسير فيها تعيين مستخدمين منتخبين تتواجد فيها على الفور هيأة الموظفين تحت الحكم الاشتراكي وبهذه الطريقة تظل الديوانية موجودة ! وليس ما هو أبعد عن الصواب والواقع من هذا الاستنتاج الغريب . فان ماركس قد أظهر بالطريقة التي اتبعتها المشاعية ان المستخدمين في العهد الاشتراكي لا يصيرون دوانيين أى موظفين ويبطل اعتبارهم بهذه الصفة في الحال على أثر تعيينهم في الاعمال العامة بواسطة الانتخاب بالاقتراع العام وعلى أثر اعتبارهم قابلين للعزل في كل وقت وعقب خفض مرتباتهم الى متوسط أجر العامل الاعتيادى والاستعاضة عن الانظمه البرلمانية بأنظمة العمل أى

بالطريقة التي تجعل ممثلي الشعب يسنون القوانين وينفذونها بانفسهم ويتحققون من نتائجها بانفسهم أيضا

وحقيقة الامر ان مجادلة كاوتسكي مع بانيكويك واقامته الادلة ضد خصمه وعلى الاخص اثباته بطريقه متلاعبة بديعة ضرورة وجود الموظفين في الانظمة الفنية وفي الحزب هما طريقتان تتبعان بمهارة في اعادة ادلة برنستاين القديمة ضد المذهب الماركسي

أن الجاحد برنستاين في كتابه « قواعد الاشتراكية » يشن الغارات الشعواء على الفكرة المبدأية للديمقراطية وعلى ما يسميه الديمقراطية المذهبية وعلى التفويضات الامرية والخدامات التي لا مرتب لها والتمثيل (أي النيابة) المركزى الذى لا سلطة له الى غير ذلك

ولكن يثبت برنستاين عدم فائدة الديمقراطية المبدأية (يريد بذلك الديمقراطية الواصلة الى اقصي درجات الحرية أى الخالية من الشوائب وبمعنى اوضح التي اعلى الفطرة الاولى وهي منتهى ما يحلم به الاشتراكيون وبنوع أخص الماركسيون) اعتمد في استدلاله على التجربة المشاهدة في المملكة الانجليزية المتحدة المعبر عنها بالقرينين ويب (أي بزوجية ويب) فان هذا الاتحاد ظل السبعين سنة الاخيرة وهو آخذ في الرقي المضطرد الذى لم يكن للديمقراطية المبدأية دخل فيه بل كان

وهو فى اضطراده تحت ظل الحرية التامة متمسكا بالبرلمانية العادية المنتظمة على النسق الديوانى ولهذا فانه استعاض بها عن الديمقراطية المبدأية

حقيقة الامر هي أن الاتحاد الانجليزى لم ينم ولم يرق فى ظل الحرية التامة ولكن في ظل الاستعباد التام المالى وتحت هذا الحكم لم يكن يوجد بطبيعة الحال سبيل للحصول علي سلسلة امتيازات من تلك الداهية الدهماء المتحكمة أي الاستعباد المالى ذى الانانية والسلب والكذب وحرم الفقراء من الادارة العليا .

اما في ظل الاشتراكية فتنتعش الديمقراطية المبدأيه بالطبع لان جمهور الاهالى سيتمتع لاول مرة في تاريخ المجتمعات المتمدينة بالارتقاء الى درجة الاشتراك المستقل لافي الانتخاب، والنيابة فقط بل في الادارة اليومية بالمثل

ففى ظل الاشتراكية سيتولى الحكم كل امرىء في دوره ثم يعتاد مع توالي الزمن على أن لايصبح احد حاكما .

ولقد رأى ماركس بقريحته النقادة المحللة في القرارات العملية التي نفذتها المشاعية تلك الثورة المنشودة التي يهابها الانتهازيون جداً ويتحاشون الاعتراف بها خوفاً وتهوراً من أن يقاطعوا نهائيا الطبقة المالية السامية التي يعيشون في كنفها عيشة الفخفخة والرغد ، كما

يأتى الفوضويون أن يروها أما لسرعة اندفاعهم وأما لعدم فهمهم مقتضيات الاحوال التي يستلزمها كل تطور يطرأ على الجماهير بوجه عام .

« بل يجب التفكير فى اتلاف اداة الحكومة العتيقة ،والا فماذا يكون من امرنا اذا اصبحنا بغير وزارات وموظفين ؟ » هذا مايقوله الانتهازيون المتشبعون بالروح الفلسطيني(أي بالذل والخوف نسبة الى الفلسيطنين أى الاسرائيلين المشهورين بالمهانة والخنوع) الذين لا يقتصرون على الاعتقاد بعدم امكان شبوب الثورة بل لايعتقدون بالمثل بوجود القريحة التي تخلق الثورة ويخافون من حدوثها خوفا قاتلا (كاصحابنا المنشفيك وزملائنا الاشتراكيين الثوريين)

« يجب أن لانلجأ الا الى وسيلة احتياطية وحيدة أى الى اتلاف الاداة الحكومية العتيقة ؟ ومن العبث التطلع الى اختبار الدروس العملية التى القتها الثورات التي قامت بها هيآت العمال فيما مضي وفى قضاء الوقت سدي فى التساؤل بماذا وكيف نستعيض عما صار انقاضا متفرقة » وهذا مايذهب اليه الفوضويون (بالطبع خيرة الفوضوين الذين ليسوا على شاكلة كروبتكيني ورفقائه المستحبين خلف اذيال المالية)؟ وبهذه الطريقة يتمشي الفوضويون

الي بهمة اليأس لاالى ساحة العمل الثوري المحسوس الجرىء الذى لايغشاه الليان ، ولكنه فى الوقت نفسه قائم على اساس الفطنة وتوفر شروط الحركة فى الجماهير.

على ان ماركس قد علمنا ان نجتنب هذين الخطأين فارشدنا الى ان نتلف اداة الحكومة العتيقة تماما بجرأة على شرط ان نحل فى الوقت نفسه هذه المسالة الجوهرية وهي :ان المشاعية في بضعة اسابيع استطاعت ان تشرع فى اقامة اداة الحكومة الجديدة من هياة العمال وبهذه الوسيلة تمكنت من ايجاد ديمقراطية فى منتهى الكمال ومن ابطال الطريقة الديوانية . فلنتعلم اذن من المشاعيين الجراة الثورية ولنتخذ لنا من وسائلهم العملية نموذجا للاصلاحات العملية الاساسية التي يمكن تنفيذها فى الحال وباتباعنا هذه الطريقة هنالك يمكن الوصول الي ابطال الاسلوب الديوانى برمته .

وهذا الابطال سيكون فى منتهى السهولة ويساعد الاشتراكية على تقصير يوم العمل (أى جعل ساعات العمل قليلة)وعلى انهاض الجماهير ورفعها الى حياة جديدة ، وعلى جعل معظم الاهالي فى حالة تمكنهم جميعاً من تادية وظائف الحكومة وهذا ما سيؤدى على توالى الايام الى الاستغناء عن كل حكومة بوجه عام .

ثم قال كاوتسكى:

« ان مهمة الاضراب العام عن العمل لايمكن أن تكون محو السلطة الحكومية بل العمل لاجل حمل الحكومة على اجابة مطالب مختصة بمسألة معروضة أوالاستعاضة عن الحكومة المعادية لطبقة العمال بحكومة تجيب هذه الطبقة الى مطالبها . . .

« ولكن من المستحيل على أي حال من الاحوال أن يؤدي هذا الامر (أي انتصار الهيأة العاملة على الحكومة) الى محو سلطة الحكومة ، بل يقضي فقط الى تغيير بعض القوى في داخل سلطة الحكومة . . . وعلى ذلك فالغرض المنشود من سياستنا فى هذا الصدد يظل على عهده السالف مقصورا على الفوز بسلطة الحكومة بواسطة الحصول على الاغلبية فى البرلمان وتحويل البرلمان الى حكومة ذات سياده »

ان هذا الرأي لمنتهى التلبس بالانتهازية المحضة المشهورة والعدول الحقيقي عن الثورة التي لايجنح اليها كاوتسكي الا فى عرض كلامه فقط .

على ان رأى كاوتسكي هذا لايتعدى دائرة التفكير فى ايجاد حكومة موافقة للعمال فقط . وهذا تقهقر الى الافكار الاشتراكية التى كانت سائدة فى سنة ١٨٤٧ اذ كان المنشور المشاعي يرمى الى تنظيم هيأة العمال فى شكل طبقة حاكمة .

وقد قبل كاوتسكي الذى يزعم انه يمثل المذهب الماركسى ويدافع عنه أن ينحط بافكاره الى تلك الآراء القديمة ليتمكن بواسطتها من التحالف المحبوب لديه مع انصار شيدمان وبليخانوف وفندرفيل الذين يتحدون جميعا فى فكرة واحدة وهى القيام بصراع عظيم لاجل ايجاد حكومة موافقة لهيأة العمال .

أما نحن فعلى عكس هؤلاء الخارجين على الاشتراكية والعاملين على افساد مبادئها الجوهرية ونحن نقاطعهم وسنظل قائمين بصراعنا الدائم لاجل محو كل الاداة الحكومية القديمة لتتمكن هيأة العمال المسلحة من أن تصير هى نفسها الحكومة التى تتولى ادارة وتنظيم الشئون العام

وبالطبع ان هذا الصراع الذي نتمسك به نحن يناقض ويخيف كاوتسكي الذى يأبى الا أن يبقى عضواً عاملا ومهما فى الشركة المحبوبة المؤلفة من اقرانه وموافقيه على آرائه الانتهازية أمثال ليجين ودافيد وبليخانوف وبوتريسوف وتسيريتيللي وتشيرنوف الذين اتفقت كلمتهم على مواصلة الكفاح الجدلي السلمي لاحداث تغيير فى القوى الداخلية الموجوده فى سلطة الحكومة لاجل الحصول على أغلبية البرلمان ولا كساب البرلمان نفوذاً عظيما جداً على الحكومة ، وانها لفكرة نبيلة وأمنية سامية لاجل الحصول

عليها كل شيء يصبح مقبولا وسهلا فى نظر الانتهازيين . وحينئذ فآمال وأحلام هؤلاء القوم محصورة فى دائرة ضيقة لاتتعدى نطاق الجمهورية المالية البرلمانية

أما نحن فأننا نمحق كل الصلات التي يمكن أن تربطنا بالانتهازيين في بعض النقط ولا نجعل لنا أي ارتباط أو اتفاق معهم . واننا لا نتأخر عن اثارة الغارة الشعواء عليهم والهيأة العاملة المتمسكة بالمذهب الماركسي ستنضم الينا بأجمعها في هذا الصراع الذي لايراد به طبعا احداث تغيير في القوى بل يقصد به اسقاط هيأة الاعيان والماليين ومحو اثار البرلمانية المالية للتمكن من ايجاد جمهورية ديموقراطية على نسق المشاعية أو جمهورية مؤلفة من مجالس السوفيت ومندوبي العمال والجنود أي اننا نكافح في سبيل الحصول على الحكم المطلق الذي يجب أن تظفر به ثورة الهيأة العاملة .

***

توجد في الاشتراكية الدولية تيارات من الآراء والمبادىء اقرب الى السداد واقوم نزعة من آراء كاوتسكى وهذه التيارات تسبح فيها مخيلات رجال أعظم شأنا واكثر ظهورا في عالم الصحافة والتأليف وفي الدوائر البرلمانية من كاوتسكى وهم بالطبع لايتفقون معنا في مبادئنا الاساسية ولكنهم على كل حال اصرح واجرأ على

ابداء وجهة نظرهم بحرية تامة لايشوبها تلاعب من كاوتسكى الذي يزعم انه ماركسي المذهب وهو في الحقيقة لايستقر على حال من القلق

وهؤلاء السادة المنتمو الى الحزب يستنكرون بلامواجهة وبلا رياء طريقة حكم العمال المطلق ويجاهرون بميولهم الانتهازية الواضحة التي ليس للتلاعب والمداجاة اقل مسحة عليها .

فعند هؤلاء السادة أن حكم العمال المطلق يناقض الديموقراطية فهم اذن في حقيقة الامر لايختلفون ادنى اختلاف عن الديموقراطيين الماليين !

وبهذه المناسبة يمكننا أن نختم بحثنا هذا بأن نقول إن الاشتراكية الدولية الثانية سقطت بأغلبية ممثليها الرسميين المائلة الى الحضيض الاسفل من هوة الانتهازية .

فانها لم تقتصر على تناسى التجربة المشاعية برمتها بل تخطت هذا النسيان الى اخراج تلك التجربة عن طبيعتها وتشريدها في طريق اخرى بعيدة عن حقيقة ما كانت ترمي اليه .

ولم تكتف الاشتراكية الدولية الثانية بعدم افهامها جماهير العمال اقتراب الاونة التي يجب عليهم أن ينهضوا فيها بكسر اداة الحكومة العنيفة والاستعاضة عنها بأداة جديدة وجعل سلطتهم السياسية التي يحصلون عليها بحكم التسلسل أساسا لكل الاصلاحات

الاشتراكية التي يريدون احداثها فى نظام الهيأة الاجتماعية ؛ نقول انها لم تكتف بهذا الاهمال بل لقد تخطته الى افهام تلك الجماهير عكس ذلك وأبقت آلافا من الابواب المفتحة في بناء « الاستيلاء على السلطة » بدرجة تجعل الانتهازية تتغلغل من كل جانب في صلب الاشتراكية .

لقد أحدث تشويه أو تناسي « مسألة مهمة ثورة العمال ازاء الحكومة » تأثيرا هائلا جدا في الوقت الحاضر استفادت منه الحكومات المزودة بالجهاز العسكري فاندفعت شوطا بعيدا فى ميدان المزاحمة الاستعمارية حتى انقلبت الى وحوش متقاتلة تغتال أرواح الملايين من الرجال للفصل فيمن ستسود على العالم أجمع انجلترا أو المانيا أى رأس المال الانجليزى أو رأس المال الالمانى .



(ايضاحات لازمة)

الآن وقد انتهينا من ترجمة كتاب لينين كما خطه قلمه نرى من الضروري أن نشفعه بعدة ايضاحات لاغنى للقارىء الشرقى عنها، ولا سيما اذا لم يكن له وقوف على تفاصيل الحركة الاشتراكية في العالم وبالاخص الحركة المشاعية الاخيرة أى التي حدثت سنة ١٨٧١ فى باريس وعليها محور الكلام فى كتاب لينين هـذا لانها على مايلوح هى بنفسها البولشفية الروسية الحاضرة .

— المشاعية —

اخترنا هـذه اللفظة كتعريب لكلمة كومين أو كما يكتبها بعض الكتاب عندنا «كومون» الفرنسوية وتعبير عن معناها الحقيقي لأن أصحاب المذهب المشاعي يذهبون الى وجوب جعل الملكية لسائر الاشياء حقا عاما لجميع الناس أى أن يكون كل ما فى الوجود ملكا مشاعا للجميع

والمشاعية ليست من مبتدعات هـذا العصر بل لها اصول قديمة في العهدين اليوناني والرومانى ولكنها اصول ابتدائية لا تتفق تمام الاتفاق مع تعاليمها الاخيرة ولا سيما بعد أن صارت مذهبا خاصا ذا مبادىء مقرره .

واذا ضربنا صفحا عن الاصول القديمة وتقدمنا الى العصور الوسطى نجد فى الديانة الاسلامية تعاليم تطابق مبادىء المشاعية فى نقط مهمة كثيرة غير ان لهذه الديانة تعاليم أخرى تختلف اختلافا عظيما عن المشاعية . وعلى كل حال فان المشاعية لم تستمد اصولها من العهود اليونانية والرومانية والاسلامية ، بل استمدتها من الطرق التي كانت متبعة في البلاد الجرمانية ثم الفرنسوية من القرن العاشر فصاعدا . وقد انتشرت من القرن الثانى عشر بالاخص على أثر اغارة النورمانديين اذ قام الاعيان بتنظيم طرق الدفاع عن المدن بواسطة الاهالي . ثم انقلب هذا الاشتراك في الدفاع ضد المغيرين الى الاشتراك فى مناهضة ملاك الاقطاعيات . وكانت المدن مدارة فى هذا العهد بواسطة سكانها جميعا وعلى رأسهم أعيانهم . فهذه هي الخطوة الاولى فى طريق المشاعية . الا أن الملوك الذين عضدوا الطريقة المشاعية فى الاعصر الوسطى ليتخلصوا بواسطتها من الحكم الاقطاعي لم يلبثوا بعد القضاء على ذلك الحكم أن يرتدوا على المشاعية فى دورها ويضربوها ضربة ساحقة ليخلص لهم الحكم المطلق فى الشعوب .

وهكذا لم يجيء عهد لويس الرابع عشر حتي كانت المشاعية قد أصبحت أثرا بعد عين .

الا ان المشاعية لم تلبث ان عادت الى الظهور وتارة اخرى على عهد لويس السادس عشر اذ قلبت عرشه ومحت الملكية وسادت فى فرنسا من سنة ١٧٩٢ الى سنة ١٧٩٩ .

غير ان بونابارت ضربها ضربة قاضية وأقام على انقاضها أمبراطوريته الضخمه .

وحاولت المشاعية بعد ذلك أن تعود الى الظهور ولكنها لم تفلح لان أصحاب رؤوس الاموال كانوا يحاربون مبادئها حرباً شعواء ويقيمون سداً منيعاً بينهم وبينها بتولية الملوك مرة بعد الاخرى .

وأخيراً عادت المشاعية الى الظهور فى ١٨ مارس سنة ١٨٧١ على أثر رفع الالمانيين الحصار عن باريس

وكان السبب في ظهورها هذه المرة محاولة الماليين اعادة الملكية اذ شرعت الجمعية الوطنية فى بورد وتنزع سلاح الحرس فامتنع الجنود عن تسليم أسلحتهم وبدأ التمرد .

هذا هو السبب الظاهرى والمباشر . أما السبب الاساسى فالدعوة المروّجة التي نشرتها الاشتراكية الدولية فى المؤتمر الذى عقدته عام ١٨٦٦ في مدينة لوزان ثم يجيء بعدها سبب آخر قوي وهو الآلام التي كابدها أهالى باريس أثناء مدة الحصار

وعلى أثر انضمام الاهالى الى الحرس الوطنى واشتراكهما فى اضرام نيران الثورة المشاعية انسحب تييرس رئيس السلطة التنفيذيه مع الجيش النظامى الى فرساي واستولت الجمعية المركزية على السلطة .

واشتهر يوم ١٨ مارس بانه فاتحة الحرب الاهلية التي لبثت ناشبة بين المشاعيــة وبين قوي الجمهورية حتي يوم ٢١ مايو وكان الفضل الاكبر فى انتصار الجمهورية المالية على المشاعية للجيش الالماني الذي ساعد جيش الجمهورية .

على ان النظام المشاعي وان كان قد تخلي فى باريس عن ادارة الشئون العامه. فان الالتحام فى الشوارع ظل اسبوعا كاملا ابتداء من ٢٢مايو . واخيراً احيل ١١٠٠٠ مشاعى على المحاكمة امام المجلس العسكري الذى قضى بالاعدام على عدد منهم والاخرون ارسلوا الى خالدونيا الجديدة حيث عادوا منها بعفوي يناير سنة١٨٧٩ ويوليه سنة ١٨٨٠

ولا حاجة لنا الآن الى تفصيل اعمال المشاعية فى باريس فان ماركس وانجيل قد تكلما عنها فى الايضاحات التي اوردها لينين نقلا عن كتبهما .

وانما نقول انها القت كافة القيود الحكومية وفرضت التجند على كل فرد من الاهالى من التاسعه عشرة الى الاربعين من العمر.

انجيل

وضعنا فى اوائل هذا الكتاب نبذة صغيرة عن اسم آخر لانجيل الذي يمكن النطق به انجيلس ولكن تلك النبذة ترجمت رجلا آخر من مشاهير الالمانين اما انجيلس هذا المقصود فى هذا الكتاب فهو الصديق الحميم لماركس واكبر مؤيدي مذهبه المشاعى .

وقد ولد في بارمين ببروسيا سنة ١٨٢٠ ومات في لوندرة سنة ١٨٩٥

وكان اول ارتباطه بماركس سنة ١٨٤٤ حينما اشتغل بتحرير مجلة « التواريخ الفرنسوية الالمانية » ثم تولى مهمة كاتب اسرار الجمعية المركزية للمشاعيين في بروكسل التى تولدت منها الاشتراكية الدولية الاولى سنة ١٨٤٧

وقد اشترك مع ماركس في تحرير المنشور المشاعى الذى صار تعميمه بين سائر عمال العالم وصار لديهم بمنزلة انجيل العمال ..

واشترك فى الهياج الذي حدث في جراند وقية باد ثم فر الى انجلترا حيث ظل مشتغلا بالدعوة الاشتراكية بعزيمة لاتفتر بالاشتراك مع ماركس

وبعد ان مات ماركس تولى انجيلس نشر آثار قلمة واعادة طبع ما نشر منها . واليه يرجع الفضل فى تهذيب واتمام مذهب ماركس

وقد الف انجيلس عدة كتب اهمها كتاب « الاسرة النفية » الذى كان لماركس ضلع فى وضعه اذا اشتركا فى كتابته معاً وكذلك نشر انجيلس رسائل لا تعد فى الصحف اليومية وفى المجلات المتنوعة واشتهر فيها جميعا ببعد النظر ودقة البحث وقوة الاستدلال

ملاحظات

قامت ضجة الصحف فى مصر حيناما حول البلشفية وتعرض لها بعض كبار المشايخ يعزوها الى اصول لا تنتمي اليها بتاتا . ولسنا فى حاجة الآن الى الخوض فى تلك الاقوال فان قراء هذا الكتاب يفقهون من سطور لينين ما كان حقا من جلبات تلك الضجة وما كان باطلا منها غير أن الذى يهم الوقوف عليه ويجب علينا أن نبينه الى القراء هو أن البولشفية ليست ديانة ولا عقيدة وانما هي مبادىء كمالية ترمي الى تحسين حالة النوع الانساني فهى ليست سوى المشاعية نفسها متجددة فى هيئات السوفيت أى المجالس التمثيلية الروسية .

وباعتبار أن المشاعية أو البوليشفة أمنية كمالية يمكننا أن نقول بانها لا تفسد الاخلاق ولا تتعرض للاديان والعقائد مادامت متبعة عند اربابها خاصة أي مادام المسلم يصلي فى مسجده والمسيحي فى كنيسته والاسرائيلي فى كنيسه

وأما من جهة امكان تحقيق هـذه الامنية الكمالية أو عدم تحقيقها فهذا موضوع آخر يجب أن نتعرض له لتجلو غامضه فنقول :

يظهر للقارىء من تفاصيل هـذا الكتاب ومن الايضاح الذي اختتمناه به عن المشاعية ومجمل تاريخها ان المشاعية قد تكرر ظهورها واختفاؤها فى أشكال متعددة وفى عهود متفاوتة وقد لبثت فى بعض العصور عدة أجيال وهى بالغة مبلغا عظيما من السمو والانتشار ثم لم تلبث ان دارت عليها دوائر الزمن فاختفت تحت لجج الجشع والانانية والتحكم والجبروت . فاذا تبين ذلك وجب أن نتساءل : هل البلشفيه أو روسيا السوفيتيه هى شكل من تلك الاشكال التى لاتلبث أن تدخل فى خبر كان اذا مادب دبيب الطمع فى نفس فرد من ذوى الاثرة وأراد أن يختص نفسه بالسلطة المطلقة والسيادة على الشعوب الروسيه ؟ هذا ماستنبئنا عنه حوادث الايام

على اننا اذا تركنا لمجرى الزمن الحكم فى هذا الصدد فاننا لاينبغى لنا أن لانبدى رأيا ولو من قبيل الحدس والتخمين قياسا على ماسبق من العبر التاريخية . في عام ١٨٨٩ نهض الفرنساويون على لويس السادس عشر وألزموه أن يخضع لارادة الشعب وبعد أن اجابهم الى سؤالهم تيقنوا انه لم يوافقهم الاراء لانه كان يعد

عدته للافلات من ايديهم قاصداً الذهاب الى النمسا ليحتمى بصهره ملك النمسا وليقيم على فرنسا الثائرة أو بالاحرى على فرنسا المشاعية سائر الدول الملكية المتحكمة في شعوبها والتي ساءها ما اقدم عليه الشعب الفرنسوى مما يصح أن يكون نموذجا لسائر الشعوب الاوروبية ولما احس الشعب بعزم ملكه على الغدر به عجل بالضربة الحاسمة فاسقط رأسه على الثرى وتخلص من الملكية واراد أن يقيم الحكم المشاعى على اقوى الدعائم . غير أن الانانية الانسانية كانت متغلبة على الطباع فاخذ كل ذي اثرة من زعماء الشعب يسقط رأس مناظره أو بالاحرى مزاحمه فى السلطة حتى أصبحت الرؤوس تهاوي عن الاجساد تهاوى اوراق الاشجار في فصل الخريف .

واخيرا حسب الشعب أن قد طاحت الرؤوس التي يختمر فيها حب العظمة الكاذبة وحب التحكم فهدأ روعه نوعاما وأخذ يلتفت الى اصلاح شأنه والى رفع المكائد والدسائس التي ينصب له اشراكها اعداء الحرية والمساواة والاخاء العام

غيرانه كان مخطئا فى حسبانه لان روح الطمع الانسانى لم يزل من نفس كل فرنساوى فقد قام رجل من الطبقة المنحطة من الشعب وهو بونابارت الذي لايجرى في عروقه دم الشرف والنبل ولا يعتز

الى أية ارومة من ارومات المجد القديم فصرع [illegible] بارادة الشعب نفسه وخطا على كتفه الخطوة الاولى ثم [illegible] الخطوة الاخيرة فوق هامة الشعب

لم يجيء سنة ١٧٩٩ حتى كان الشعب الفرنسوي يقبل بوضع نير الحكم المطلق على عاتقه ثم لم يلبث أن وضع تاج الامبراطورية على رأس بونابارت أي ان هـذا الشعب المسكين وضع الاغلال بيده في عنقه ورجليه

هذه العظة الاولى من عظات التاريخ البالغة والعظة الثانيه انه في عام ١٨٤٨ حسب الشعب الفرنسوي انه قد تخلص من أسر العبوديه وعاد الى عهد المشاعية ولكن بونابارت الصغيرأي نابوليون الثالث كان يحلم بتجديد عهد نابليون الاول وما أشبه الليلةبالبارحه فقد فعل هنا مافعله ذاك وقضى على الجمهورية الثانيه قضاء مبرما

وهكذا أراد الشعب الفرنسوي للمرة الثالثه أن يتخلص من نير الاستعباد فحاول في عام ١٨٧١ أن يعيد المشاعيه سيرتها الاولى فلم يلبث أكثر من ثلاثة أشهر ثم سقط جاثيا على ركبته أمام حكامه يمد لهم عنقه ليحكموا فيه مايشاءون

فهذه ثلاث وقائع من حوادث التـاريخ في أقل من قرن واحد فما أكثر عبر التاريخ !

ليست الانقلابات مقصورة على الانظمة المشاعيـة فقط ولكنها سنة الدهر في كل دولة ونظام فكما حدثت هذه التقلبات في الانظمة المشاعية فقد حدثت أمثالها في الحكومات الملكية الجمهورية على اختلاف انواعها .

على ان مشاعية الروسيا اوانظمتها السوفيتية لم تلبث غير اربع سنين وهذه المدة غير كافية بالمرة للحكم على استقرارها اوسقوطها فقد تمضي عليها مدة اخري اكبرمن هذه تجعل الاذهان تنصرف عن الشك في بقائها ثم لاتلبث ان تصاب بضربة ساحقة من يد احد انصارها

ولكن مالنا وللفرض والتخمين في حين ان الدروس المحسوسة ماثلة امامنا يمكننا ان نستخلص منها ماقد تتمخض به حوادث الايام المقبلة بطريقة منطبقة اقرب الى الصواب ان لم تكن مطابقة للواقع

لقد دلتنا التجارب على أن اناسا كثيرين كانوا يتمسكون في مبدأ امرهم بعقائد او بآراء يرونها في منتهى الصواب ثم لم يلبثوا ان يتحولوا عنها بحكم التطور الذي طرأ على اخلاقهم وافكارهم او بحكم التيار الجارف الذي يجتاح المجموع . وقد شاهدنا من هـذا القبيل اناساً كثيرين كانوا من الغلاة في الاشتراكية ثم صاروا

خصومها الالداء وقد ذكر لينين من هذا القبيل تحول المسيو ميللران رئيس الجمهورية الفرنسوية الحالى واحد رؤساء الوزارات السابقة فقد كان اشتراكيا متطرفا ثم تحول عن مبدأه ولا نريد الآن ان نعدد اسماء الذين حذوا حذوه في فرنسا وفى البلاد الاخري فان هذا خارج عن دائرة بحثنا

واذا ماتغيرت المبادىء بحكم تغير الطباع تحولت بالطبع مشارب الجماهير فلا يلبث مجموع الشعب ان يندفع فى تيار جديد وهو غير شاعر بسرعة انحداره وهذا مانراه الآن في الاوساط البلشفية .

ظهر البلشفيون في مبدأ امرهم بذلك المظهر الجليل الذي يدل على انهم يعملون لاجل تحرير الطبقات المضطهدة والشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار المالي . وأخذوا يتفاهمون مع جيرانهم كالاتراك والفارسيين والبولونيين . كما انهم سمحوا بتأليف جمهوريات صغيرة مستقلة فى الاوكرين وفنلنده والقوقاز وسيبيريا . فاطمانت النفوس وحسب الشرقيون بنوع خاص ان الجبلة البشرية قد تغيرت لدى هؤلاء القوم وان ماكان حلما أصبح حقيقة محسوسة . بل لقد تمادى حسن الظن بهم الى الاعتقاد بانهم سينقذون العالم بأسره من كابوس الاستعمار الذي أرهق النفوس بضغطه الفظيع ، وأخذ

المشارقة فى كل مكان يترقبون تدفق التيار البولشفي الى بلادهم لينقذهم من وطأة ذلك الكابوس .

بينما الناس على حسن ظنهم بالبولشفية وفى أحلامهم اللذيذة من جهتها وهم يسمعون عن لينين انه وهو فى بحران المرض أبى أن يتناول اللبن المخصص له وقال : قدموه للاطفال الجياع فانهم أحوج اليه مني ! اذا بصوت يتعالى من جانب السوفيت : ان لاجمهوريات صغيرة ولا ارادة للشعوب في تصريف امورها . وان الحق لايزال للقوة . وان القوة لا تزال كامنة فى حد الحسام !

نعم لقد فاجأنا نظام السوفييت فى الايام الاخيرة بالغاء الجمهوريات القوقازية واحتلال تلك البلاد بالجيوش البولشفية ولبثنا ننتظر كلمة اعتراض أو احتجاج من جانب الاناضول على هذا العمل الذي يخالف المعاهدة المعقودة بين الوطنية الاناضولية والبولشفية ولكن انتظارنا ذهب عبثا .

ان البولشفيين يعلمون حق العلم ان شر مايصيبهم من البلاء والخطر انما يكون مصدره من جانب الاناضول فرأوا أن يرضوا هيأته الوطنية بما يحملها على السكوت عن ذلك العمل المخالف للتعاليم الحرة التى ينشرها كبار الفلاسفة والمصلحين والتى يريدون بها استئصال أسباب الشقاء والبأساء من العالم أجمع . فنجحوا

والتزم الاناضول جانب الصمت وخطت البولشيفية الخطوة الاولى فى طريق الرجعيه أى فى طريق الاستعمار .

ربما يزعم البولشفيون انهم لم يخالفوا تعاليم المشاعية وان عملهم هذا لايتعدى تقوية المركزية التي يذهب كل من ماركس وانجيلس الى لزومها حتى تزول سائر الميول والتقاليد القديمة . ولكن هذا الزعم اذا تبين أن تلك الجمهوريات الصغيرة كانت قائمة على الاساس المشاعي أى مطابقة لنظام السوفييت وقد صارت بالفعل هيآت منفصلة تمام الانفصال عن الروسيا الكبيرة وهي عدا ذلك مؤلفة من شعوب تغاير الشعب الروسي تمام المغايرة في الدين والجنس واللغة ، فلا معنى اذن لاخضاعها لسلطة السوفييت بالقوة سوى العودة الى عهد الفتح والاستعمار .

ومن جهة أخرى نرى ان الانظمة السوفييتية لم تصل الى تلك الامنية الكمالية وهي ازالة الفوارق الموجودة بين أفراد الشعب والقضاء على كل سلطة حكومية فى الروسيا وايجاد الصندوق العام الذى تصل اليه حاصلات الانتاج وتصدر منه المطالب الاحتياجية بل سمعنا ان لينين رأى بعد التجريب الدقيق أن يعدل في برنامج السوفييت .

وقد بلغ من اخفاق البولشفية في تنظيم العمل وتعميمه ان

المجاعة ضربت أطنابها فى البلاد الروسية بشكل فظيع جعل أكثر من عشرين مليونا من النفوس يتضورون جوعا ويترقبون ساعات الموت ان لم يرحمهم الله ويسعفهم اخوانهم المتمدينون من ذوى الشعور الانسانى فى الامم الراقية بما يسد رمقهم وينقذهم من مخالب الحمام .

من كل ما بسطناه فى هذا الايضاح الوجيز يظهر ان البولشفية او بالاحري المشاعية ليست سوى مبادىء وتعاليم ترمي الى تلطيف ويلات العالم الانساني بطرق لاتتفق مع الجبلة البشرية ، وانها من هذه الوجهة لاتعد وكونها فكرة خيالية كسواها من الافكار التي اراد اصحابها ان يبثوا السلام فى العالم وان يزيلوا آلام الانسانية وان يوفروا اسباب سعادة الناس وان يقوهم من الامراض وان يردوا اليهم شبابهم وان يطيلوا اعمارهم ، واخيرا من قبيل ماقد حلم او يحلم به بعض السابحين فى لجج الاحلام من ازالة الموت بتاتا !...

وسواء انجح البولشفيون او اخفقوا ، وسواءاً اوصلوا خططهم الاولى او تحولوا عنها فهنالك امر محقق لاجدال فيه وهو ان الانسانية بدأت تخطو خطوة واسعة بعد الحرب الكبرى فى سبيل الحرية العامة . وقد شرعت الدول فى مساعدة الانسانية على تحرير أبنائها جميعا من ربقة الذل والاستعباد وفى مقدمتها انجلترا التي

أخذت تتنقل بسرعة مدهشة للغاية فى درجات التوسع الديمقراطي حتى أصبح للعمال فيها شان هام جداً وحتى حصلت الشعوب التي تتألف منها هذه الامبراطورية على أقساط عظيمة من حريتها واستقلالها وقد ساعدت على ذلك التقاليد الحرة التي تتشبع بها نفوس الشعب الانجليزى من قديم الزمن والمجهودات العظيمة التي تقوم بها الشعوب المطالبة بالاستقلال .

ولنعد الى ما كنا فيه من أمر هذا الكتاب فنقول اننا أردنا بتعريبه أن يعرف الناس من هو لينين وما هي مبادئه فى الوقت الذى تخوض الصحف فى أمره بخصوص دعوة الدول له للحضور فى مؤتمر جنوى

وبمناسبة هذه الدعوة نرجع الى ما يمكن حسبانه من انتقال البولشفية الى الطريقة الاستعمارية فنقول : ان الانباء البرقية الواصلة الينا الى حين الانتهاء من كتابة هذه الايضاحات لاتنبىء بقبول لينين نهائيا دعوة الدول الاوربية ، ولكنه اذا ما قبلها فكأنه اعترف بديون القيصرية القديمة ، وعزم على أن يجعل لاصحاب رؤس الاموال سبيلا للتداخل فى الروسيا واستثمار رؤوس أموالهم فى تلك البلاد الواسعة ذات المحصولات الجمة التي لم يستطع البولشفيون ان يستغلوها بطريقة الانتاج العام ، وتعتبر هذه الحالة خطوة

أخري الى الوراء ودليلا على اخفاق البولشفيين فى تنفيذ المبادىء المشاعية التي يقولون انهم يتمسكون بها .

والذي يهمنا نحن المصريين من محتويات هذا الكتاب هو الوقوف على مختلف الافكار في العالم الراقي حتي لانبقي فى مؤخرة الشعوب المستنيرة التى تطلب حقوقها بعقل وعلم فان أعظم خدمة يمكن تقديمها لابناء الوطن العزيز هى تغذية عقولهم بالافكار الحديثة وتركهم يتخيرون الصالح لهم منها بدون اجبارهم على التشرب بفكرة مخصوصة ، وقد دل شبابنا على انهم ينشدون الحياة القومية القوية ولكنهم لايدرون كيف يصلون اليها . فالآن نذكر لهم ان الاستنارة بانوار العلوم وفى مقدمتها علوم الاجتماع والتاريخ والطبيعة هى أهم ما يوصلهم الى تلك الغاية المنشوده .

ولقد بدأت النهضة الفكرية فى الظهور فى اواخر القرن الماضى واوائل هذا القرن فبرز العاملون حقيقة على انهاض الوطن بالطرق المعقولة من مكانهم ونشروا الكتب القيمة والآراء الصائبة ، وأشتغل الشباب بهذه الحركة المباركة آخذاً منها بنصيب وافر ، غير ان الحوادث الاخيرة وفي مقدمتها الحرب الكبري عطلت تلك النهضة ردحاً من الزمن ، وقصف الموت أقلاما كثيرة فغاض معين العلوم والآداب حتى اذا ما أراد الله لهذا الوطن المحبوب

عودته الى السير فى طريق الحياة القوية قيض له أقلاما تخدمه بالحق وتنير له هذه الطريق .

وقد رأينا أن نكون من جملة العاملين لتحقيق هذه الامنة فاطلقنا ليراعنا العنان ينقل من معلومات الامم الحية وأفكارها وتواريخها وأعمالها مافيه الفائدة لشبابنا ووطننا اسوة بالعاملين فى الامم الاخري ووصلا لمجهوداتنا الاولى التى حالت الحرب الكبرى دون مواصلتها .

فاذا مارأى الشباب العاقل الحازم فائدة فى الكتب التى ننقلها لاجله وغذا عقله بها فانه يعرف فيما بعد كيف يستعمل هذه الفائدة لاجل انهاض الوطن وايصاله الى الحياة الحرة القوية الابدية .

ظهر ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢ احمد رفعت



كتاب
الوطنية العثمانية

أن آيات الوطنية الباهرة التي أتى بها احرار العثمانيين في قلب الاناضول قد حملت كثيرين من احرار العالم مابين فرنسويين وايطاليين وانجليز على الاعجاب باعمالهم الجليلة ودفاعهم المجيد عن وطنهم فسطروا جمل الثناء عليهم فى الصحف اليومية والمجلات الكبرى

ولما كانت هذه الاعمال قد صارت قسماً من التاريخ وتستحق التدوين فقد قيضت القدرة الالهية والفكرة الانسانية لهذا التدوين سيدة فرنسوية ذات شعور رقيق كريم سام وهي « مدام بيرت جورج جوليس » الكاتبة الفرنسوية التي احرزت الآن شهرة عظيمة جداً فطافت البقاع الاناضولية مرتين وزارت الاستانة ثلاث مرار فاطلعت علي حقائق الامور الجارية هنالك والتقت باعاظم رجال الوطنية العثمانية كما انها اختلطت بالاوساط والدوائر الرسمية فحصلت منها على معلومات جمة قيمة دونتها جميعها في كتاب تاريخي جليل ذاعت شهرته حتى طبقت الآفاق واحرز رواجاعظيما فى اوربا ولا سيما فى فرنسا .فرأينا أن نبادر الى تعريبه ونشره على جمهور قراء اللغة العربية تعميما لفائدته .

ولاشك في ان القراء سينتظرون على أحر من الجمر صدور هذا الكتاب ليطلعوا على تفاصيل تلك الاعمال الوطنية الجليلة التي غدت سداً منيعاً بين الحق والباطل والتي ابقت على كيان امة شرقية عظيمة يحفظ لها التاريخ ذكراً جليلاً لايمكن ان تمحوه تقلبات الايام. ولا سيما ان ابناء وطننا العزيز باهتمامهم باعانة الاناضوليين وتخفيف آلامهم قد دلوا على مقدار عطفهم على تلك الامة المحروبة التي مثلت الوطنية الصادقة والعزيمة الماضية احسن تمثيل عرفه التاريخ حتى الآن.

والكتاب يحتوى على كل دقائق الوقائع التي حدثت فى تركيا من سبتمبر سنة ١٩١٩ الى اواخر اغسطس سنة ١٩٢١ كما انه يتضمن وصفاً دقيقاً لبطل الحركة الوطنية العثمانية مصطفى كمال باشا.

واما من جهة مدام جوليس فهي لاتزال توالى كتابتها فى الدفاع عن العثمانيين الي هذا الاسبوع نفسه فكتابها اذن جدير بان يصادف اقبالاً عظيما من ابناء الوطن العزيز

ظهر يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢ احمد رفعت